



نزاها Nazaha

التقرير السنوي

2026/2025

للفترة من 1 أبريل 2025 إلى 31 مارس 2026





حضرة صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

الشيخ محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

الفهرس

15	رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد
17	التقديم
19	المقدمة
21	الباب الأول: نبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد
27	الباب الثاني: استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2025/2019) والاستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد
41	الباب الثالث: أنشطة وإنجازات الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحسب اختصاصاتها
43	الفصل الأول: كشف الفساد والتحقيق
57	الفصل الثاني: إقرارات الذمة المالية
67	الفصل الثالث: التعاون الدولي
79	الفصل الرابع: التشريعات والقوانين
83	الفصل الخامس: الوقاية من الفساد
99	الفصل السادس: الدعم المؤسسي

25	الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد.....
36	الشكل (2) نسبة إنجاز إجراءات تنفيذ مبادرات الاستراتيجية الوطنية حسب كل جهة.....
45	الشكل (3) توزيع الشكاوى والبلاغات خلال فترة التقرير.....
46	الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها خلال فترة التقرير.....
47	الشكل (5) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
47	الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغّ ضده خلال فترة التقرير.....
48	الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات خلال فترة التقرير.....
48	الشكل (8) أنواع البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
49	الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير.....
49	الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
51	الشكل (11) تصرف النيابة العامة وأحكام المحاكم المختصة في البلاغات المدالة إليها من قبل "نزاهة".....
52	الشكل (12) عدد حالات الرصد وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
53	الشكل (13) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير.....
53	الشكل (14) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
54	الشكل (15) عدد طلبات الحماية والمتصرف بها خلال فترة التقرير.....
54	الشكل (16) تصنيف طلبات الحماية المستلمة.....
55	الشكل (17) تصنيف طلبات الحماية المتصرف بها خلال فترة التقرير.....
59	الشكل (18) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها (الإجمالي التراكمي).....
60	الشكل (19) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها خلال فترة التقرير.....
61	الشكل (20) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
61	الشكل (21) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» وفقاً للمواعيد القانونية.....
62	الشكل (22) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
62	الشكل (23) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية.....
63	الشكل (24) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس جهات يتبعها المشمولون.....
64	الشكل (25) عدد الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم فوات المدة القانونية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
66	الشكل (26) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية.....
66	الشكل (27) عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية.....
71	الشكل (28) خطوات وإجراءات استعراض الدول تنفيذها لاتفاقية الأمم المتحدة.....
94	الشكل (29) مصادر مؤشرات مدركات الفساد الثمانية التي يستند عليها تصنيف دولة الكويت.....
95	الشكل (30) تطور درجات وترتيب دولة الكويت عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من عام 2012 إلى عام 2025

فهرس الجداول

50	الجدول (1) البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير
52	الجدول (2) حالات الرصد المحالة إلى النيابة العامة مع نوع الجريمة خلال فترة التقرير
65	الجدول (3) عدد المراسيم والقوانين والقرارات التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم)
72	الجدول (4) التوصيات التي صدرت في الاستعراض الأول (2010-2015)
77	الجدول (5) نتائج القرعة في الاجتماع الأول لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد
95	الجدول (6) درجات دولة الكويت في المصادر الثمانية التي يستند إليها حساب درجة المؤشر لعامي 2024 و 2025
98	الجدول (7) درجات دولة الكويت في العوامل الرئيسية لمؤشر سيادة القانون لعامي 2024 و 2025
101	الجدول (8) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتم تنفيذها في الموسم التدريبي 2025-2026
101	الجدول (9) البرامج التدريبية والمحاضرات وورش العمل للجهات الحكومية وتم تنفيذها في الموسم التدريبي 2025-2026
102	الجدول (10) برامج التدريب الميداني وتم تنفيذها في الموسم التدريبي 2025-2026

رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد



الرؤية

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة.



الرسالة

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية.

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرّني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» عن العام 2025/2026، والذي يجسّد حصيلة ما تم إنجازه من أعمال وجهود في إطار الاختصاصات القانونية المقررة للهيئة، وترجمة عملية لرؤيتها في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية، وحماية المال العام، وتعزيز الثقة بالمؤسسات.

وقد واصلت «نزاهة» خلال هذا العام أداء دورها الوطني في منع ومكافحة الفساد، من خلال مباشرة اختصاصاتها في تلقي البلاغات وفحصها والتحقيق فيها، وإحالة ما يتراءى لها من شبهات إلى الجهات القضائية المختصة، فضلاً عن متابعة إقرارات الذمة المالية، وتنفيذ برامج التوعية والتثقيف، وتطوير منظومة العمل المؤسسي بما يواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

كما حرصت «نزاهة» على تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية المعنية، إيماناً منها بأن مكافحة الفساد مسؤولية مشتركة تتطلب تكامل الأدوار وتضافر الجهود، وبما يسهم في دعم مسيرة الإصلاح المؤسسي وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

وإن ما تحقق من إنجازات لم يكن ليتحقق لولا توفيق الله أولاً، ثم الدعم المتواصل الذي تحظى به من القيادة السياسية الحكيمة، ممثلةً بحضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت – حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح – حفظه الله، إضافةً إلى التعاون البناء من الجهات الحكومية الأخرى، وجهود كوادرها الوطنية التي تعمل بإخلاص ومسؤولية عالية.

وإذ نعرض هذا التقرير، فإننا نؤكد استمرار الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في أداء رسالتها بكل حزم وحياد واستقلال، واطّعةً نصب أعينها حماية المال العام وصون مقدرات الدولة، وتعزيز بيئة وطنية قائمة على النزاهة وسيادة القانون.

والله ولي التوفيق

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

لا تقف خطورة الفساد عند حد تعدد وتنوع مظاهره، وإنما يعتبر الفساد مشكلة أساسية تواجه التنمية، والفساد ليس مجرد ضياع وإهدار للموارد فحسب، بل هو السبب في انهيار البنية التحتية، وتدمير البيئة، وإساءة استخدام السلطة، بل ويتعدى الأمر ذلك ليشكل الفساد واحداً من أهم وسائل هدم المجتمعات وانهيارها من خلال تأثيره السلبي على مظاهر الحياة، إذ يقضي الفساد على منظومة الدين والأخلاق، ويصيب مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في مقتل ويعطل كافة جهود التنمية المستدامة.

ومن جانبها كانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» حريصة على وضع الخطط والإستراتيجيات التي تكفل الحد من أضرار الفساد وتجفيف منابعه، ونشر الوعي العام المناهض له، وتهيئة البيئة المواتية للقضاء عليه.

ولعل أبرز ما كانت «نزاهة» حريصة على ترسيخ دعائمه وتطويره، ولا زالت هو رفع معدلات الإنجاز في مستهدفات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى حدوث تطور ملحوظ في معدلات أداء معظم الجهات المعنية بتنفيذ محاور الاستراتيجية.

كما عملت «نزاهة» على زيادة فعالية المنظومة التشريعية الخاصة بمكافحة الفساد من خلال المساهمة في صدور مرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 25 مايو 2025، بما عزز الإطار القانوني المنظم للتعاون بين الجهات المختصة بمكافحة الفساد وصدور مرسوم بقانون رقم (79) لسنة 2025 في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 يوليو 2025، بما يدعم آليات التعاون القضائي الدولي في القضايا الجزائية، ولا سيما قضايا الفساد ذات الطابع العابر للحدود.

ونظراً لما تمثله منظومة تلقي وفحص إقرارات الذمة المالية من أهمية، فقد طورت «نزاهة» أنظمتها الآلية على نحو يكفل تسهيل تقديم الخاضعين لإقراراتهم، وسهولة استيفائها، والتأكد من مطابقتها للقانون، وتسريع وتيرة فحصها، وقد أسفرت جهود «نزاهة» عن ارتفاع نسبة استلام إقرارات الذمة المالية لتتأهز (99.6%) من إجمالي المخاطبين بأحكامها.

ولم تغفل «نزاهة» مجال الجانب الوقائي والتوعوي في مكافحة الفساد، ودوره في تجفيف منابعه، فكثفت من الورش والندوات والحملات التوعوية، سواء تلك التي تستهدف فئات خاصة أو الموجهة لعموم المجتمع.

وإدراكاً منها بأهمية مواكبة الركب الدولي في سعيه لتعزيز وتطوير آليات وسبل العمل المشترك الهادف للحد من خطورة جرائم الفساد، قامت «نزاهة» ببناء فهم معمق لموضوع المؤشرات الدولية من خلال متابعتها ودراساتها وتحليلها ورصد درجاتها، ومحاولة تشخيص دلالات ما تحويه تقارير تلك المؤشرات بموضوعية وإسقاطها على أرض الواقع لمعرفة نقاط القوة والضعف، وصولاً إلى نتائج وتوصيات واضحة، للمساعدة في وضع خطط قابلة للتطبيق من خلال استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وانطلاقاً من تفعيل مبادرات استراتيجية دولة الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أعدت «نزاهة» دليل تقييم وإدارة مخاطر الفساد، حيث يهدف المشروع إلى وضع دليل يمكن الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة من تحديد وتقييم وإدارة مخاطر الفساد التي تتعرض لها، وإلى تطوير قدرات الجهات والمؤسسات المستهدفة من خلال تدريب الموظفين المختصين على تطبيق الدليل ضمن آلية منضبطة ومستمرة، وشمل المشروع إعداد دليل إرشادي ودليل تدريبي داعم، إلى جانب تنفيذ برنامج تدريبي تطبيقي بوصفه المرحلة الرابعة والأخيرة من المشروع، وقد نُفِّذ البرنامج من خلال عقد (4) ورش تدريبية خلال في يناير 2025، بمشاركة (56) متدرباً يمثلون (18) جهة حكومية، واستهدف القيادات، والمسؤولين عن العمليات التشغيلية، والمسؤولين عن التطبيق، بما يضمن تكامل الأدوار واستدامة التطبيق.

ويعرض التقرير المائل - إلى جانب نبذة عن «نزاهة» - تفاصيل عن جهودها في كافة أوجه عملها واختصاصاتها مصحوبة بعروض توضيحية ورقمية لما يتضمنه هذا التقرير من بيانات.

الباب الأول

نُبذة عن الهيئة العامة
لمكافحة الفساد

أولاً: النشأة

الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، هي هيئة مستقلة محايدة أنشئت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 24 يناير 2016، والذي تم نشره بتاريخ 1 فبراير 2016 بالجريدة الرسمية.

وقد جاء إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» استجابةً لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي نصّت مادتها السادسة على أن «تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات تتولى منع الفساد». كما كان من الدوافع الرئيسة لإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، ما كشف عن التطبيق من ضرورة ملحة وحاجة ماسة لقانون مكافحة الفساد، ومن ثم وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقاً وطنياً حتمياً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

كما يعد صدور مرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 والمعدل بمرسوم قانون (69) لسنة 2025، في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية نقطة الانطلاقة الحقيقية لعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».

1 - الأهداف

حددت المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» أهدافها بما يلي:

- أ- إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.
- ب- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، والتي يتم الموافقة عليها من قبل الأمم المتحدة.
- ج- العمل على مكافحة الفساد، ودرء مخاطره، وآثاره، وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن ممارسته، وفقاً للقانون.
- د- حماية أجهزة الدولة من الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومنع الوساطة والمحسوبية.
- هـ- حماية المبلغين عن الفساد.
- و- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية في مجالات مكافحة الفساد.
- ز- تشجيع وتفعيل دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

2 - المهام والاختصاصات

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، حددت المادة (5) من قانون إنشائها جملة من الاختصاصات كما يلي:

أ- وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للنزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد وإعداد الآليات، والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

ب- تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها، وفي حال التأكد من وجود شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.

ج- تلقي إقرارات الذمة المالية، وتشكيل اللجان لفحصها.

د- حماية المبلغين عن الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

هـ- إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات، إذا تبين أنها قد أبرمت عقداً يؤدي لمخالفة أحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

و- متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.

ز- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، مع تطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.

ح- التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

ط- دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

ي- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة، وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.

ك- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

ل- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة المتعلقة بها.

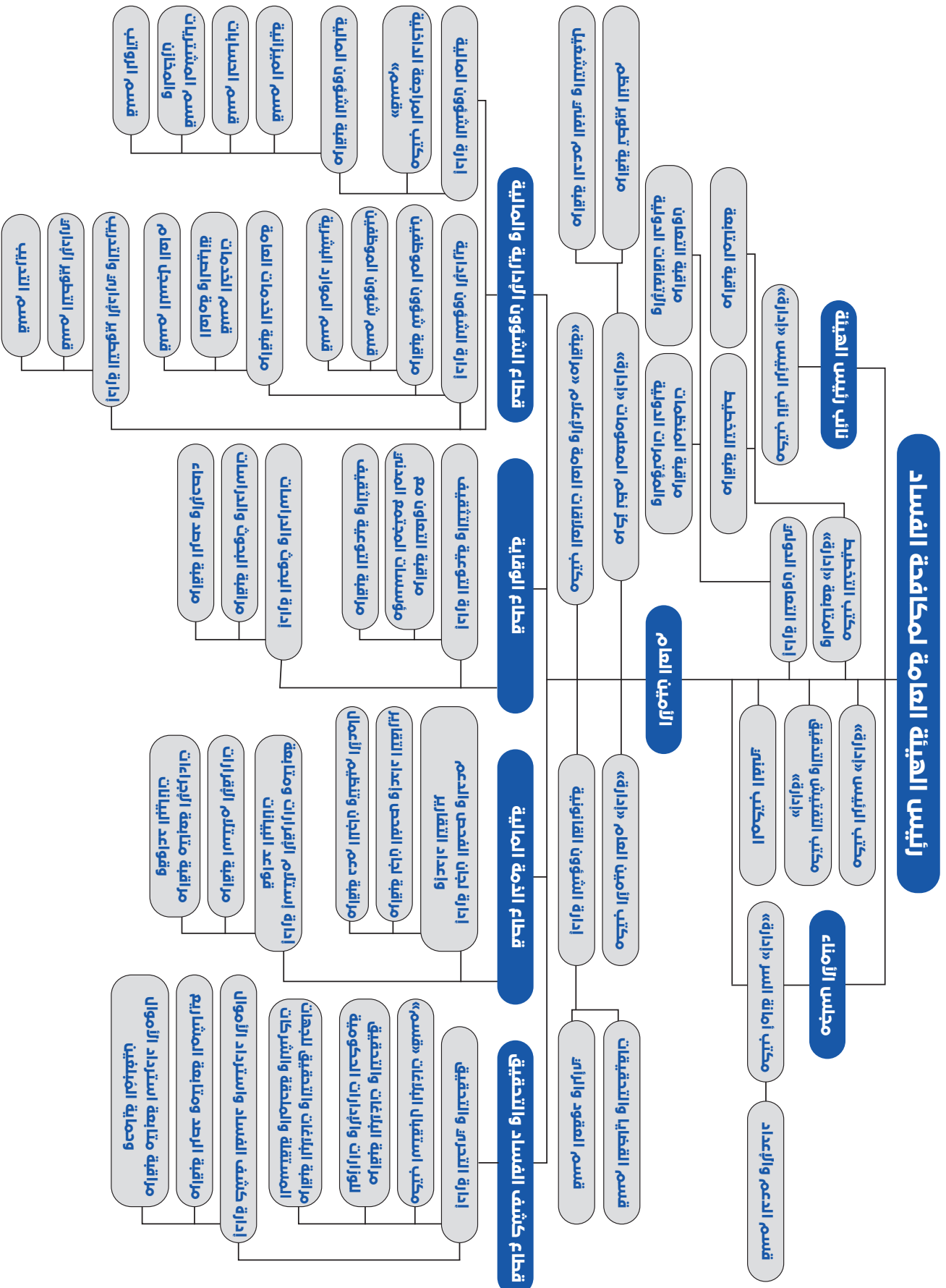
م- إعداد قواعد البيانات وأنظمة المعلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج، وفقاً للتشريعات النافذة.

ن- الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.

س- إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

ع- أي مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتناط بها.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد



الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد

الباب الثاني

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة
ومكافحة الفساد (2025/2019)
واستراتيجية الهيئة العامة
لمكافحة الفساد

أولاً: استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019/2025)

تأتي «استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» (الاستراتيجية الوطنية) استجابة لتطلعات الشعب الكويتي، مستلهمة جوهرها من منظومة القيم، والفضائل الأخلاقية الراسخة في ثقافة البلاد، مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد الدستور الكويتي، ومتسقة في مكوناتها مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي، وتمتاز بكونها أعدت بمنهجية علمية متخصصة وفق مسار تشاركي شمل خبرات وطنية ودولية رفيعة المستوى، وممثلين عن عدة جهات معنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يعكس كل ذلك تماسك وتكاتف الجميع خلف الغاية السامية التي قامت من أجلها هذه الاستراتيجية، وتأتي متوافقة مع ما تدعو إليه المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال، كما تتسجم مع مبادئ الديمقراطية، مما يرسخ الشعور بملكية هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني الشامل، وينعكس إيجاباً على حسن تنفيذها.

تمتد الاستراتيجية لفترة خمس سنوات بدءاً من العام 2019 حتى العام 2025، وترتكز الاستراتيجية على أربعة (4) محاور وأربعة (4) أهداف رئيسية، وتدرج ضمنها ثلاث عشرة (13) أولوية موزعة على سبع وأربعين (47) مبادرة تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات مختارة، وقد دخلت جميع المبادرات والبالغ عددها (47) مبادرة حيز التنفيذ.

كما أن النسبة المحققة من إجراءات تنفيذ الاستراتيجية هي (90.4%) مقابل النسبة المستهدفة وهي (100%) وذلك حتى 31 مارس 2026.

ولما كانت الاستراتيجية تركز على أربعة محاور فقد كان التقدم المحرز في كل محور كما يلي:

1 - المحور الأول: القطاع العام

ينصب المحور الأول على القطاع العام بمفهومه الواسع الذي يضم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات والأفراد التابعين لهما، وذلك لأن هذا القطاع يلعب الدور الأساس في الاقتصاد الوطني، ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا المحور بحماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الأول (86%) حتى 31 مارس 2026، حيث كانت (77%) في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

- صدور المرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2025 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 المتعلق بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، بما يتضمن توسيع تعريف جريمة الإثراء غير المشروع وتعزيز الإطار التشريعي المنظم لها، وقد تم نشر المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 25 مايو 2025.

- اعتمدت «نزاهة» دليلاً إجرائياً داعماً لتطبيق قانون منع تعارض المصالح، يوضح آليات التعامل مع الحالات ذات الصلة ضمن نطاق اختصاصها، وذلك في إطار تعزيز وضوح الإجراءات وتكامل الجهود المؤسسية المرتبطة بمنظومة النزاهة.

- اعتمد مجلس الخدمة المدنية الدليل الاسترشادي لنموذج تقييم أداء الموظفين والعاملين في الجهات الحكومية، وفق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (18) لسنة 2025 الصادر في أغسطس 2025، ليكون إطاراً مرجعياً موحداً يُسترشد به في تقييم الأداء، كما باشر ديوان الخدمة المدنية تنفيذ برامج تدريبية وورش تعريفية لدعم جاهزية الجهات الحكومية لتطبيق الدليل وفق الأطر المعتمدة.
- حظي تطبيق «سهل» بتكريم خاص من جامعة الدول العربية في إطار جائزة التميز الحكومي العربي، التي تُقام تحت رعاية سمو ولي عهد دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وذلك تقديرًا لإسهامه في دعم التحول الرقمي وتحسين تجربة المستفيدين وتسهيل الحصول على الخدمات الحكومية عبر القنوات الإلكترونية.
- واصلت «نزاهة» خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية العمل على تطوير الإطار المنهجي لإدارة مخاطر الفساد في الجهات الحكومية، من خلال الاستفادة من مخرجات الاجتماعات التشاورية التي عُقدت مع خبراء محليين ودوليين، ودراسة المواد المرجعية وأفضل الممارسات ذات الصلة، بما أسفر عن إعداد الدليل الوطني لتقييم وإدارة مخاطر الفساد في القطاع العام وفق منهجية موحدة تراعي طبيعة العمل المؤسسي في الجهات الحكومية، والبناء على التطبيقات التمهيدية التي نُفذت في عدد من الجهات الحكومية، والمتعلقة بإعداد سجلات أولية لمخاطر الفساد المرتبطة بعناصر مدونة السلوك الوظيفي، وذلك بهدف مواءمة المنهجية المقترحة مع السياق المؤسسي والعملي للجهات الحكومية، وأسهمت الأنشطة التوعوية والنقاشية التي نظمتها «نزاهة»، بما في ذلك المنتديات المتخصصة، في تعزيز تبادل الخبرات وتبسيط الضوء على التجارب الدولية الرائدة في مجال قياس الفساد وإدارة مخاطره.
- استكمالاً للمسار التأسيسي للمبادرة المتعلقة بإدماج إدارة مخاطر الفساد في القطاع العام، تم في نهاية عام 2025 الانتهاء من إعداد دليل التدريب الخاص بتقييم وإدارة مخاطر الفساد، بما يدعم جاهزية الجهات الحكومية للانتقال إلى مراحل التطبيق وبناء القدرات المؤسسية. وفي ضوء ما تحقق من مخرجات منهجية وتطبيقية، تتجه المراحل اللاحقة إلى تعزيز التنفيذ التدريجي، واستكمال إعداد التقرير الختامي للمشروع، وتطوير التوصيات المرتبطة بتوسيع نطاق التطبيق بما يضمن استدامة منظومة إدارة وتقييم مخاطر الفساد في القطاع العام.
- أعدت «نزاهة» دليلاً إرشادياً لإعداد التقارير السنوية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، بما يساهم في تعزيز الشفافية ودعم التزام الجهات الحكومية بنشر المعلومات، وتناول الدليل شرح متطلبات تنفيذ أحكام المادة رقم (5) من قانون حق الاطلاع على المعلومات، وآليات إعداد التقارير السنوية التي تعكس أداء الجهات الحكومية، وقد تم نشر الدليل على الموقع الرسمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في مايو 2025.
- استمرار «نزاهة» بعقد وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية بالتنسيق مع أصحاب المصلحة لضمان وتعزيز الالتزام بتقديم إقرارات الذمم المالية وتوفير كافة البيانات، حيث بلغت نسبة الالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية (99.6%)، وبلغت نسبة المقرين الذين تم فحص إقراراتهم (97%) خلال عام 2025.

- واصلت «نزاهة» تنفيذ مشروع «أداء»، الهادف إلى تعزيز الالتزام بقواعد السلوك المهني وترسيخ أخلاقيات الوظيفة العامة، من خلال منظومة اعتماد مؤسسية تقوم على التوعية والتدريب وبناء القدرات وقياس الالتزام، وقد بلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة في المشروع (28) جهة، فيما بلغ عدد المستفيدين نحو (65,340) موظفًا وموظفة، بما يسهم في ترسيخ القيم المؤسسية ورفع مستوى الاحترافية والكفاءة في بيئة العمل الحكومي.
- أظهرت مؤشرات أداء منظومة التدقيق الداخلي والرقابة في القطاع العام تحسناً ملحوظاً خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية. ووفقاً لبيانات وتقارير ديوان المحاسبة، ارتفعت نسبة الجهات الحكومية التي تتضمن وظيفة تدقيق داخلي مفعلة من نحو (19%) في بدايات تطبيق الاستراتيجية خلال السنة المالية 2020/2019 إلى ما يقارب (72%) في السنة المالية 2025/2024، بما يعكس تطور مستوى تبني وتفعيل وظائف التدقيق الداخلي في الجهاز الحكومي. وفيما يتعلق بالملاحظات الرقابية، بيّنت بيانات ديوان المحاسبة أن نسبة الملاحظات المستمرة من العام السابق بلغت (33.8%) في السنة المالية 2024/2023، بواقع (925) ملاحظة من إجمالي (2,735) ملاحظة، في حين انخفضت هذه النسبة خلال السنة المالية 2025/2024 إلى (24.4%)، بواقع (678) ملاحظة من إجمالي (2,778) ملاحظة. ويعكس هذا الانخفاض تحسن كفاءة الجهات الحكومية في متابعة الملاحظات الرقابية ومعالجتها، وتعزيز فاعلية منظومة المساءلة والحوكمة في القطاع العام.
- كلف مجلس الوزراء الموقر مركز تنمية الموارد البشرية في ديوان الخدمة المدنية بمتابعة عملية التدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وعليه قام الديوان بإعداد دراسة لإنشاء منصة دوراتي (منصة تدريبية لتلبية احتياجات التدريب من جميع النواحي لجميع الجهات الحكومية)، كما أعد الديوان تصور متكامل وخطة عمل تتضمن الأهداف والمراحل الزمنية للتنفيذ والتقييم، واستكمال الإجراءات التنظيمية والمالية والفنية للمنصة، وذلك في إطار تطوير البنية المؤسسية للتدريب في القطاع العام.
- تابع ديوان الخدمة المدنية الاحتياجات التدريبية لجميع جهات الدولة وينتج عنها دورات وورش تدريبية لجميع العاملين من خلال الموسم التدريبي لديوان الخدمة المدنية 2026/2025، واعتمد ديوان الخدمة المدنية معايير خاصة بالاختبارات لتأهيل القياديين والاشرفيين.
- ساهمت «نزاهة» من خلال إعداد دراسة توعوية تهدف إلى رفع مستوى الوعي بآلية تقييم أداء الموظف العام لدى الجهات الحكومية، بما يعزز فهم تطبيق منظومة التقييم ويدعم النزاهة والشفافية في إجراءاتها.
- اعتمد ديوان الخدمة المدنية مشروع (سجل إنجاز الموظف) ويهدف هذا المشروع إلى ضمان حق الموظف في توثيق إنجازاته، وسيتم تطبيقه على جميع الجهات الحكومية وربط السجل بعملية تقييم الأداء السنوي للموظف العام، حيث عمل ديوان الخدمة المدنية على إعداد إطار متكامل لتقييم أداء الموظف العام يربط بين المهام الوظيفية ونتائج التقييم السنوي، بما يسهم في تعزيز العدالة والشفافية وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي.

- اعتمد مجلس الخدمة المدنية الدليل الاسترشادي لنموذج تقييم أداء الموظفين والعاملين في الجهات الحكومية، وفق قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (18) لسنة 2025 الصادر في أغسطس 2025، ليكون إطاراً مرجعياً موحداً يُسترشد به في تقييم الأداء، كما باشر ديوان الخدمة المدنية تنفيذ برامج تدريبية وورش تعريفية لدعم جاهزية الجهات الحكومية لتطبيق الدليل وفق الأطر المعتمدة.
- ارتفاع عدد الجهات المشاركة في تطبيق (سهل) من (36) إلى (42) جهة حكومية، وارتفاع عدد الخدمات الإلكترونية الذي يقدمها التطبيق من (346) إلى (491) خدمة منذ انطلاقه، كما بلغ معدل تقييم رضا المستفيدين عن التطبيق بصفة عامة خلال عام 2025 (3.96 من 5)، وبلغ معدل تقييم الخدمات بعد إنجازها (4.35 من 5)، وذلك مقارنةً بإحصائيات التقرير السنوي الخامس لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- بلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة في تطبيق "سهل" الأعمال (18) جهة، فيما وصل عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلاله إلى نحو (220) خدمة في تطبيق سهل الأعمال.
- نفذ ديوان الخدمة المدنية برامج تدريبية متخصصة حول مدونة السلوك الوظيفي لموظفي الجهات الحكومية، إلى جانب تنفيذ برامج لإعداد مدربين معتمدين في مجال مدونات السلوك الوظيفي، حيث بلغ عدد المدربين المعتمدين نحو (18) مدرباً من مختلف الجهات الحكومية، واستكمالاً للجهود المبذولة في إعداد منصة تدريبية إلكترونية داعمة، جرى العمل على توسيع نطاق تنفيذ البرامج التدريبية بما يتيح الوصول إلى شريحة أوسع من موظفي القطاع العام بمختلف فئاتهم الوظيفية، وبما يعزز كفاءة تنفيذ البرامج التدريبية واستدامتها.
- درب معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية عدد (12) وكيل من النيابة العامة على «القيم والتقاليد القضائية»، وعدد (60) من السادة القضاة المنقولين من النيابة العامة للعمل بالمحكمة الكلية على «قيم وتقاليد القضاء».
- عقدت وزارة الداخلية (26) دورة تدريبية خاصة بقواعد مدونة السلوك الوظيفي في الموسم التدريبي 2026/2025، وقد تم التدريب من خلالها لأكثر من (700) مشارك عسكري ومدني من موظفي وزارة الداخلية.
- عقد ديوان الخدمة المدنية (45) ورشة تدريبية مع مختلف الجهات الحكومية بالدولة لتدريبهم على تعميم الديوان بشأن الجدول الاسترشادي لتقييم الأداء.
- أعد ديوان الخدمة المدنية دليل الخدمات المبسط للجمهور لعدد (19) خدمة مقدمة من (5) جهات حكومية وسيتم استكمال المتابعة مع باقي الجهات.

2 - المحور الثاني: القطاع الخاص

ينصب المحور الثاني على القطاع الخاص الذي يضم كافة الكيانات الوطنية والأجنبية التي تستقر وتعمل في دولة الكويت، بهدف تحقيق الربح التجاري باعتبار أن القطاع الخاص غالباً ما يكون عرضةً لمخاطر الفساد، لا سيما الرشوة، فهو إما أن يكون محفزاً عليها أو ضحية لها، وفي الحالتين يستوجب هذا القطاع اهتماماً خاصاً في إطار أي استراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كل ذلك يأتي جنباً إلى جنب أهمية دور القطاع الخاص في مساندة النشاط الحكومي الهادف إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال، وتحفيز النشاط الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل القومي.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الثاني (95%) حتى 31 مارس 2026، حيث كانت (88%) في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

بناءً على صدور القرار الوزاري رقم (159) لسنة 2023 بشأن تطوير القدرات المهنية لمراقبي الحسابات، بما ينظم آليات التأهيل والتدريب المستمر وفق معايير التعليم الدولي، وفي إطار دعم تطوير المهنة، أبرمت وزارة التجارة والصناعة اتفاقيات تعاون مع الجهات المهنية ذات الصلة، وتشكيل لجان فنية دائمة لتطوير القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق ومواكبة المستجدات الدولية. وفيما يتعلق بالرقابة والتفتيش، تم منح الضبطية القضائية لعدد من موظفي وزارة التجارة والصناعة المختصين، والاستمرار في تدريبهم بالتعاون مع الجهات المهنية المعنية، بما يعزز فاعلية التفتيش على مراقبي الحسابات والتعامل مع المخالفات وفق الأطر القانونية المعتمدة، ومن خلال الضبطية القضائية تم رصد عدد (2) مخالفة بعد التفتيش على مكاتب مراقبين الحسابات المزاولين للمهنة والذي يبلغ عددهم (113) مكتب.

- اعتمدت وزارة التجارة والصناعة الهيكل التنظيمي للوزارة، والذي على إثره تم إعادة هيكلة (قسم مراقبي الحسابات) بحيث أصبح على مستوى (إدارة الميزانيات ومراقبي الحسابات)، ويتفرع عن هذه الإدارة (مراقبة) بالإضافة إلى قسمين متخصصين، بما يعكس تطور الدور الرقابي والتنظيمي في مجال التدقيق المحاسبي.

- أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً وزارياً رقم (159) لسنة 2025 بشأن تعديل القرار رقم (180) لسنة 2020 والخاص بإصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات.

- أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً وزارياً رقم (150) لسنة 2025 بشأن تشكيل «اللجنة الفنية الدائمة لوضع القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق»، حيث تقوم اللجنة بوضع قواعد شرف المهنة الواجب الالتزام بها في ممارسة مهنة مراقبي الحسابات إضافة إلى إعادة النظر بصورة دورية بالقواعد والاسس المحاسبية وذلك بموجب قرار تشكيلها.

- أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارات وزارية بشأن تشكيل لجان خاصة بمتابعة أعمال مراقبي الحسابات، قرار رقم (149) لسنة 2025 بشأن تشكيل لجنة القيد الخاصة بمراقبي الحسابات، وقرار رقم (152) لسنة 2025 بشأن لجنة التحقق في المخالفات المنسوبة لمراقبي الحسابات.

3 - المحور الثالث: المجتمع

ينصب المحور الثالث على المجتمع الذي يشمل المواطنين والمقيمين وكافة الكيانات المدنية التي لا تهدف للربح، إضافة إلى وسائل الإعلام التي تم ضمها هنا، نظراً لارتباطها الوثيق بمضامين هذا المحور، بغض النظر عن انتمائها إلى أي من القطاعين العام أو الخاص، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ومناهضة لكافة صور الفساد.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الثالث (96%) حتى 31 مارس 2026، حيث كانت (86%) في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

- قدمت «نزاهة» الدعم لعدد من مبادرات مؤسسات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية منذ إطلاق آلية التنسيق والتعاون، حيث وصل عدد المبادرات المدعومة إلى (38) مبادرة. وتركزت هذه المبادرات على مجالات تعزيز النزاهة والشفافية، وتمكين فئات المجتمع المختلفة، ولاسيما الشباب والطلبة، من الإسهام في دعم الرقابة المجتمعية، ونشر الوعي بمخاطر الفساد والجرائم المالية، وتعزيز النزاهة في المجالات العامة ذات الصلة، وذلك بما يسهم في مؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي وفق الأطر المعتمدة.

- الاستمرار بتنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي وإنتاج وبث برنامج (بودكاست نزاهة) للتوعية باستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2025 وعلاقتها برؤية دولة الكويت 2035 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- استمرار «نزاهة» في تنفيذ مشروع «BANKEE» بالتعاون مع بنك الكويت الوطني وبالتنسيق مع وزارة التربية، ويعد من المبادرات الرائدة في دولة الكويت لدعمه ومساندته لمناهج التعليم الأساسية. ويهدف المشروع إلى نشر المعرفة الاقتصادية والمالية لدى الطلبة، وغرس القيم والمفاهيم المرتبطة بالنزاهة والشفافية، ورفع مستوى الوعي بأفضل الممارسات الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز الثقافة المالية والسلوكية لدى الطلبة بصورة مستدامة.

4 - المحور الرابع: الهيئات المتخصصة

ينصب المحور الرابع على الهيئات المختصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك الهيئات القضائية والرقابية إضافة إلى «نزاهة» نظراً لأهميتها الكبرى في إنجاح أي استراتيجية وطنية في هذا المجال، بسبب خصوصية ممارسات الفساد وصعوبة العمل على الوقاية منها وكشفها وملاحقتها في ظل التطور التكنولوجي المطرد، وازدياد سرعة ومرونة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود، وقدرة الفاسدين على إخفاء

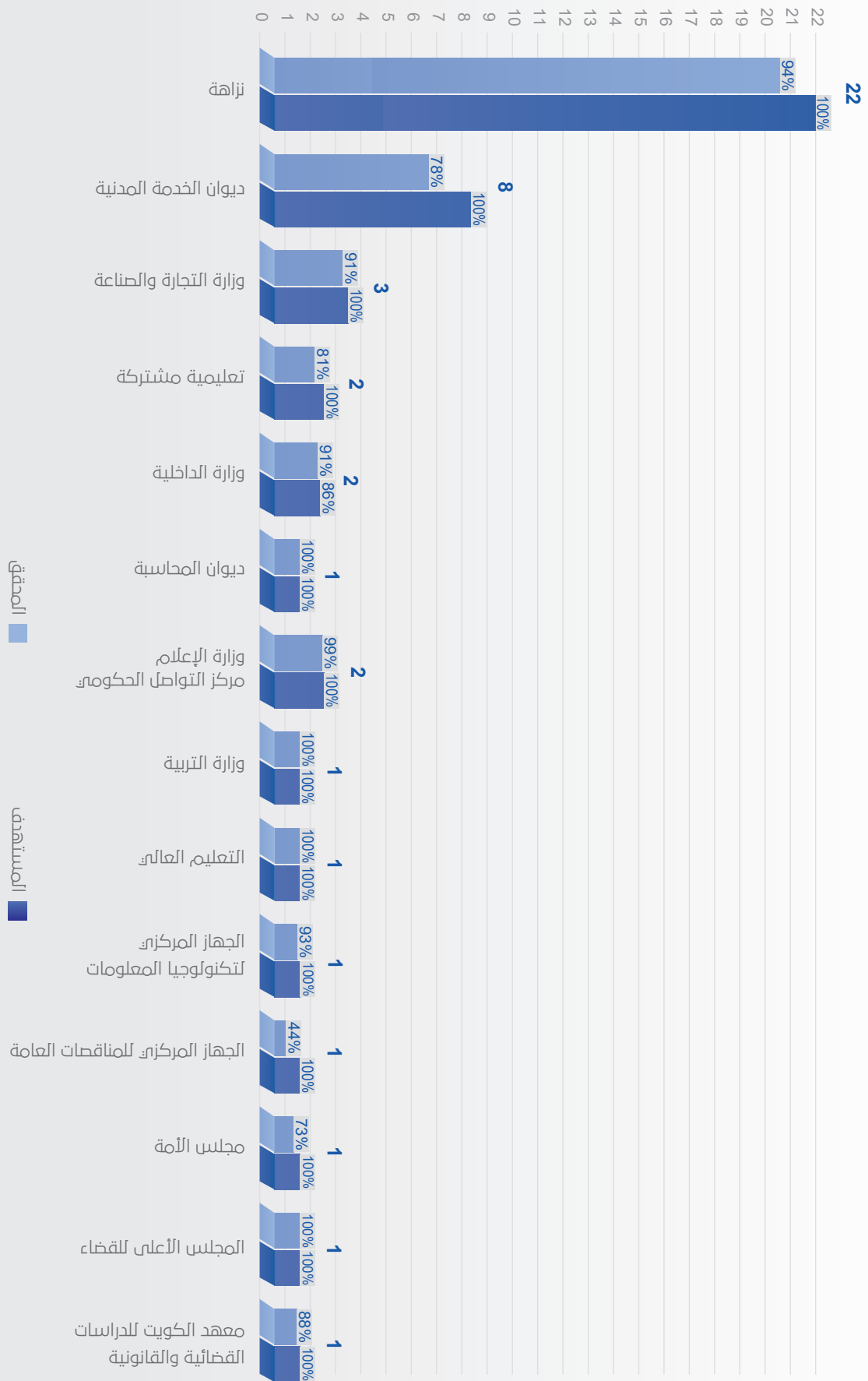
المعلومات وحماية أنفسهم، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المختصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والرقابة على المال العام، وبناء قواعد وآليات تسهيل العمل المشترك بين جميع هذه الهيئات.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الرابع (86%) حتى 31 مارس 2026، حيث كانت (78%) في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

- حصول مشروع استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على جائزة التميز الحكومي العربي في فئة أفضل مبادرة عربية لتطوير العمل الحكومي المقدمة برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج التدريبي الخاص ببناء قدرات أصحاب المصلحة في نظام النزاهة الوطني، حيث قامت «نزاهة» بتنفيذ عددا من البرامج التدريبية خلال النصف الأول من السنة الميلادية 2025، وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج التدريبي (23) متدرب من (8) جهات حكومية.
- اعتمدت «نزاهة» الدليل الإجرائي المحدث الخاص بقطاع الكشف عن الفساد في يوليو 2025، والذي تضمن ضمن أحكامه القواعد المنظمة لمنح المبلغين أو من في حكمهم المكافآت المالية المقررة مقابل الإبلاغ عن جرائم الفساد، وذلك بما يكفل سلامة الإجراءات وحماية حقوق المبلغين.
- أعدت «نزاهة» واعتمدت في عام 2023 آلية مستحدثة لمكافأة المبلغين مادياً ومعنوياً، لتراعي متطلبات السرية والحماية عند منح المكافأة، حيث كرمت «نزاهة» أحد المبلغين عن جرائم الفساد في عام 2021. وذلك تفعيلاً لآلية منح المبلغين مكافأة مالية وحافزاً معنوياً، ليلبغ بذلك عدد المستفيدين من المكافآت المقررة وفقاً لأحكام القانون منذ عام 2020 وحتى تاريخه عدد (2) مبلغ.

إنجاز الجهات المنفذة لمبادراتها والتزامها في استراتيجية الكويت:

يعرض الشكل رقم (2) نسبة إنجاز مبادرات الاستراتيجية الوطنية لكل جهة، ويُلاحظ منه أن أعلى الجهات المنفذة لمبادرات الاستراتيجية هي «نزاهة»، تليها ديوان الخدمة المدنية، ثم وزارة التجارة والصناعة، ثم تأتي باقي الجهات، كما تجدر الإشارة أن جامعة الكويت والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب يشتركون في تنفيذ مبادرتين من مبادرات الاستراتيجية الوطنية، وتشترك معهم وزارة التربية في مبادرة واحدة.



الشكل (2) نسبة انجاز إجراءات تنفيذ مبادرات الاستراتيجية الوطنية حسب كل جهة

ثانياً: استراتيجية الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أطلقت «نزاهة» استراتيجيتها الأولى (2019-2025) لتتزامن مع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية بناءً على تحليل للعوامل الخارجية لفهم المشهد الخارجي من خلال الاستناد على رؤية كويت جديدة 2035 واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2025) والممارسات الرائدة، كما تم أيضاً إجراء تحليل للعوامل الداخلية المؤثرة لفهم نطاق عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد من خلال قانون إنشائها ولائحته التنفيذية وتقييم وضعها الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية «نزاهة» تشمل (47) مبادرة، وتقوم بتنفيذ (22) مبادرة من مبادرات الاستراتيجية الوطنية وتنفذها من خلال القطاعات ووحدات العمل فيها، أما بقية مبادرات ومشاريع استراتيجية «نزاهة» فتعنى ببناء قدرات الهيئة العامة لمكافحة الفساد وإمكاناتها لمنحها الثقة الوطنية لتكون مثلاً يُحتذى به للقطاع العام.

ولعل أبرز ما تم إنجازه في استراتيجية «نزاهة» هو كالاتي:

- اعتماد الدليل الإجرائي الذي استند على قانون رقم (2) لسنة 2016 الخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتعديله بناءً على القانون رقم (69) لسنة 2025 المنظم لأعمال قطاع كشف الفساد والتحقيق والذي يهدف إلى توحيد وتنظيم إجراءات العمل في مختلف الوحدات الإدارية بالقطاع والذي يتيح الفرصة لتحديد وتطوير الإجراءات الواردة بشكل دوري لمواكبة التطورات في بيئة العمل.
- استمرار «نزاهة» بمتابعة إقرار القوانين ذات العلاقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (الرشوة في القطاع الخاص ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وذلك مع الجهات المعنية في الدولة.
- استمرار «نزاهة» بتنفيذ مشروع (برنامج نزاهة الوطني المتكامل لمكافحة الفساد) باعتباره أحد المسارات الداعمة لمنظومة النزاهة الوطنية، وبما يركز على تمكين الجهات الحكومية والهيئات الرقابية من أداء أدوارها في مجالات الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية.
- بدأت «نزاهة» بأعمال مشروع «أتمتة كافة عمليات الربط الإلكترونية المطلوبة مع الأنظمة والجهات الحكومية من خلال منصة واحدة للتطبيقات» من خلال مشاركة مركز نظم المعلومات في مبادرة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات CAIT والخاصة بتوفير منصة آلية للربط بين جميع الجهات الحكومية في دولة الكويت.
- بلغ العدد الإجمالي من المستفيدين من برنامج الحوكمة التدريبي الذي أطلقت «نزاهة» في عام 2023 (85) موظف من موظفي «نزاهة» حتى 31 مارس 2025.
- استمرار «نزاهة» بإعداد وتنفيذ حملات إعلامية للخاضعين لنظام الذمة المالية، إضافة إلى الاستمرار بتطوير إجراءات استلام القرارات وإجراءات الفحص.

- اعتماد الدليل الإرشادي حول التقارير السنوية وآلية إعدادها والذي يهدف إلى تعزيز ممارسات الإفصاح العام والنشر المنتظم للتقارير، وتم نشر الدليل في الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بتاريخ 22 مايو 2025.
- إعداد سجل في بعض الجهات الحكومية بمخاطر الفساد المرتبطة بعناصر مدونة السلوك الوظيفي كمرحلة تمهيدية لتفعيل سجل مخاطر الفساد.
- تم تنفيذ مشروع (دراسة تقييم مخاطر الفساد لأهم خدمات الدولة العامة اليومية للمواطنين والمقيمين وتقديم التوصيات الخاصة بمعالجة هذه المخاطر).
- أعدت «نزاهة» تقرير عن التوصيات التي نتجت من الجلسة النقاشية «ممارسة الحوكمة لتعزيز المؤسسات» حيث تم رفع التوصيات إلى جهات الاختصاص للاستدلال بها وذلك بهدف دعم الجهات المختصة للتطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة.
- أعدت «نزاهة» تقرير عن مؤشر الأمن السيبراني.
- شاركت «نزاهة» في تقديم عرض مرئي تم تقديمه في الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحت عنوان «دور التحول الرقمي في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دولة الكويت».
- أصدرت «نزاهة» تقرير دراسة لتقييم مدى التزام الجهات الحكومية بتطبيق قانون حق الاطلاع على المعلومات للمرحلة الثانية وذلك بعد التدقيق على ردود الجهات البالغ عددها (63) جهة وفقاً للبيانات المتوفرة على موقعها الإلكتروني (الإفصاح الطوعي)، كما قامت بتقييم باقي الجهات والتي لم تتجاوب مع استبانة «نزاهة» والتي بلغ عددها (26) جهة وذلك من خلال التحقق من توفر بيانات الإفصاح الطوعي وفقاً للبند الخامس من قانون حق الاطلاع.
- الانتهاء من اعتماد الدليل الإرشادي لتقييم إدارة مخاطر الفساد، والانتهاء من إعداد دليل التدريب الخاص بتقييم إدارة مخاطر الفساد بما يدعم جاهزية الجهات الحكومية للانتقال إلى مراحل التطبيق وبناء القدرات المؤسسية.
- أطلقت «نزاهة» نظام آلي لإعداد ومتابعة تنفيذ استراتيجيات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بهدف تبسيط إجراءات الإعداد والمتابعة وتسهيل عرض متابعة الأداء الاستراتيجي.
- استمرار «نزاهة» برفع التقارير والبيانات المعرفية والممارسات الخاصة بمكافحة الفساد لجميع أصحاب المصلحة على المنصة الإلكترونية عبر الموقع الرسمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» حيث وصل عدد زوار المنصة لأكثر من (11.2 ألف) زائر حتى 31 مارس 2025.
- تفعيل آلية التبليغ الداخلي من خلال إطلاق مشروع «أداء» والذي يتضمن منظومة من الاعتمادات تقوم على تبني قواعد السلوك المهني لدى الموظف العمومي بهدف تحقيق الالتزام بمعايير وأخلاقيات مدونة

السلوك الوظيفي لخلق بيئة عمل تتسم بالاحترافية والكفاءة والإنتاجية المثلى في ظل قيم مؤسسية وبيئة عمل صحية كما تقوم «نزاهة» بالتوعية حول الإبلاغ الداخلي من خلال مشروع «أداء» إضافة إلى إدراج توعية الجهات على آليات الإبلاغ الخاصة بها كأحد المتطلبات الإلزامية حيث قامت (13) جهة حكومية بتبني آلية الإبلاغ الداخلي، إضافة إلى قيام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب باستحداث آلية خاصة بهم مسترشدين بالآلية المعدة من قبل «نزاهة» .

- تواصل «نزاهة» متابعتها لأعمال الاستعراض، تمهيداً لتسلم التقرير القطري الخاص بتنفيذ دولة الكويت للفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك لمراجعته بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، والعمل على تضمين ما يرد فيه من ملاحظات وتوصيات ضمن مسارات المتابعة الوطنية، وبما يضمن دعم تنفيذها مستقبلاً من خلال التواصل المستمر مع الجهات المختصة، وفي إطار توجهات الاستراتيجية الوطنية القادمة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد .

- استمرار «نزاهة» بدعم ومتابعة تنفيذ الجهات المعنية للتوصيات الناتجة عن الدورة الأولى لآلية الاستعراض بشأن تنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي)، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

- في إطار الانتقال إلى الاستراتيجية المقبلة، باشرت «نزاهة» تنفيذ مشروع دعم إعداد الإطار الاستراتيجي الوطني الجديد لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبما يضمن اتساق الإطار الاستراتيجي الجديد مع رؤية دولة الكويت 2035، وأولويات التنمية الوطنية، والمعايير الدولية ذات الصلة في مجال الحوكمة وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حيث نظمت «نزاهة» في شهري نوفمبر وديسمبر 2025 عدد (11) ورشة واجتماعاً، بمشاركة (67) جهة وطنية، وبحضور (236) مشاركاً من مختلف الجهات الحكومية، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية والإعلامية، وعدد من الخبراء والمختصين حيث تم استعراض مناقشة نتائج مرحلة التقييم، و أبرز التحديات والفرص، وبحث التوجهات الاستراتيجية ذات الأولوية، بما يدعم صياغة رؤية وأهداف ومحاور استراتيجية متكاملة للفترة المقبلة. كما أسهم المشاركون في بلورة مقترحات مبادرات استراتيجية التي تعكس الاحتياجات الواقعية للقطاعات المختلفة، وترسيخ مبدأ المسؤولية المشتركة، وتوفير مدخلات نوعية ستنعكس على تصميم المبادرات والمؤشرات وآليات التنفيذ والمتابعة في الإطار الاستراتيجي الجديد. حيث ستتولى «نزاهة» مراجعة وتنقيح المشاريع والمبادرات المقترحة، واستكمال إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية الوطنية الجديدة، تمهيداً لعرضها في ورشة عمل مخصصة للنقاش والمصادقة عليها، وصولاً إلى اعتمادها وإخراجها بصورتها النهائية، يضمن تحقيق أثر مستدام في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دولة الكويت.

الباب الثالث

أنشطة وإنجازات الهيئة العامة
لمكافحة الفساد بحسب
اختصاصاتها

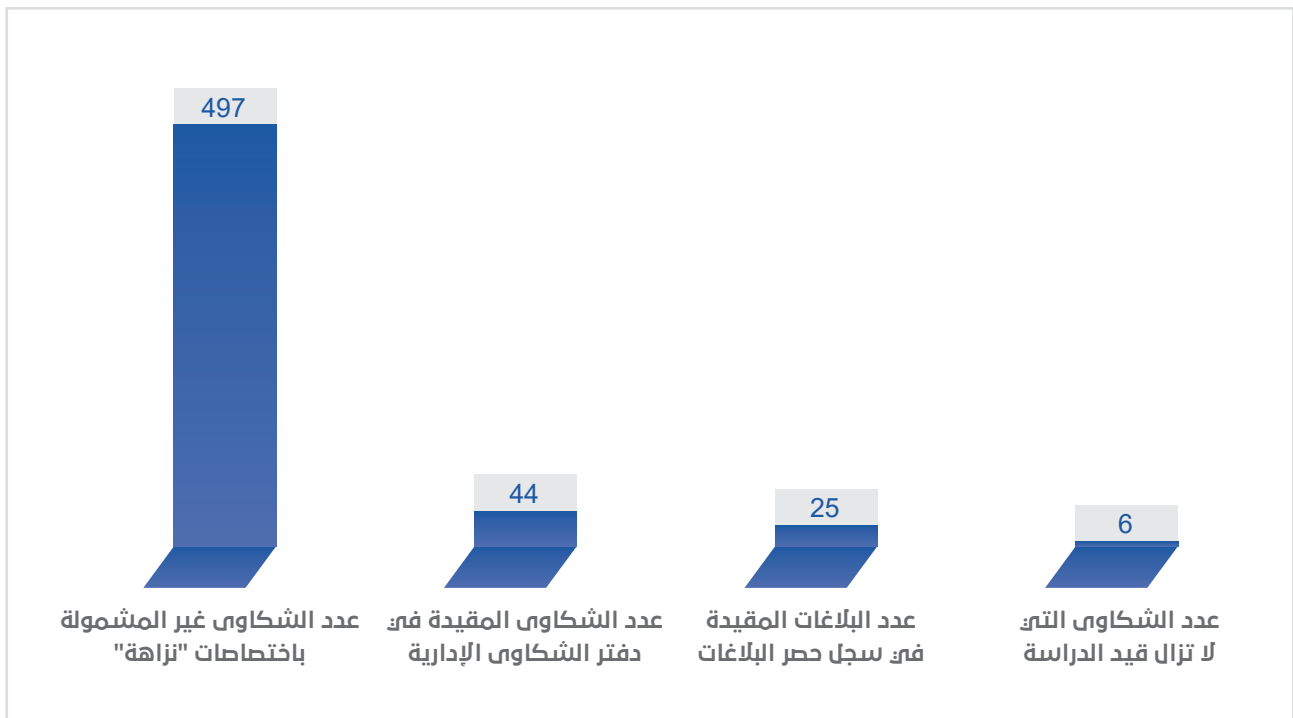
الفصل الأول

كشف الفساد والتحقيق

بعد صدور القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية، والمرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية، بدأ عهد جديد في التعامل مع ما اصطلح على تسميته بجرائم الفساد، وقد أعطيت «نزاهة» الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذه الجرائم بالمهنية المطلوبة، وبالتعاون مع كافة الجهات المختصة، وفيما يلي بيان لأهم الأعمال الخاصة في ذلك الشأن:

أولاً: الشكاوى والبلاغات الواردة إلى «نزاهة» (مكتب استقبال البلاغات)

يختص مكتب استقبال البلاغات بالتعامل مع المبلغين بشأن البلاغات والشكاوى المقدمة في المراحل الأولى للبلاغ، والتحقق من توافر كافة الشروط الشكلية والموضوعية لقبول البلاغ، وفي حال توافر هذه الشروط في الشكاوى يتم قيدها في سجل حصر البلاغات، وتمنح رقم حصر خاص، وتجدر الإشارة إلى أن مكتب استقبال البلاغات بعد الدراسة والفحص يقوم بقيد الشكاوى التي ترد إليه والتي لا تتوافر فيها الشروط الشكلية والموضوعية مؤقتاً في دفتر الشكاوى الإدارية، ويتولى رئيس المكتب التثبت من قيدها والتأشير بأرشفتها بعد إعداد ملف خاص بها، وقد تم تصنيف البلاغات والشكاوى خلال فترة التقرير، على النحو المبين في الشكل رقم (3).



الشكل (3) توزيع الشكاوى والبلاغات خلال فترة التقرير

1 - البلاغات

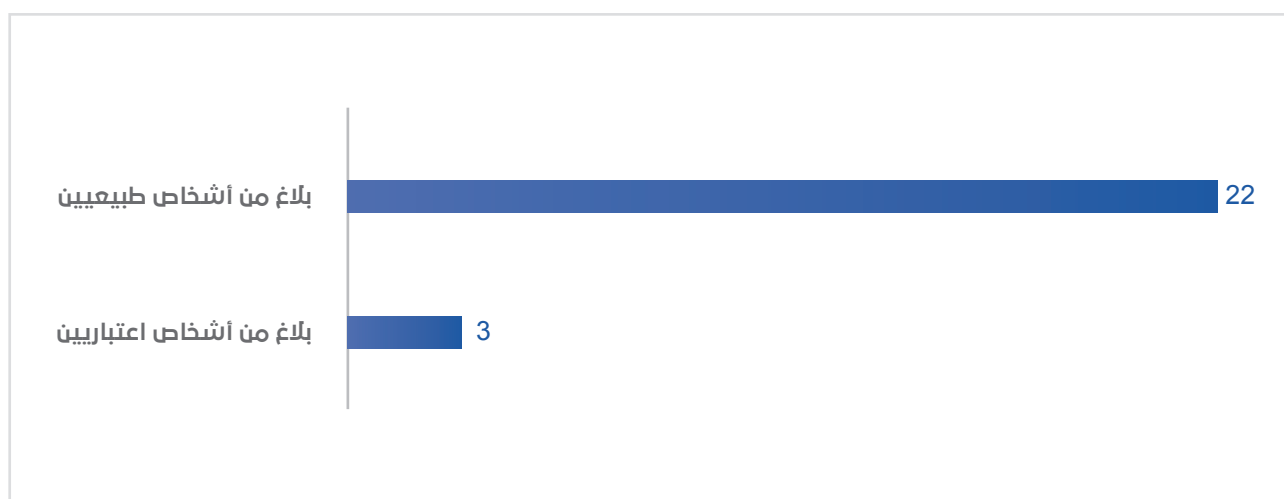
يُنظَّم الباب الخامس من القانون رقم (2) لسنة 2016 إجراءات البلاغ وحماية المبلِّغ، حيث يتناول تسهيل وتيسير عملية البلاغ عن جرائم الفساد، وتوفير كافة السبل والضمانات لسلامة المبلِّغين، وعليه قامت «نزاهة» باستقبال المبلِّغين عن جرائم الفساد، وجمع المعلومات والاستدلالات عن وقائع الفساد.

ويُعَرَّف البلاغ على أنه الإعلام، أو الإخبار من شخص طبيعي، أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة، أو شروع في جريمة، أو تستر على جريمة، أو تخلص من أدلة جريمة أو مخالفة مالية جسيمة يتم تقديمه إلى «نزاهة»، أو إلى أي جهة مختصة بتلقي البلاغات.

وتقوم «نزاهة» بتصنيف البلاغات حسب مصدر ورودها، أو حسب الجهة التي ينتسب إليها المبلِّغ ضده، أو حسب نوع الشبهات الواردة في البلاغات، مما يساعد على مزيد من التحليل والتكييف، ونورد ذلك التصنيف على النحو التالي:

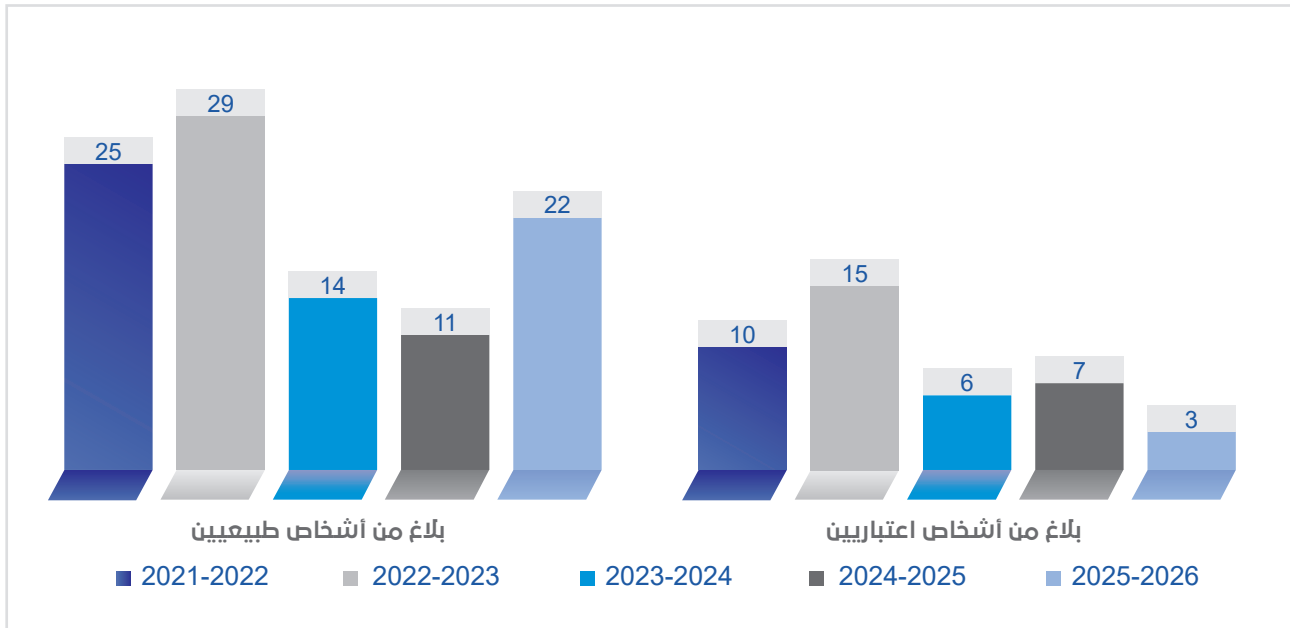
أ- البلاغات حسب مصدر ورودها

قامت «نزاهة» ببحث ومراجعة البلاغات المقدمة إليها، وجمع الاستدلالات عنها وصولاً إلى التأكد من توافر شبهة جريمة من جرائم الفساد، بما فيها المخالفة المالية الجسيمة، أو جريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع، وخلال فترة التقرير تم قيد (25) بلاغاً، منها (22) بلاغاً بنسبة (88%) من أشخاص طبيعيين كما هو موضح في الشكل رقم (4).



الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها خلال فترة التقرير

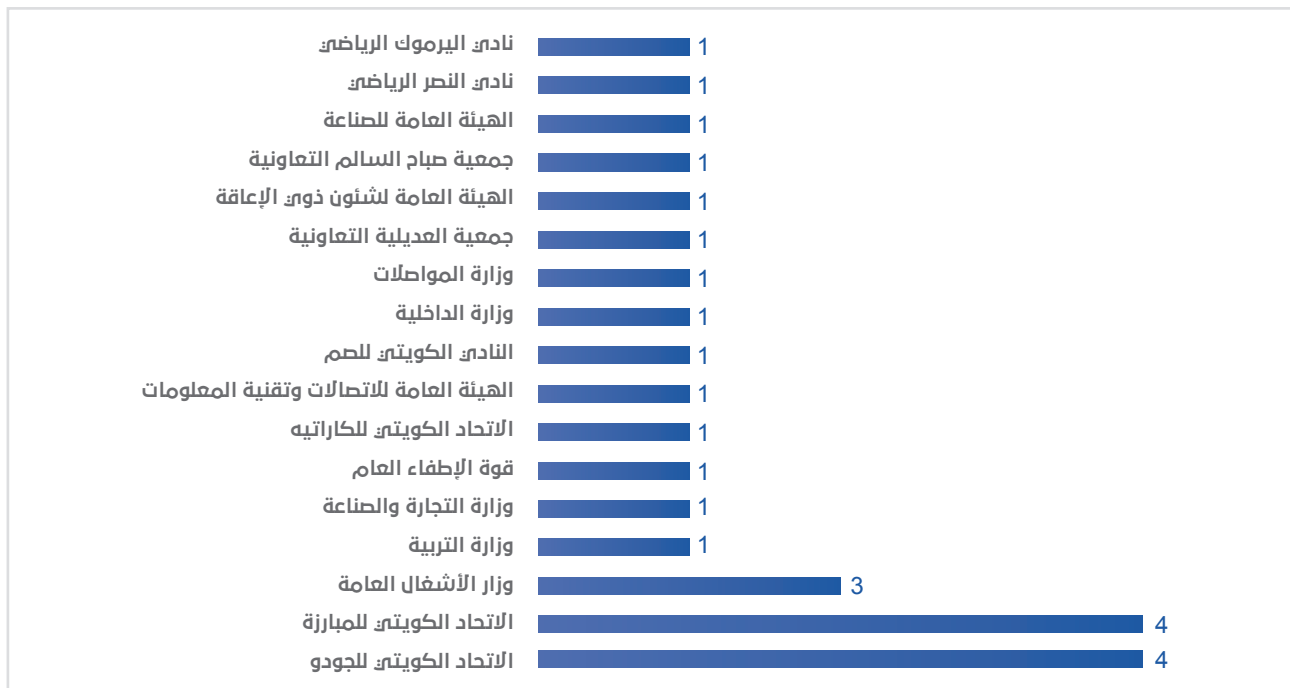
ووفقاً لآخر خمس سنوات مالية يُلاحظ من الشكل رقم (5) أن البلاغات الواردة إلى «نزاهة» غالباً تكون من أشخاص طبيعيين، حيث بلغ متوسط عدد البلاغات من أشخاص طبيعيين (20) بلاغاً، ومتوسط عدد البلاغات من أشخاص اعتباريين (8) بلاغات.



الشكل (5) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

ب- البلاغات حسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغّ ضده

تتضمن بعض البلاغات المقيمة والبالغ عددها (25) بلاغاً لدى «نزاهة» عدة وقائع اشتركت فيها جهتان أو أكثر بحيث بلغ إجمالي عدد الجهات (17) جهة، ويعرض (الشكل رقم 6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغّ ضده.

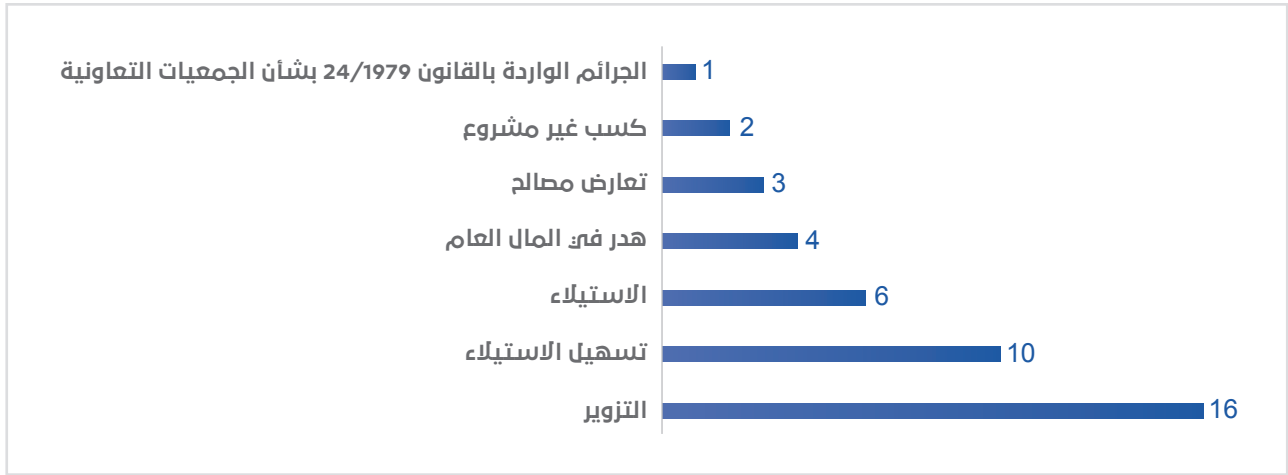


الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغّ ضده خلال فترة التقرير

ج- البلاغات حسب نوع الشبهات الواردة فيها

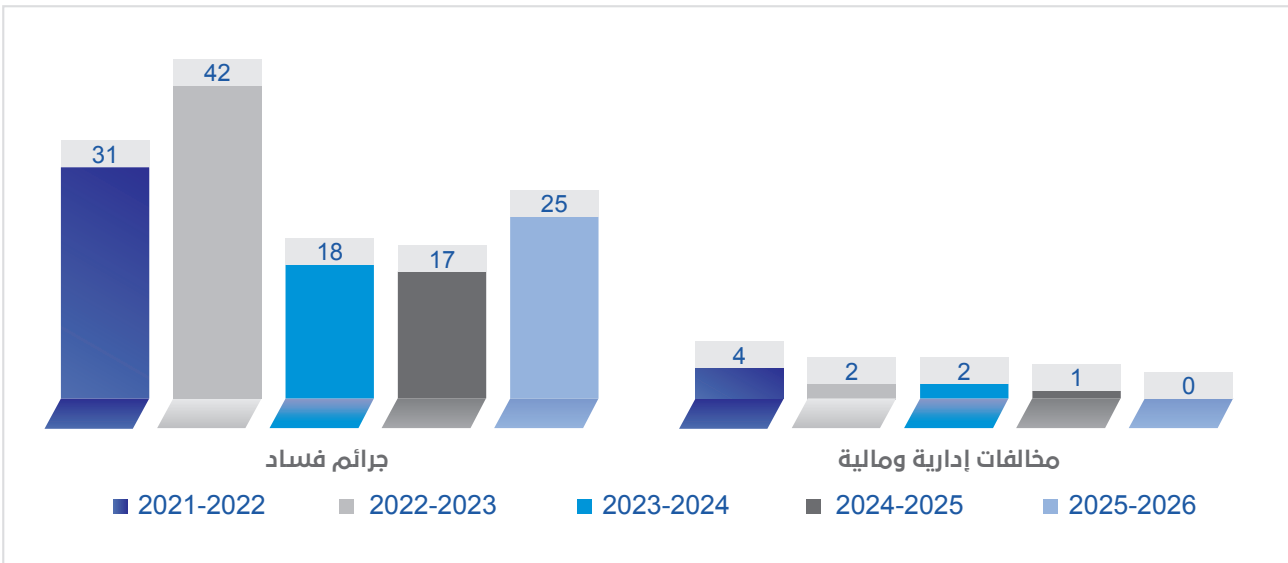
يكمّن دور «نزاهة» في التحقق وجمع الاستدلالات في ارتكاب جرائم الفساد، بما فيها المخالفات المالية الجسيمة، والاستفادة من الكسب غير المشروع وفقاً لما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

إن البلاغات المقيمة في «نزاهة» والبالغ عددها (25) بلاغاً، تم فيهم ثبوت توافر الاعتقاد بوجود شبهات فساد من جرائم الفساد الواردة في قانون «نزاهة»، ويعرض الشكل رقم (7) تفصيل ذلك، علماً بأن البلاغ الواحد قد يحتوي على أكثر من نوع من أنواع جرائم الفساد.



الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات خلال فترة التقرير

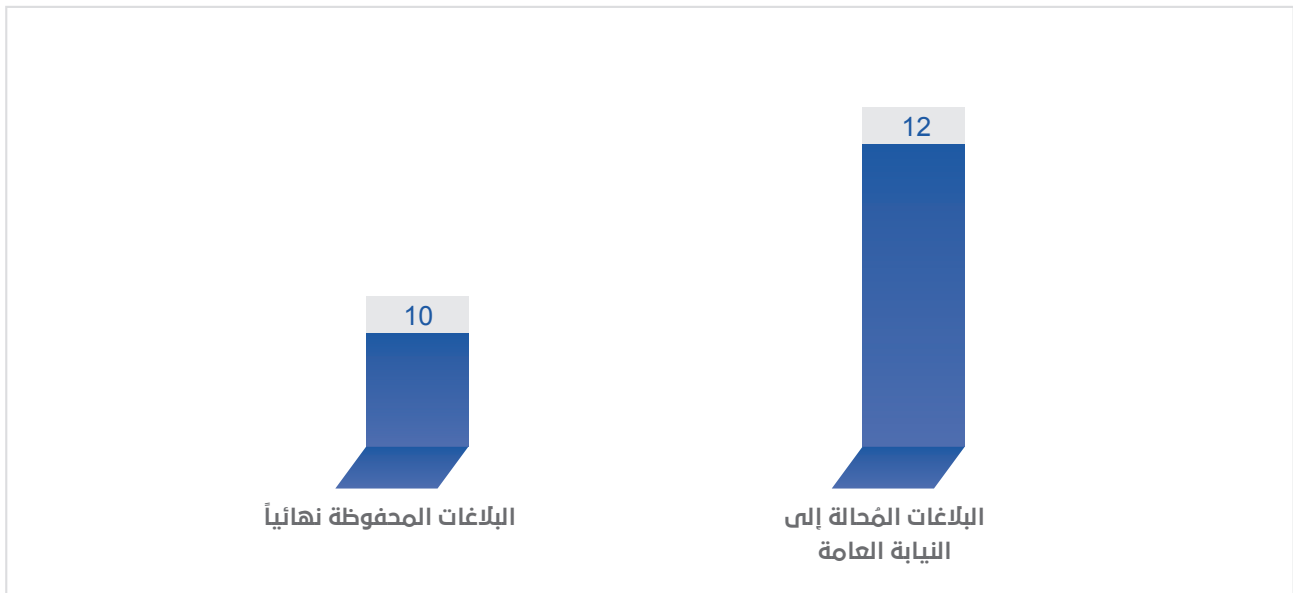
ووفقاً لآخر خمس سنوات مالية. نلاحظ من الشكل رقم (8) ارتفاع عدد البلاغات المتضمنة شبهات فساد عن عدد البلاغات التي تشكل مخالفات مالية أو إدارية، حيث بلغ متوسط عدد شبهات الفساد (27) شبهة فساد، بينما بلغ متوسط عدد المخالفات المالية أو الإدارية (2) مخالفة.



الشكل (8) أنواع البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

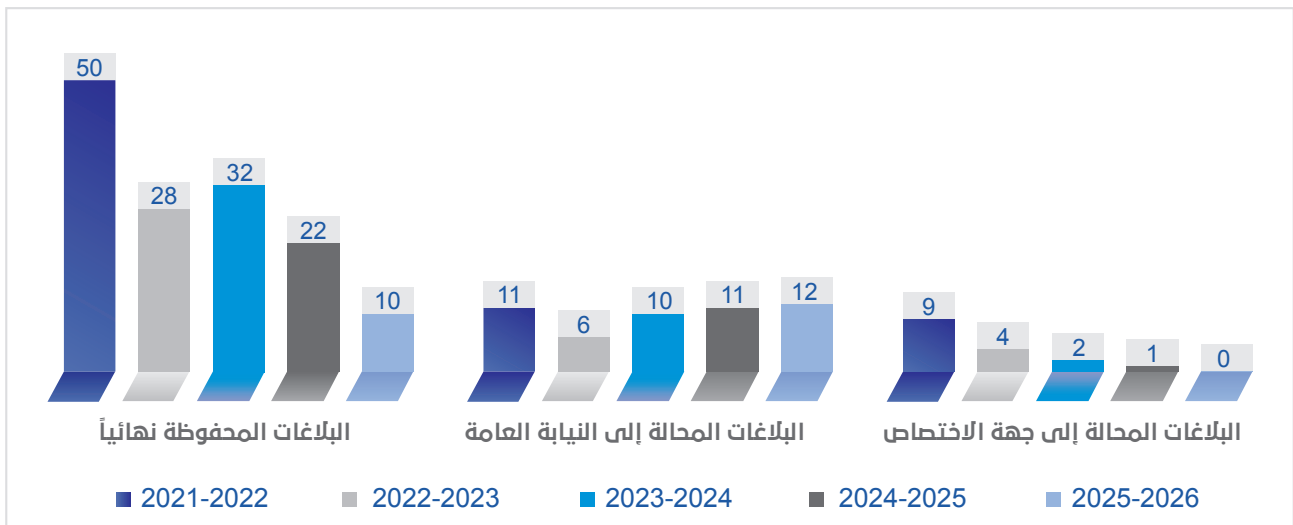
د- البلاغات التي تم التصرف بشأنها

قامت «نزاهة» بدراسة وبحث البلاغات المقدمة إليها، وذلك عن طريق التحريات والتحقيق المبدئي وجمع الاستدلالات، وفي حال توافر الاعتقاد المعقول بوجود شبهة جريمة من جرائم الفساد، بما فيها المخالفات المالية الجسيمة، أو الاستفادة من الكسب غير المشروع، يتم إحالة البلاغ إلى النيابة العامة، أو يتم إحالته إلى الجهة المختصة، أما في حال عدم توافر الشروط الموضوعية لقبول البلاغ، توصي «نزاهة» بحفظ البلاغ المقدم، وقد بلغ عدد البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير (12) بلاغاً بنسبة (55%) من مجمل عدد البلاغات التي تم التصرف بشأنها. علماً بأن بعض البلاغات وردت إلى «نزاهة» في فترة سابقة عن فترة التقرير وتم التصرف بشأنها في فترة التقرير. يبين الشكل رقم (9) تصرف «نزاهة» في البلاغات.



الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير

يبين الشكل رقم (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية، علماً بأن متوسط عدد البلاغات المحالة إلى النيابة العامة هو (10) بلاغات.



الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

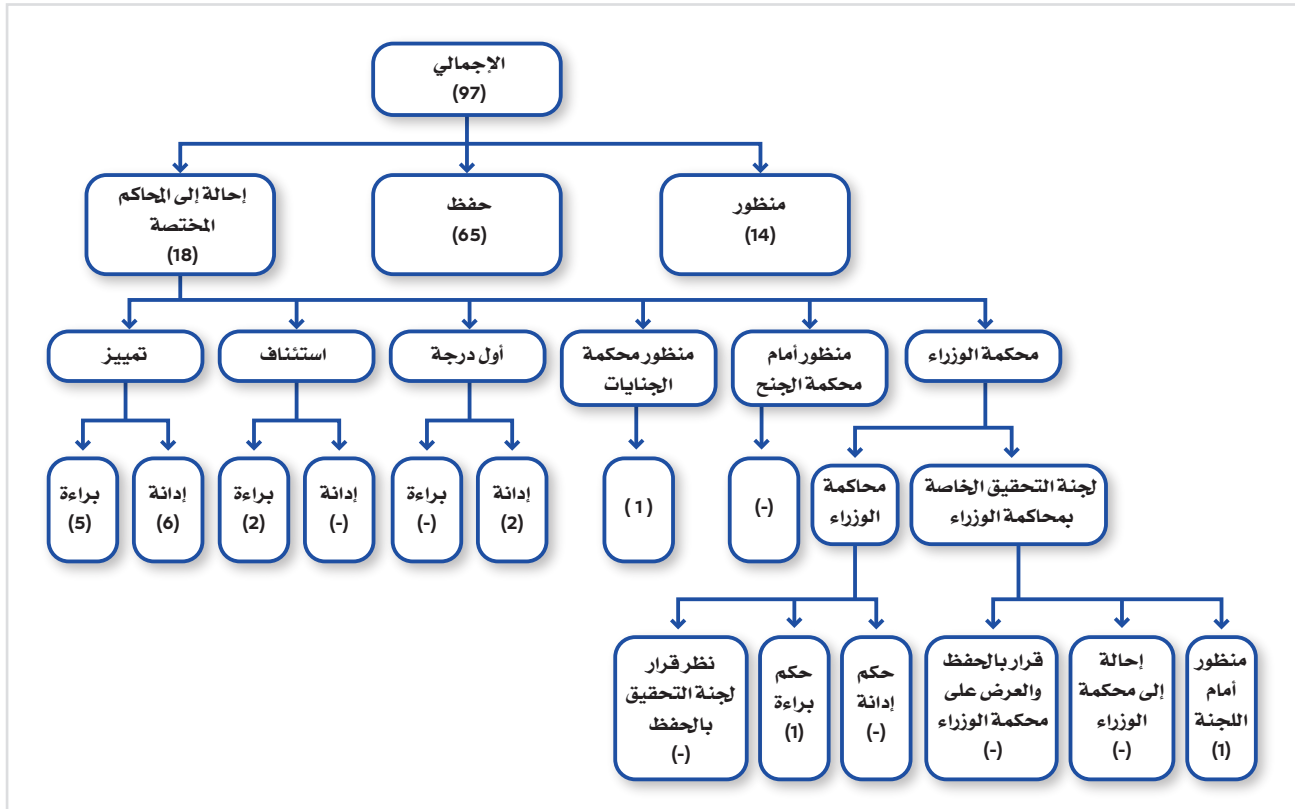
البلاغات المحالة إلى النيابة العامة

نصت المادة (27) من القانون (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، مع مراعاة أحكام القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء، تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها، وعليه فإن البلاغات التي تمت إحالتها للنيابة العامة والبالغ عددها (12) يأتي توضيحها في الجدول رقم (1).

الجدول (1) البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير

العدد	أسباب إحالة البلاغ إلى النيابة العامة	اسم الجهة
2	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام - شبهة تعارض المصالح	جمعية صباح السالم التعاونية
2	- شبهة جريمة التزوير - شبهة جريمتي الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	وزارة الأشغال العامة
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام - شبهة جريمتي الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
1	- شبهة الجرائم الواردة بالقانون رقم (1979/24) بشأن الجمعيات التعاونية	جمعية العارضية التعاونية
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام - شبهة جريمة التزوير - شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام	بلدية الكويت
1	- شبهة جريمة التزوير - شبهة جريمة الاستيلاء على المال العام	قوة الإطفاء العامة
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام	وزارة المواصلات
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام	الهيئة العامة للبيئة
1	- شبهة جريمة التزوير - شبهة جريمتي الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	الهيئة العامة لشئون ذوي الاعاقة
1	- شبهة جريمة التزوير - شبهة جريمتي الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	الاتحاد الكويتي للجودو
12	الإجمالي	

كما تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد البلاغات التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016 إلى 31 مارس 2026 بلغ عددها (97) بلاغاً، وكان التصرف فيها من النيابة العامة والمحاكم المختصة على النحو المبين في الشكل رقم (11).



الشكل (11) تصرف النيابة العامة وأحكام المحاكم المختصة في البلاغات المحالة إليها من قبل «نزاهة»

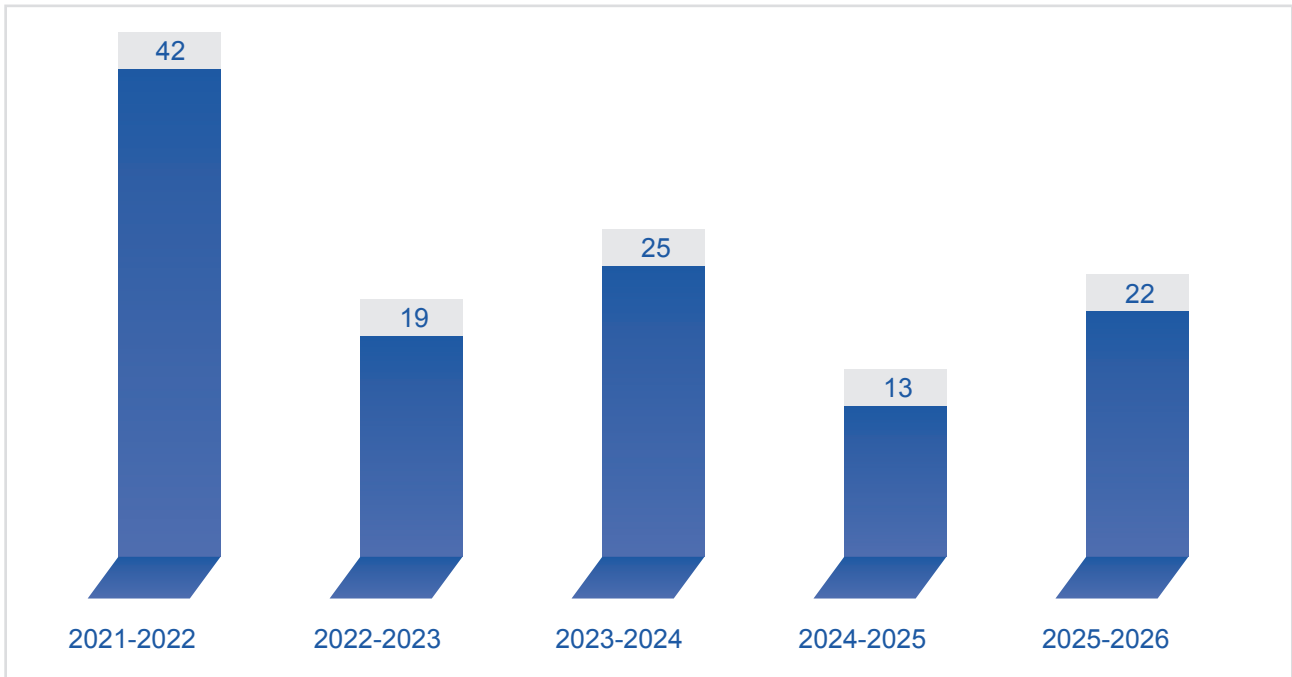
ثانياً: الرصد

بموجب ما جاء بالمادة رقم (44) من الباب الرابع من المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 والتي تنص على: "تقوم الهيئة بمتابعة ودراسة وقائع الفساد التي تصل إلى علمها بأي طريقة ومن خلال ما تنشره وسائل الاعلام المختلفة من معلومات وأخبار في هذا الخصوص وطلب التحري عنها وجمع الوثائق والحقائق بشأنها والتصرف فيها"، فقد قامت «نزاهة» برصد عدد (22) حالة خلال فترة التقرير، كما قامت بحفظ حالة رصد واحدة نهائياً، وإحالة حالة رصد واحدة إلى النيابة العامة، ولازال هناك (8 حالات رصد) قيد الدراسة، ويوضح الجدول رقم (2) حالات الرصد التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة، علماً بأن إجمالي عدد حالات الرصد التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016 إلى 31 مارس 2026 هي (18 حالة رصد) منها (حالتين رصد) صدر فيها حكم ثبوت الإدانة في كافة درجات التقاضي، و(حالة رصد واحدة) منظورة أمام محكمة الجنج، و(حالة رصد واحدة) براءة في محكمة التمييز، و(حالتين رصد) قيد التحري والتحقيق في النيابة العامة، و(حالة رصد واحدة) تم حفظها من قبل لجنة محاكمة الوزراء و(11 حالة رصد) تم حفظهم من قبل النيابة العامة.

الجدول (2) حالات الرصد المحالة إلى النيابة العامة مع نوع الجريمة خلال فترة التقرير

العدد	أسباب إحالة البلاغ إلى النيابة العامة	اسم الجهة
1	شبهة جرائم الإضرار بالمال والتزوير وتسهيل الاستيلاء على المال العام	- الهيئة العامة للرياضة - الاتحاد الكويتي للمبارزة - نادي رياضي

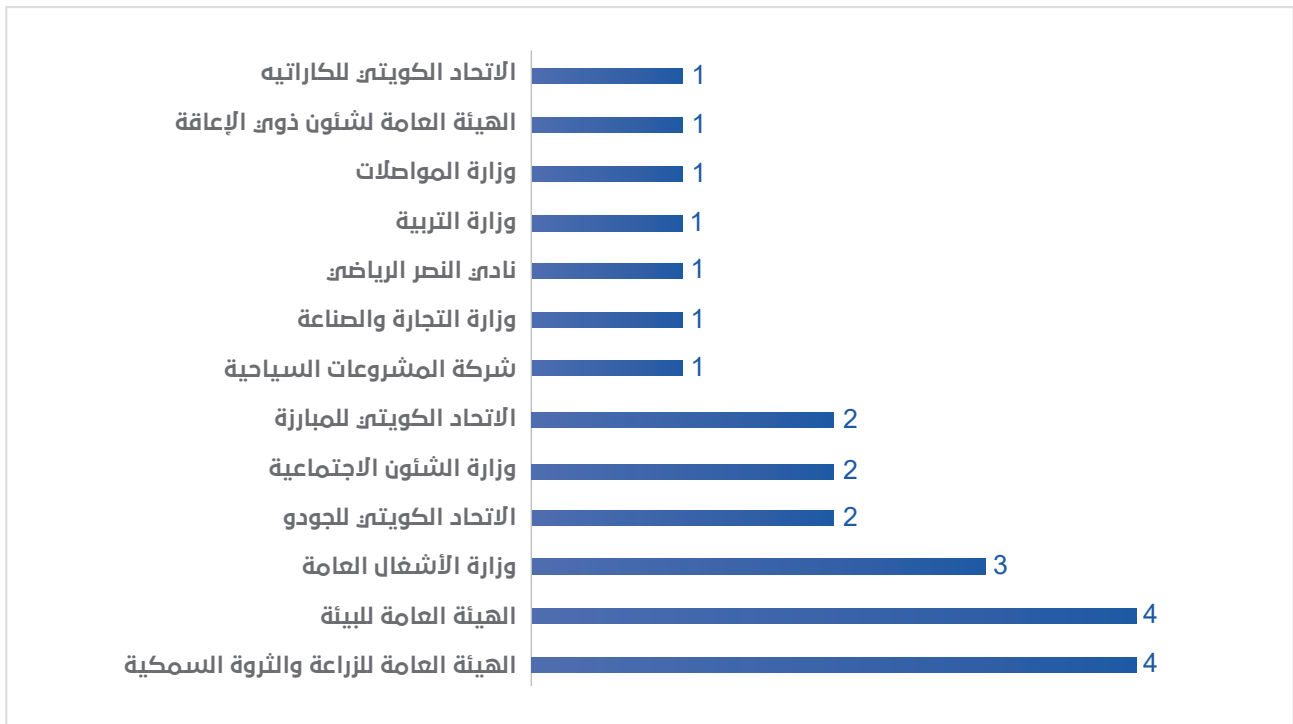
ويعرض الشكل رقم (12) مقارنة لأعداد حالات الرصد وفقاً لآخر خمس سنوات مالية. حيث بلغ متوسط عدد حالات الرصد (24) حالة.



الشكل (12) عدد حالات الرصد وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

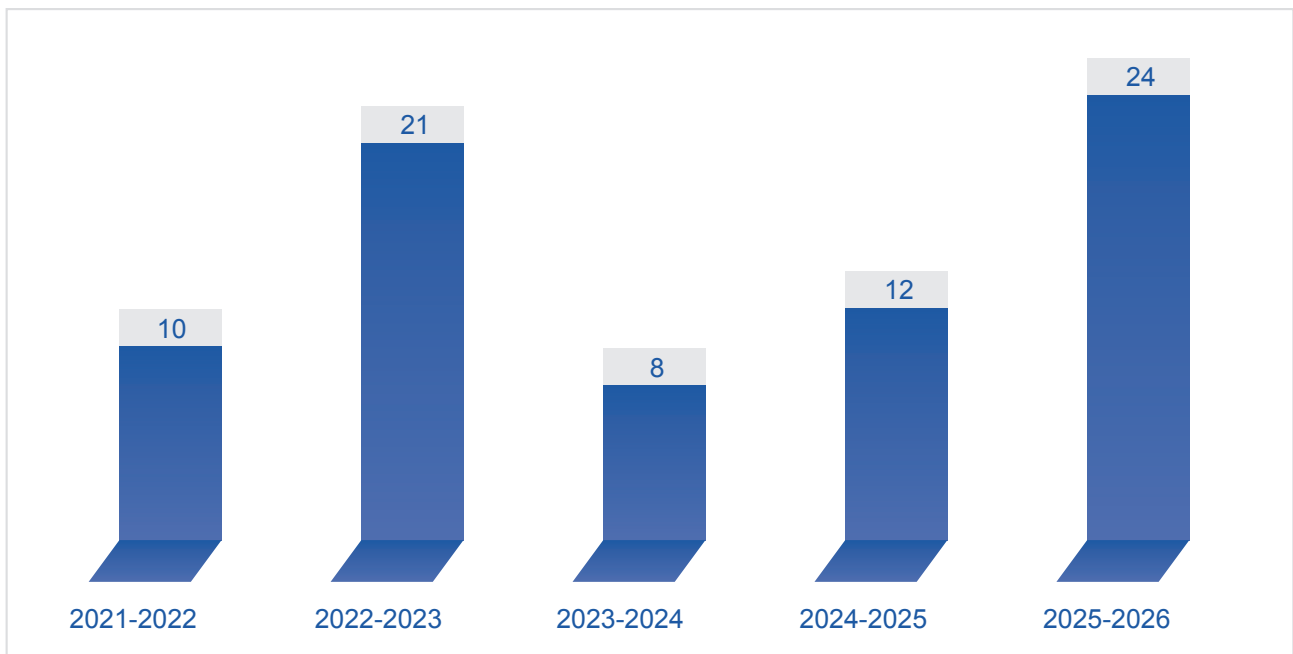
ثالثاً: ممارسة أعمال الضبطية القضائية حسب الجهات

بموجب المادة رقم (14) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية وبناء على القرار رقم (260) لسنة 2016، الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2016 في جريدة كويت اليوم، بشأن منح بعض موظفي «نزاهة» سلطة ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016، قامت «نزاهة» بإجراء عدد (24) من أعمال الضبطية القضائية خلال فترة التقرير، وتم توزيعها حسب الجهات والبالغ عددها (13) جهات على النحو المبين في الشكل رقم (13)، علماً بأن الضبطية القضائية هي أداة منحها المشرع للهيئة العامة لمكافحة الفساد لمساعدتها على استكمال وحسن تحقيق وقائع الفساد، ويتم استخدامها من خلال الأشخاص الذين يصدر قرار بمنحهم هذه الصفة من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» متى ما تطلب عمل المحقق ذلك.



الشكل (13) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير

يعرض الشكل رقم (14) عدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر خمسة سنوات مالية، علماً بأن متوسط عدد أعمال الضبطية القضائية هو (15).



الشكل (14) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

رابعاً: حماية للمبلغين

باشرت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» اختصاصاتها ومهامها الخاصة بحماية المبلغين منذ نشأتها وحتى 31 مارس 2026، وذلك بتلقي عدد (71) طلب حماية، وقد قررت «نزاهة» الموافقة على عدد (22) طلب من ذلك العدد الإجمالي.

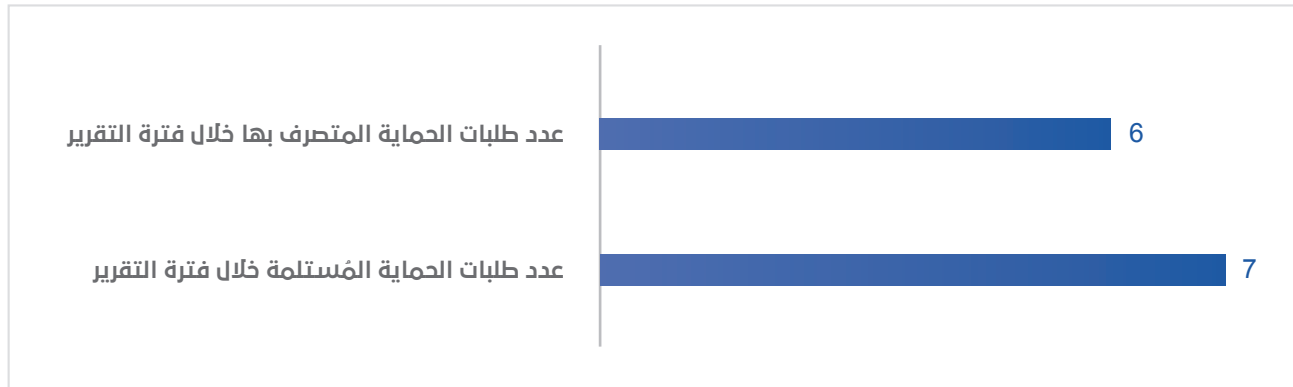
وانقسمت هذه الطلبات إلى ثلاث صور حسب الآتي:

1 - طلب متعدد يحتوي على أكثر من نوع حماية ، عدد (4).

2 - طلب حماية إدارية ووظيفية، عدد (55).

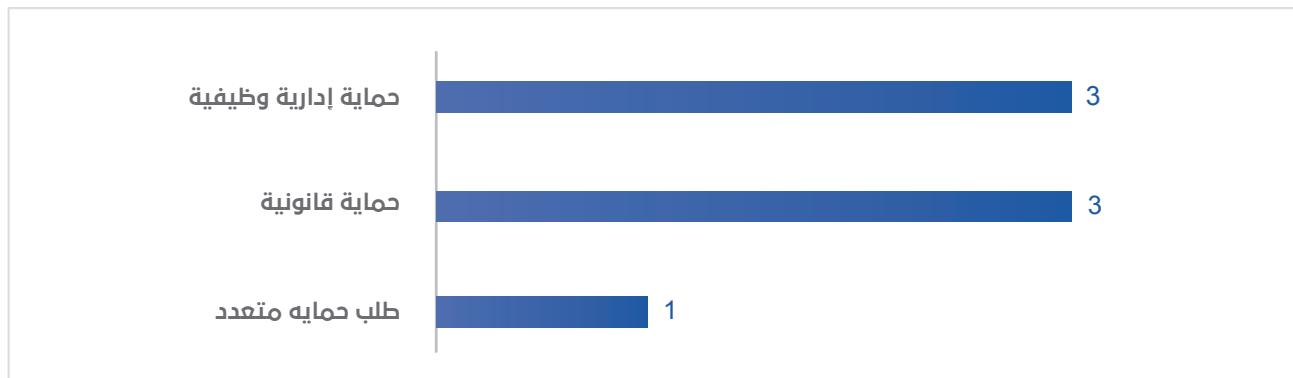
3 - طلب حماية قانونية، عدد (12).

وخلال فترة التقرير باشرت «نزاهة» اختصاصاتها بشأن طلبات الحماية، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (15):



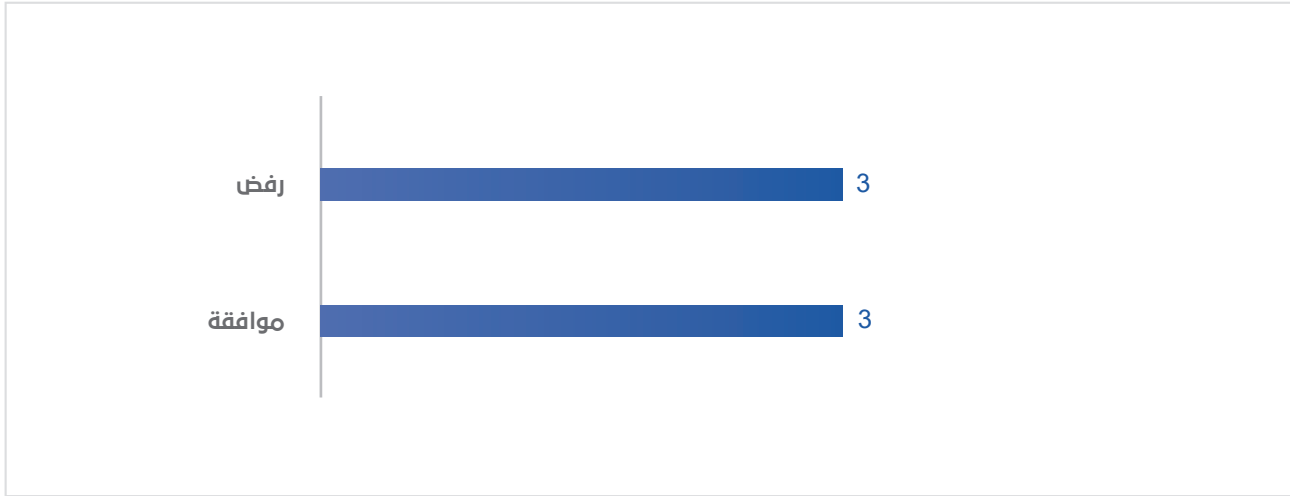
الشكل (15) عدد طلبات الحماية المستلمة والمتصرف بها خلال فترة التقرير

يوضح الشكل رقم (16) تصنيف طلبات الحماية المستلمة:



الشكل (16) تصنيف طلبات الحماية المستلمة

بينما يعرض الشكل رقم (17) تصنيف طلبات الحماية المتصرف بها خلال فترة التقرير:



الشكل (17) تصنيف طلبات الحماية المتصرف بها خلال فترة التقرير

حيث قررت «نزاهة» الموافقة على عدد (3) طلبات حماية، لصالح لثلاثة شهود ، مُقدمة بواسطة إدارة الفتوى والتشريع بمناسبة قضية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رقم (CL/2019/000118) المرفوعة ضد شركة المدير العام الأسبق للمؤسسة / فهد الرجعان وآخرين في المحكمة التجارية البريطانية.

كما قررت «نزاهة» رفض عدد (3) طلبات حماية إدارية ووظيفية وذلك حسب التفصيل الآتي:

- التقرير برفض طلب حماية إدارية ووظيفية: مقدم بمواجهة وزارة التربية، لعدم اتصال دواعي ومبررات طلب الحماية بالبلاغ المقيد لدى الهيئة.
 - التقرير برفض طلب حماية إدارية ووظيفية: مقدم بمواجهة الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية لعدم اتصال دواعي ومبررات طلب الحماية بالبلاغ المقيد لدى الهيئة.
 - التقرير برفض طلب حماية إدارية ووظيفية: مقدم بمواجهة وزارة التجارة والصناعة لعدم لخروج دواعي توفير الحماية عن النطاق الزمني للحماية وعدم اتصالها بالبلاغ المقيد لدى الهيئة.
- وفي إطار نظر الهيئة في طلبات الحماية، تم إنهاء عدد (19) حماية وافقت الهيئة مُسبقاً على تقريرها لصالح مُبلغين ومن في حكمهم : لانقضاء دواعيها، عملاً بحكم المادة (61) من اللائحة التنفيذية التي جرى نصها " تبدأ الحماية مع تقديم البلاغ أو طلب الإدعاء بالمعلومات أو طلب تقرير الخبرة وتنتهي بانقضاء دواعيها، وفي كل الأحوال تنتقر الحماية وتنتهي حسب تقدير الهيئة بقرار مسبب أو بناءً على طلب مكتوب ممن يتمتع بها".

الفصل الثاني

إقرارات الذمة المالية

وفقاً لما نص عليه الباب الرابع من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2016 فإن إقرارات الذمة المالية تمثل إحدى الركائز الرئيسية إلى جانب الأعمال الأخرى في «نزاهة»، ويعتبر مؤشر استلام الإقرارات الإجمالية أحد المؤشرات التي تبرز دور «نزاهة» في تعزيز النزاهة والشفافية؛ لذا مازالت «نزاهة» مستمرة في استقبال المزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وذلك منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016.

وفيما يلي بيان لأهم الأعمال الخاصة بإقرارات الذمة المالية:

أولاً: استلام إقرارات الذمة المالية

1 - إجمالي عدد الإقرارات منذ بداية العمل بنظام الذمة المالية (الإجمالي التراكمي)

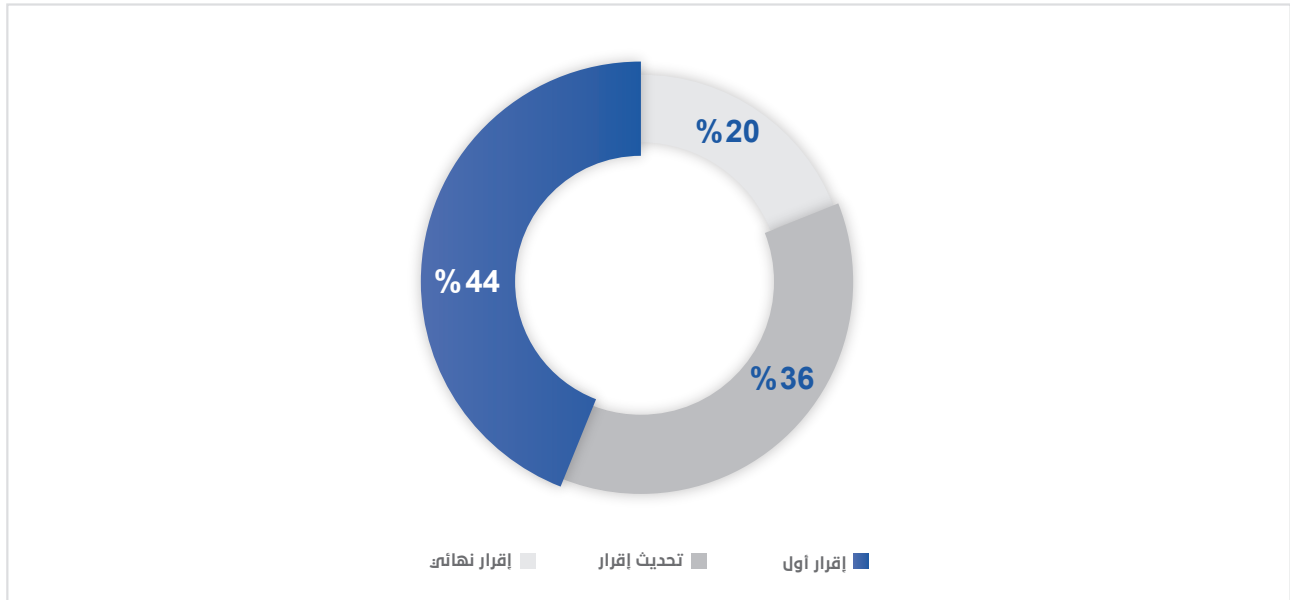
بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» منذ صدور اللائحة التنفيذية 13 نوفمبر 2016 حتى 31 مارس 2026 (الإجمالي التراكمي) عدد (50,103) إقراراً، وعليه بلغت نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» (99.6%).

أ - (21,988) إقرار أول.

ب - (18,269) تحديث الإقرار.

ج - (9,846) إقرار نهائي.

والشكل رقم (18) يوضح نسب كل منها.



الشكل (18) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها (الإجمالي التراكمي)

2 - الإقرارات خلال فترة التقرير

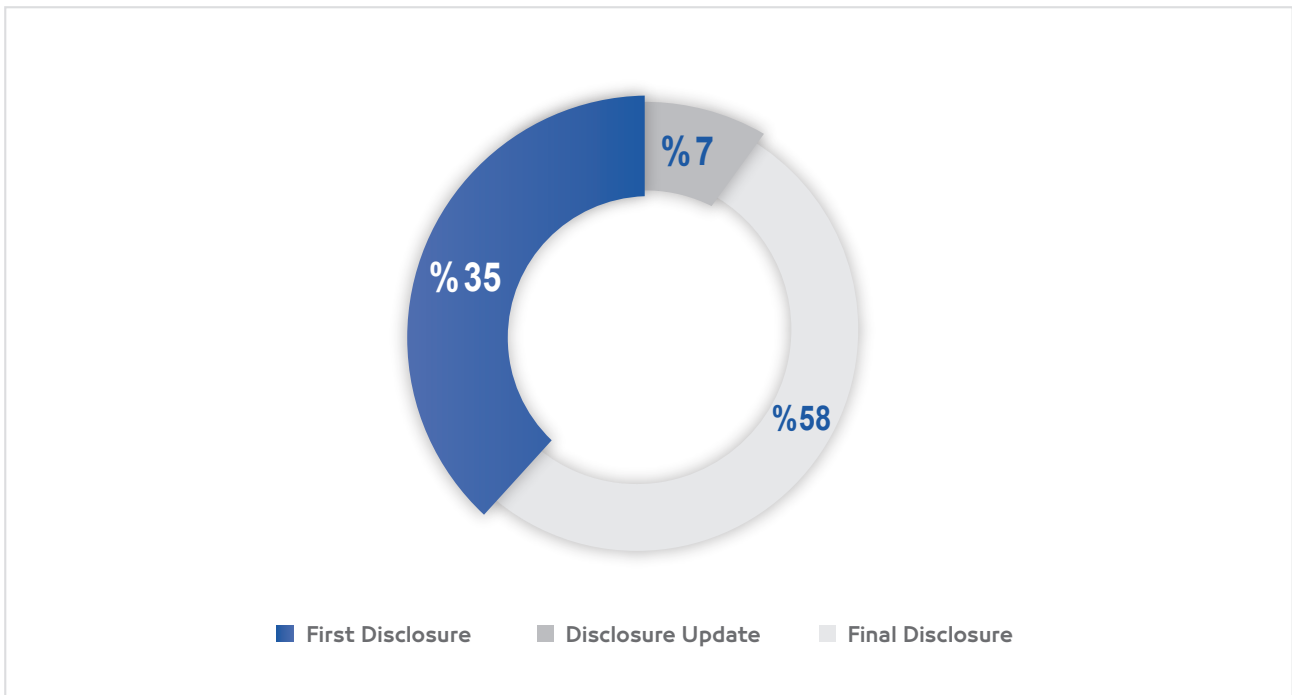
بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» في فترة التقرير عدد (3,085) إقرارًا، وتوزع إجمالي الإقرارات المستلمة إلى:

(1,076) إقرار أول.

(213) تحديث الإقرار.

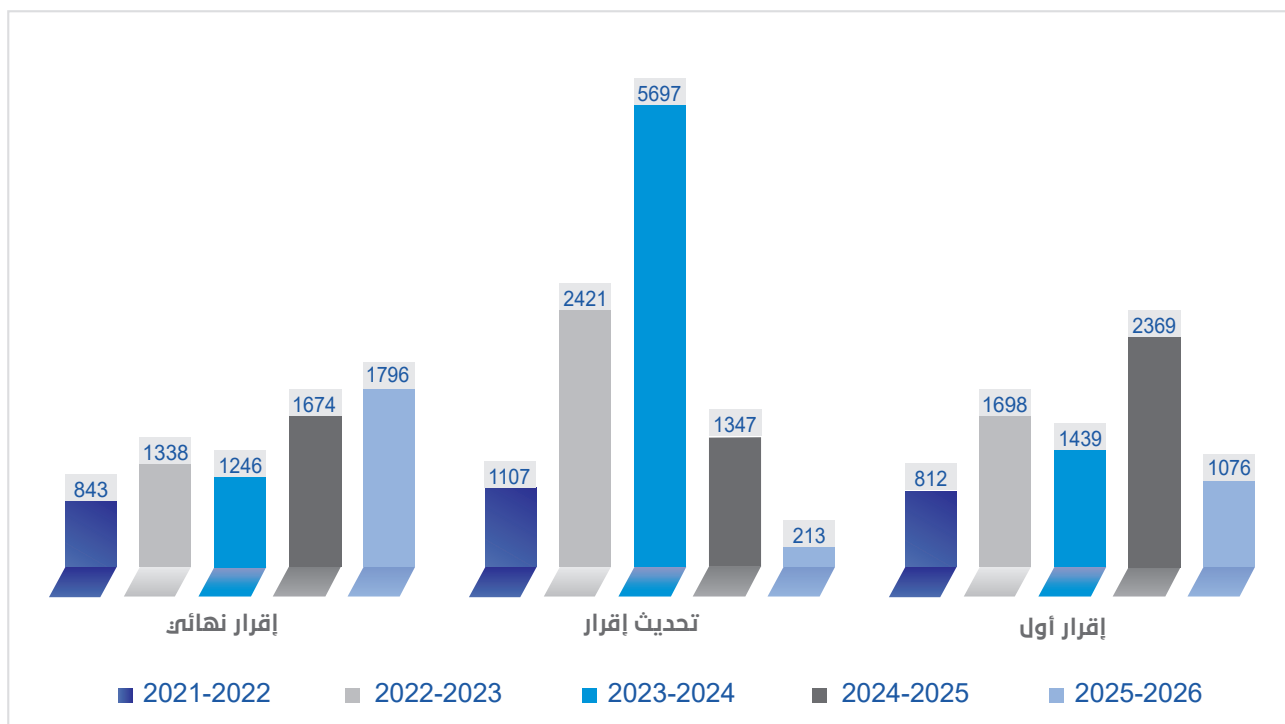
(1,796) إقرار نهائي.

والشكل رقم (19) يوضح نسب كل منها.



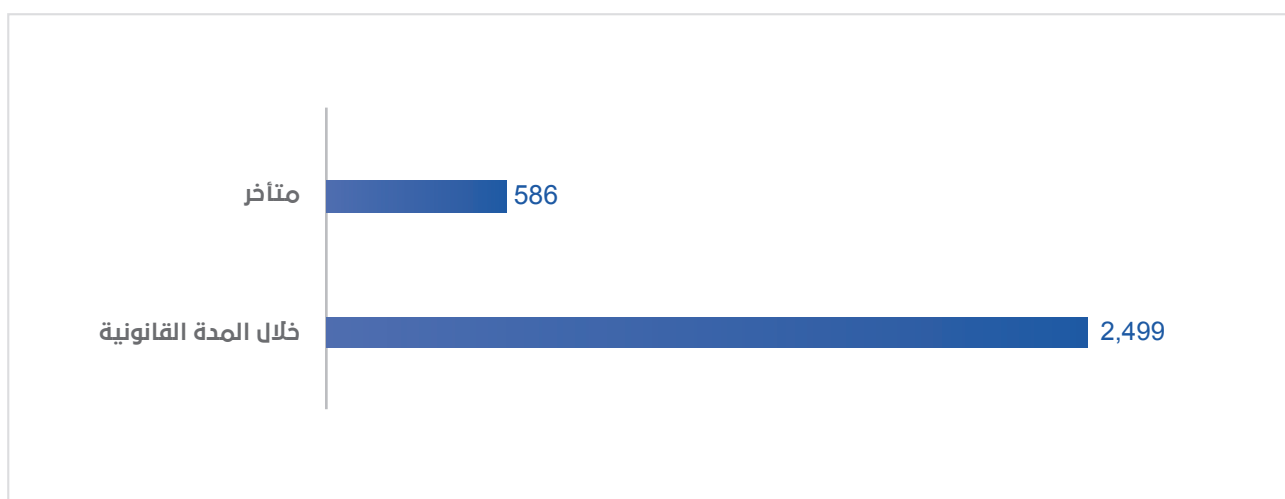
الشكل (19) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها خلال فترة التقرير

كما يعرض الشكل رقم (20) عدد الإقرارات حسب نوعها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية، وقد بلغ متوسط عدد إجمالي عدد الإقرارات المستلمة بأنواعها (5,015) إقراراً.



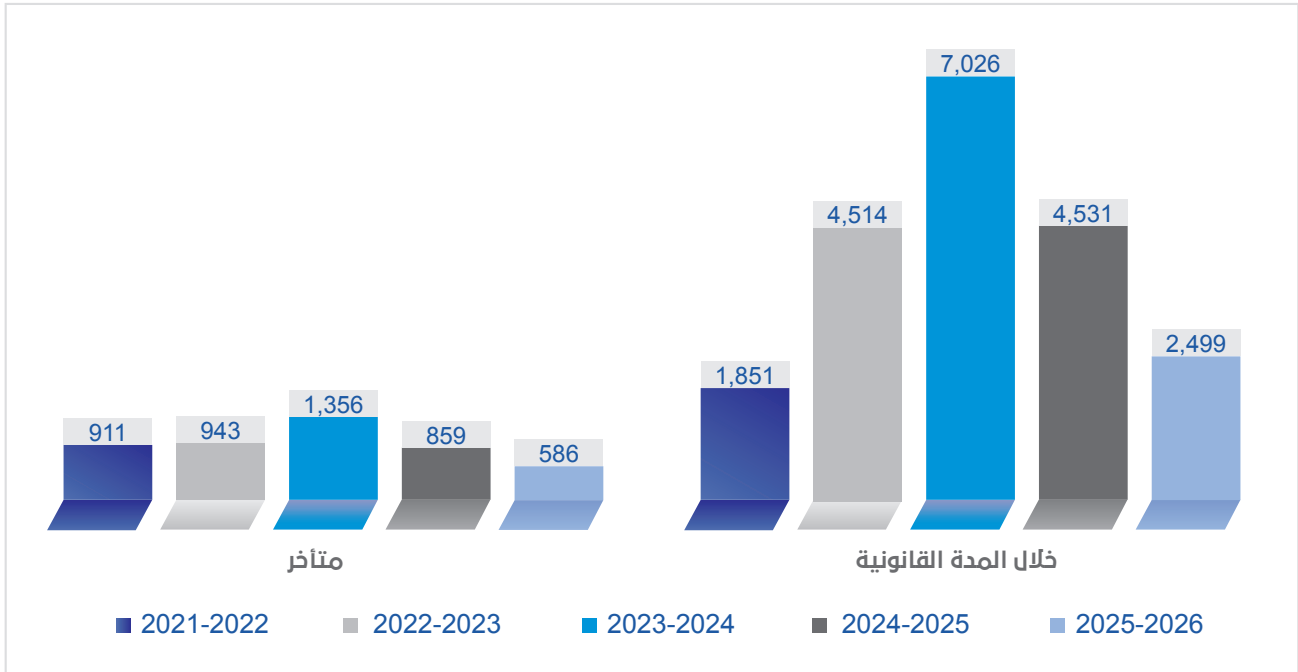
الشكل (20) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

ويوضح الشكل رقم (21) تصنيف الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» وفقاً للمواعيد القانونية خلال فترة التقرير.



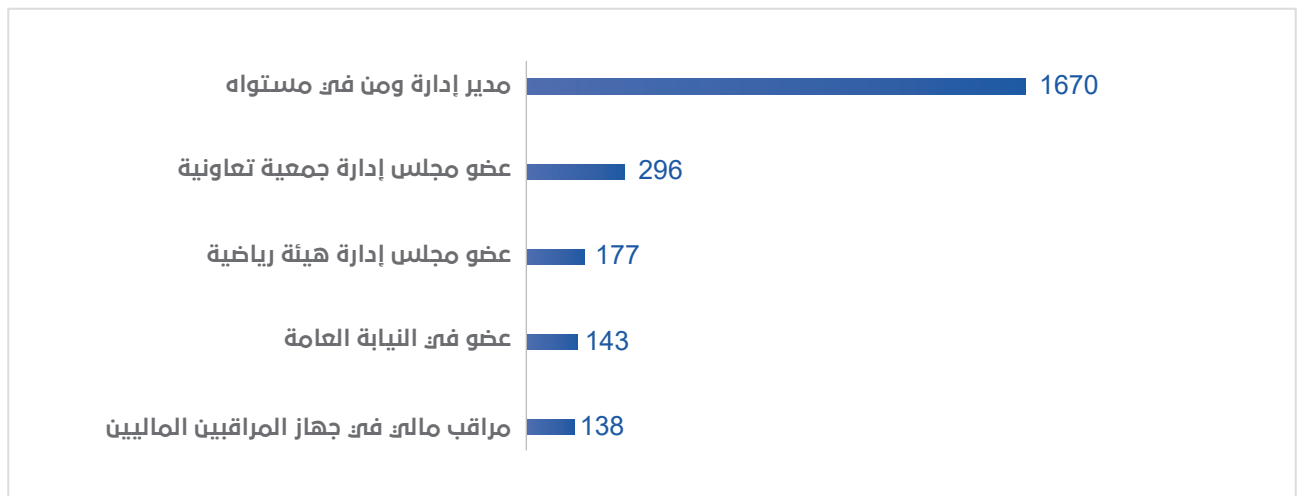
الشكل (21) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» وفقاً للمواعيد القانونية

كما يعرض الشكل رقم (22) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية، علماً بأن نسبة الإقرارات التي تم استلامها خلال المدة القانونية في السنوات الخمس الماضية قد تجاوزت (80%)، كما بلغ متوسط عدد الإقرارات المتأخرة 931 إقراراً، ومتوسط عدد الإقرارات المستلمة خلال المدة القانونية 4,084 إقراراً.



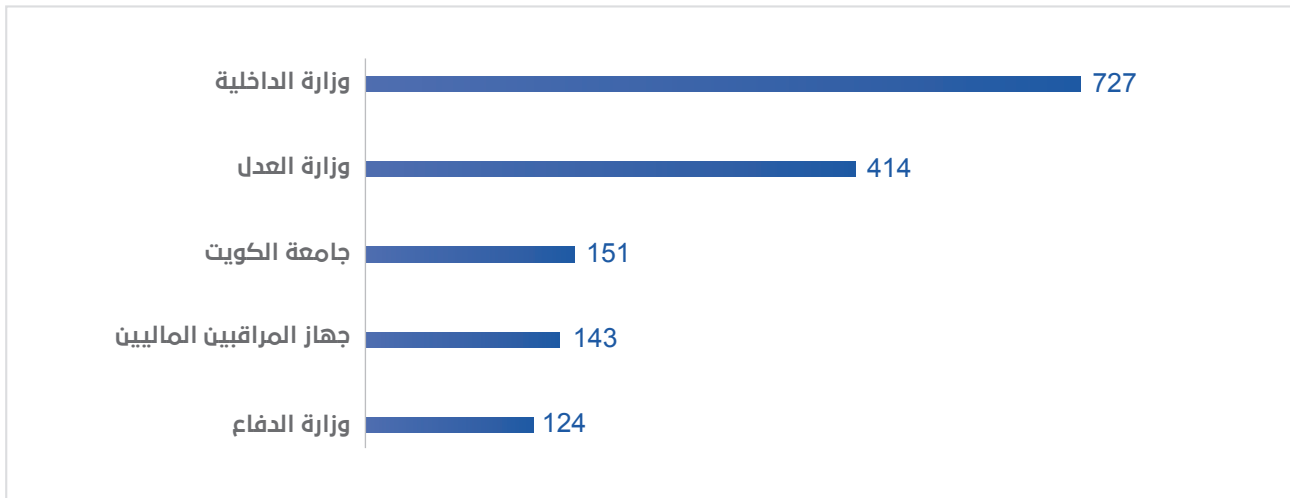
الشكل (22) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

يعرض الشكل رقم (23) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها خلال فترة التقرير وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية، ويتضح من خلاله أن أعلى صفة وظيفية هي (مدير إدارة ومن في مستواه).



الشكل (23) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية

ويعرض الشكل رقم (24) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس جهات يتبعها الممولون خلال فترة التقرير، ويتضح من خلاله الجهة التي تم استلام أكبر عدد من الإقرارات من موظفيها هي وزارة الداخلية.

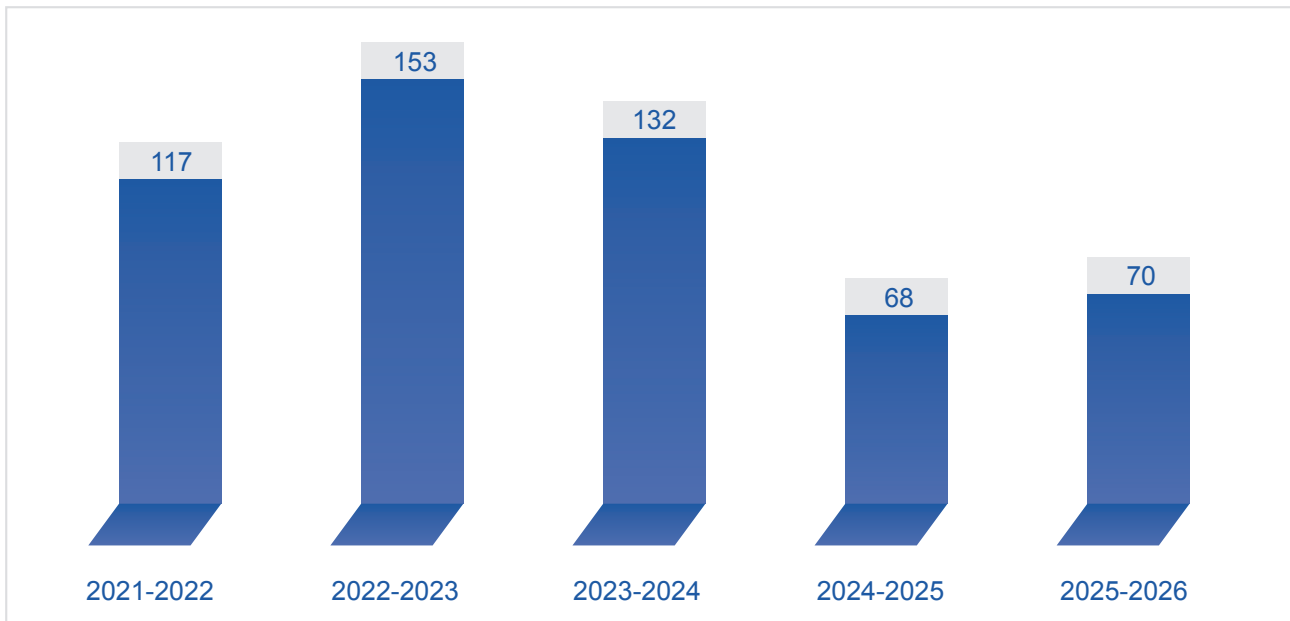


الشكل (24) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس جهات يتبعها الممولون

3 - الخاضعين الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية

تجدر الإشارة إلى أن الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية منذ صدور اللائحة التنفيذية 13 نوفمبر 2016 حتى 31 مارس 2026 بلغ عددهم (194) شخصاً، وقد قامت «نزاهة» بالتواصل مع الجهات التي يتبعون لها وتزويدهم كشوف بأسمائهم؛ للتنبيه عليهم بضرورة تقديم الإقرار لانقضاء المواعيد القانونية، كما تم التواصل معهم بشكل مباشر من خلال إرسال رسائل تنبيه نصية تلقائياً بمواعيد التقديم، ويتم بشكل دوري رصد هذه الحالات وإحالتها إلى جهات الاختصاص؛ لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

يوضح الشكل رقم (25) مقارنة بين عدد الإقرارات التي لم يقدمها أصحابها رغم فوات المواعيد القانونية وذلك خلال آخر خمس سنوات مالية، وقد بلغ متوسط عدد الإقرارات غير المقدمة خلال هذه الفترة على الرغم من انقضاء المدة القانونية (108) إقرارات.



الشكل (25) عدد الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم فوات المدة القانونية وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

4 - متابعة تحديث بيانات المشمولين بنظام الذمة المالية

نصت المادة الثانية من القانون (2) لسنة 2016 على أن: «تتولى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون». وفي سبيل ذلك قامت «نزاهة» بما يلي:

إرسال كتب دورية لتحديث بيانات المقرين لجميع الجهات التي يتبعها المشمولين، وإرسال كتب طلب البيانات الناقصة من الجهات، وكتب تعريف الجهات بكيفية الاستعلام عن موعد تحديث الإقرار عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة.

تلقي الكتب الصادرة من الجهات الحكومية بشأن تحديث بيانات المشمولين بنظام الكشف عن الذمة المالية التابعين لها بشكل دوري، وتتضمن تلك الكتب نسخاً من القرارات الإدارية ذات الصلة بالمشمولين، وقد قامت «نزاهة» بمراجعة البيانات التي وردت إليها من الجهات وقامت بمطابقتها بالبيانات المسجلة في النظام الآلي للذمة المالية (FDS)، وتم تحديث البيانات إن لزم، كما قامت بأرشفة تلك القرارات آلياً بما يضمن حفظها بطريقة آلية تساهم في سرعة الرجوع إليها عند الحاجة.

إرسال رسائل تنبيه نصية إلى المشمولين فور ورود بيانات تستوجب تقديم إقرار الذمة المالية، وذلك على عدة مراحل كما يلي:

- عند تحديث بيانات المشمولين في النظام الآلي (FDS)، وبداية المدة القانونية لتقديم الإقرار.
- قبل انقضاء المدة القانونية بأسبوعين على الأقل.
- بعد انقضاء المدة القانونية.

كما تمت متابعة المراسيم والقرارات الصادرة في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) عدد (90) إصداراً، وذلك لمتابعة المراسيم والقرارات بشأن إشهار جهات، ولحصر بيانات الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، من خلال متابعة قرارات تشكيل أو حل اللجان أو المجالس أو الهيئات الحكومية، وقرارات التعيين الإدارية لأي من الوظائف المشمولة، أو قرارات الإحالة إلى التقاعد، أو العزل الوظيفي، ويوضح الجدول رقم (3) عدد القرارات والمراسيم خلال الفترة.

الجدول (3) عدد المراسيم والقوانين والقرارات التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم)

العدد	الحالة
90	عدد الأعداد الصادرة من جريدة الكويت اليوم التي تم مراجعتها خلال الفترة
68	المراسيم والقرارات بشأن المشمولين بنظام الذمة المالية
2	عدد المراسيم بشأن إلغاء إشهار جهات

ثانياً: فحص إقرارات الذمة المالية

تم تشكيل لجان مختصة لفحص إقرارات الذمة المالية وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للمشمولين لأحكام القانون رقم (2) لسنة 2016، كما تنفيذ آلية تنظيم الفحص بما يتماشى مع اللائحة التنفيذية للهيئة العامة لمكافحة الفساد.

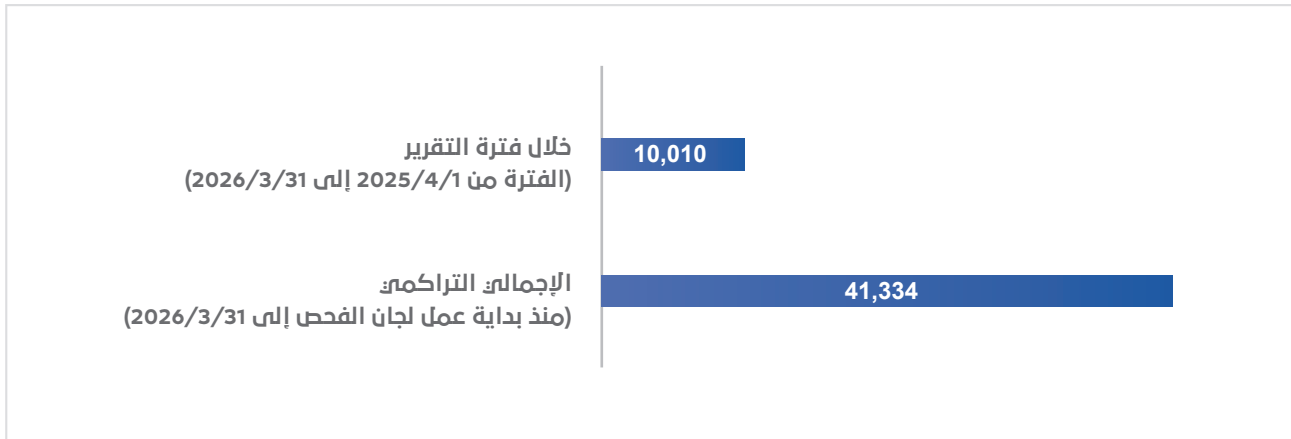
تضم «نزاهة» خمسة لجان فحص، لجنة واحدة لكل من الفئات الوظيفية (أ-ب)، وثلاث لجان للفئات الوظيفية (ج)؛ يترأسها جميعاً أعضاء مجلس الأمناء في «نزاهة»، وتضم تلك اللجان في عضويتها مختصين ماليين، ومحاسبين، وقانونيين، من إشرافي وموظفي «نزاهة».

1 - إجمالي الإقرارات التي تم فحصها منذ بداية العمل بلجان الفحص (الإجمالي التراكمي)

بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم فحصها منذ بداية عمل لجان الفحص إلى 31 مارس 2026 عدد (41,334) إقراراً، وعليه بلغت نسبة فحص الإقرارات (82.5%).

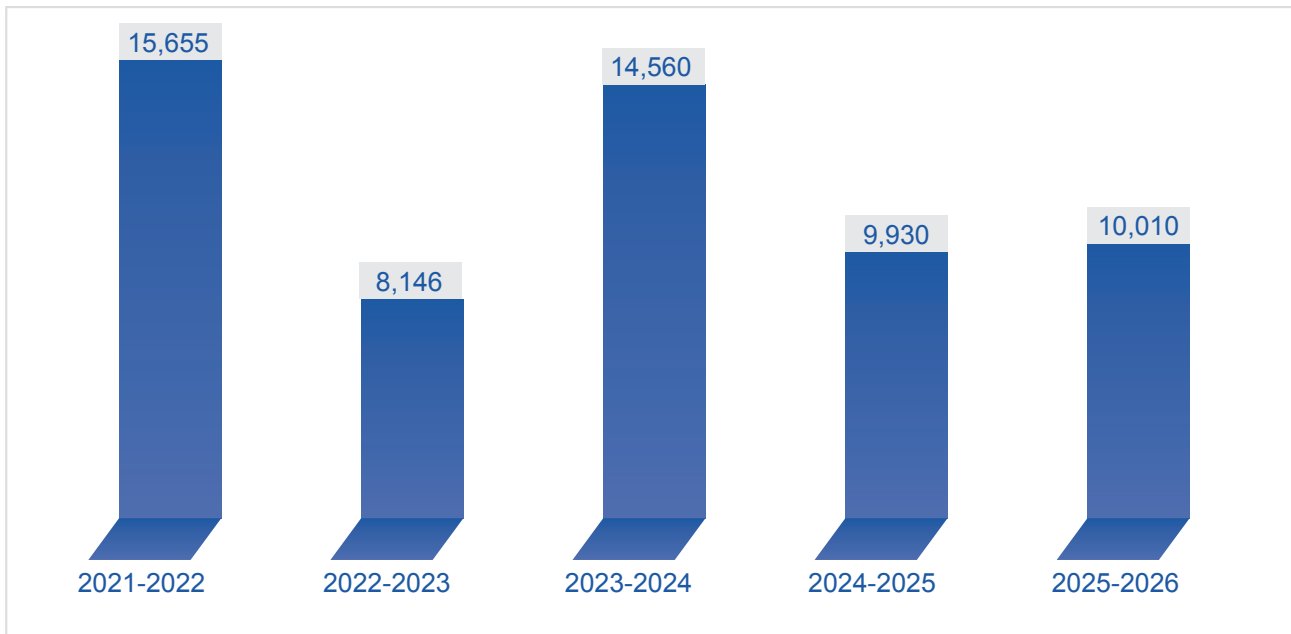
2 - الإقرارات التي تم فحصها خلال فترة التقرير

بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم فحصها خلال فترة التقرير عدد (10,010) إقراراً، ويعرض الشكل رقم (26) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية.



الشكل (26) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية

يعرض الشكل (27) مقارنة لعدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية، حيث بلغ متوسط عدد الإقرارات التي تم فحصها (11,660) إقراراً .



الشكل (27) عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر خمس سنوات مالية

3 - أسباب فحص الإقرارات

تتنوع أسباب فحص إقرارات الذمة المالية حسب ما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، ولائحته التنفيذية والآليات الداخلية التي وضعتها إدارة لجان الفحص في «نزاهة» لتشمل التالي:

- أ- كشوفات دورية، وهي تشمل كافة الخاضعين الذين قدموا إقرارات الذمة المالية.
- ب- بلاغ، وهي الحالات التي يرد بشأنها بلاغ أو رصد إخباري بناء على طلب من قطاع كشف الفساد والتحقيق، أو قطاع الذمة المالية، أو رصد اللجنة في إطار تكامل أعمال القطاعات في «نزاهة».

الفصل الثالث

التعاون الدولي

يعد التعاون الدولي في إطار أجهزة مكافحة الفساد والمنظمات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية واحداً من أبرز المتطلبات المعنية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وانطلاقاً من اختصاصات الهيئة تسعى "نزاهة" نحو تعزيز أوجه التعاون على المستوى الدولي والإقليمي من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وإبرام مذكرات تفاهم ثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة، والانضمام للمنظمات والشبكات الدولية المتخصصة مثل الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE Network) والشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، وعقد البرامج التدريبية بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية ببناء القدرات، وذلك بجانب المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات والفعاليات الدولية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ومن هذا المنطلق قامت «نزاهة» من منظور التعاون الدولي بما يلي:

أولاً: مذكرات وبروتوكولات التعاون التي تم توقيعها في إطار التعاون الثنائي عبر الوطن:

تحرص «نزاهة» على التعاون مع الجهات الدولية النظيرة بهدف تبادل الخبرات في مجال التعاون الثنائي لمكافحة الفساد والوقاية منه، وعلى ضوء ذلك وقعت «نزاهة» عدداً من مذكرات التفاهم شملت الجهات التالية:

1 - لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية، جمهورية كوريا الجنوبية.

2 - هيئة مكافحة الفساد، جمهورية فرنسا.

3 - هيئة الرقابة الإدارية، جمهورية مصر العربية.

4 - هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، دولة فلسطين.

5 - هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، المملكة العربية السعودية.

إذ تهدف مذكرات التفاهم هذه إلى تعزيز التعاون في عدة مجالات، مثل منع ومكافحة الفساد ودرء مخاطره وتجنب آثاره، وتوعية المجتمع بمسببات الفساد وتبصيره بالمعارف ذات الصلة بالوسائل والأساليب والتدابير الوقائية المرتبطة بمنع الفساد، والتخطيط الاستراتيجي وإعداد البرامج المستقبلية المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد، وتبادل التشريعات والبحوث والدراسات والدوريات بين الطرفين.

ثانياً: عضويات المنظمات والهيئات الدولية

منذ انضمامها في 12 أكتوبر 2021، تستمر «نزاهة» بتعزيز تعاونها مع الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (GlobE Network) التابعة للأمم المتحدة، حيث توفر الشبكة منصة لتبادل المعلومات بين ممارسي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، وتوفر كذلك المواد المعرفية والأدوات اللازمة لتتبع حالات الفساد عبر الحدود والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها بواسطة قنوات الاتصال الآمنة.

حيث شاركت «نزاهة» في اجتماعات الشبكة بشكل منتظم منذ تأسيسها، وهي عضو فاعل في فرق عملها المواضيعية (TWGs) والتي تقدم الاستشارات والمقترحات إلى اللجنة التوجيهية للشبكة من أجل تيسير عمليات اتخاذ القرار.

وقد رشّحت «نزاهة» ممثلين عنها للمشاركة في 3 فرق عمل، تتمثل في: الفريق الأول المعني بالعمليات في الشبكة (Operations)، والفريق الثاني المعني بمنصة المعلومات (Online One Stop Hub) التابعة للشبكة، والفريق الثالث المعني بتطوير المعرفة والقدرات في الشبكة (Knowledge and Capacity Development).

وترأست «نزاهة» اجتماعات فرق العمل التالية في فترة التقرير:

- اجتماع فريق العمل (TWG1) بتاريخ 4 أبريل 2025 حول إطلاق مشروع تجريبي مشترك مع مبادرة استرداد الأصول المسروقة (StAR)، يهدف إلى تفعيل الإخطارات المبكرة عبر الحدود لتسريع عمليات مصادرة الأصول والاسترداد المباشر (DRA) وفقاً للمادة ٥٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني ببناء المعرفة والقدرات (TWG3) والذي عُقد بتاريخ 29 إبريل 2025. شهد الاجتماع نقاشاً موسعاً حول سبل تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالبرامج التدريبية التي تقدمها أكاديميات مكافحة الفساد على المستوى الوطني والدولي، وتم استعراض نماذج ناجحة من عدة دول.

- اجتماع فريق العمل المعني ببناء المعرفة والقدرات (TWG3) بتاريخ 1 أكتوبر 2025، والذي خُصص لمناقشة ومراجعة نتائج الاستبيان المتعلق بجمع ومشاركة المعلومات حول الدورات التدريبية التي تقدمها الأكاديميات التدريبية التابعة لأعضاء الشبكة.

- وترأست «نزاهة» ورشة عمل دولية عُقدت عبر الاتصال المرئي بتاريخ 19 فبراير 2026، بهدف تسليط الضوء على الجهود الرامية إلى تعزيز شفافية المستفيد الفعلي في دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسلطت الضوء على القوانين والتشريعات بدولة الكويت بشأن تحديد هوية المستفيد الفعلي في الشركات والترتيبات القانونية، وجهودها في تدشين حملة وطنية موسعة لتحقيق الامتثال في متطلبات الإفصاح عن المستفيد الفعلي، كما استعرضت «نزاهة» خلال الجلسة "دليل ممارسات وتدابير تحديد المستفيد الفعلي لدول مجلس التعاون"، الذي أعدته «نزاهة» واعتمدته اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس في أكتوبر 2025، حيث يهدف هذا الدليل إلى توحيد وتعزيز الجهود الإقليمية في تعزيز شفافية المستفيد الفعلي وفق المعايير الدولية مثل مجموعة العمل المالي (FATF) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

كما شاركت «نزاهة» في الاجتماع السادس للجمعية العمومية للشبكة المنعقد في مدينة باكو- جمهورية أذربيجان، خلال الفترة من 20 حتى 23 مايو 2025، بمشاركة ممثلين عن 126 ولاية قضائية. تضمن الاجتماع مناقشة مستجدات الشبكة واعتماد خطة العمل وتنظيم جلسات حوارية متخصصة وعقد ورش عمل واجتماعات ثنائية لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الدولي.

وأثناء هذا الاجتماع، ترأست «نزاهة» ورشة عمل دولية حول دور ضباط الاتصال في الشبكة، حيث ركزت الورشة على مناقشة السبل العملية لتفعيل دور نقاط الاتصال كحلقة وصل رئيسية بين الجهات الوطنية والأمانة العامة للشبكة. وتم تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه أداء نقاط الاتصال وسبل تعزيز الفهم المشترك لطبيعة دور نقاط الاتصال والحاجة إلى أدوات داعمة مثل التدريب والمواد الإرشادية.

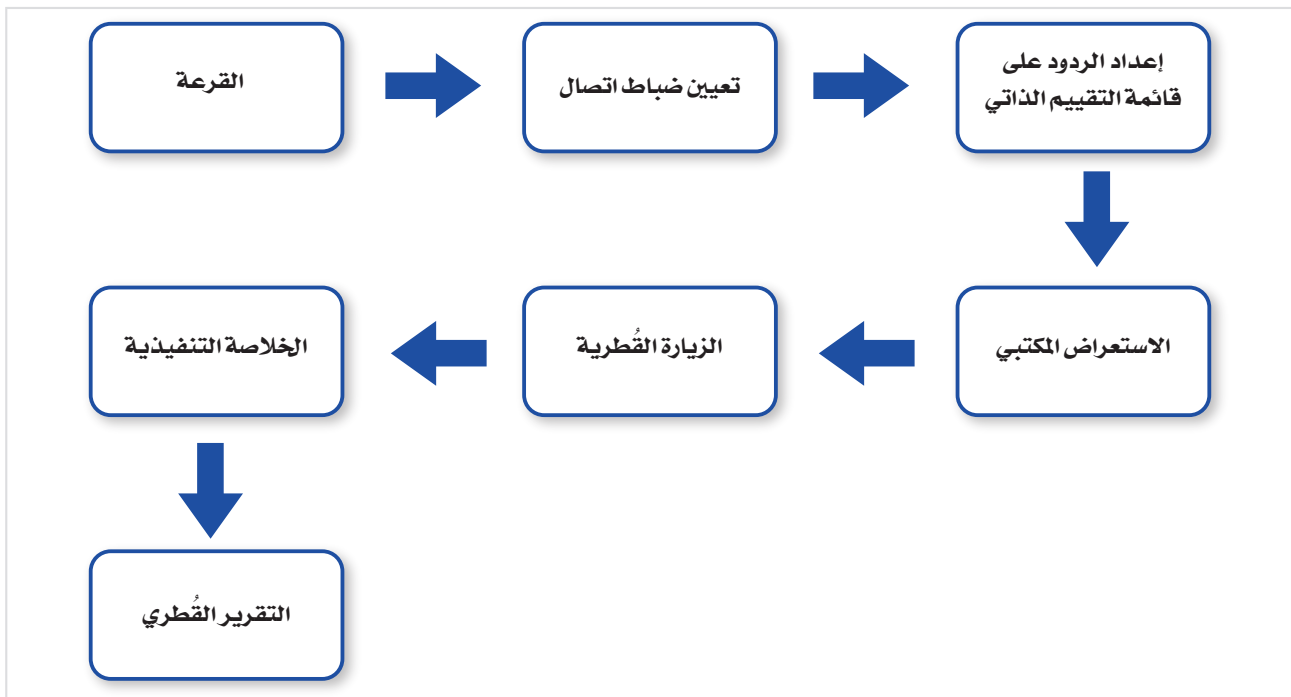
وقد خلص الاجتماع إلى اعتماد مجموعة من الوثائق والأدوات مثل المبادئ التوجيهية لتبادل المعلومات ونموذج الاتفاق الطوعي لتبادل المعلومات ودليل السجلات مفتوحة المصدر، والهادفة إلى تعزيز من قدرات الدول في التحقيق بجرائم الفساد العابرة للحدود.

ثالثاً: الأعمال المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC)

1 - استعراض تنفيذ مدى امتثال دولة الكويت لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي الإطار العام الحاكم لمنظومة مكافحة الفساد على الصعيد الدولي، حيث أُنشئت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» استجابة لمتطلبات المادة (6) من هذه الاتفاقية، وقد حرص المُشرّع في متن المادة (4 فقرة 2) من قانون إنشاء «نزاهة»، على منح الهيئة العامة لمكافحة الفساد الاختصاص في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك تطبيق كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمنع ومكافحة الفساد والتي تمت الموافقة والمصادقة عليها، فضلاً عن مباشرتها لإجراءات استعراض تنفيذ دولة الكويت لأحكام الاتفاقية، ومن هذا المنطلق فقد قامت «نزاهة» بدورها بتشكيل فريق عمل مُختص في متابعة كافة إجراءات ومتطلبات عملية الاستعراض، كما أن «نزاهة» معيّنة في إعداد الردود الخاصة بدولة الكويت على قوائم التقييم الذاتي بشأن استعراض تنفيذها للاتفاقية بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (2018/95) والذي يصدر من خلاله التوجيهات اللازمة لكافة الجهات الوطنية ذات العلاقة لتعزيز تعاونها مع «نزاهة» لإعداد الردود، وذلك في سياق الدورة الثانية من عملية استعراض تنفيذ أحكام الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات).

وتتمثل خطوات وإجراءات استعراض الدول تنفيذها للاتفاقية على النحو التالي:



الشكل (28) خطوات وإجراءات استعراض الدول تنفيذها لاتفاقية الأمم المتحدة

ووفقاً للرسم البياني السابق، فقد قامت «نزاهة» بإعداد ردودها على قائمة التقييم الذاتي التي أرسلت إلى أمانة مؤتمر الدول الأطراف في مارس من العام 2018، ومن ثمة قام خبراء جمهورية قرغيزيا ودولة أنتيغوا

وباربودا المستعريضتين لدولة الكويت، بدراسة ردود دولة الكويت وتقديم ملاحظاتهم بشأنها في نوفمبر 2020، حيث أعدت «نزاهة» ردودها على هذه الملاحظات والاستفسارات وإرسالها لأمانة المؤتمر بعام 2021.

تماشياً مع ما سبق واتباعاً لما هو معمول من إجراءات خاصة بآلية استعراض الدول، فقد عُقدت زيارة قطرية لدولة الكويت من قبل خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والدول المستعرضة، لاستكمال واستيضاح جملة من المسائل المرتبطة بردود دولة الكويت المشار إليها، والتي عقدت في مقر «نزاهة» في نوفمبر عام 2022، ونتج عن الزيارة عدداً من الاستفسارات التكميلية التي جمعت «نزاهة» كافة الردود عليها ووافت المكتب بها في مارس 2023، تمهيداً لاعتماد الملخص التنفيذي والتقرير النهائي (التقرير القطري) لدولة الكويت.

وفي نهاية شهر أكتوبر من عام 2023، وردت إلى «نزاهة» مسودة من الخلاصة التنفيذية (الموجز التنفيذي) من المكتب متضمناً الملاحظات والتوصيات المقدّمة لدولة الكويت على الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، وبناءً على ما تقدّم اتخذت «نزاهة» الإجراءات اللازمة في هذا الشأن بالتعاون والتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية، كما وتنسق «نزاهة» بشكل مستمر مع المكتب والدول المستعرضة حيال مسودة الخلاصة التنفيذية للتوصل إلى صيغة توافقية بين الدول المستعرضة لدولة الكويت.

2 - التوصيات الطادرة عن عمليات الاستعراض

تم استعراض دولة الكويت في الدورة الأولى من عملية الاستعراض (2010-2015) المعنية بالفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية الأممية⁽¹⁾.

الجدول (4) التوصيات التي صدرت في الاستعراض الأول (2010-2015)

م	التوصية/ الملاحظة	النتيجة
1	تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظفين العموميين الأجانب	لم يتم الاستيفاء
2	وضع إطار قانوني وطني فيما يتعلق بتنظيم المساعدة القانونية المتبادلة الدولية	تم الاستيفاء ⁽²⁾
3	تحديد المسؤولية للشخصيات الاعتبارية	تم الاستيفاء ⁽³⁾
4	إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد	تم الاستيفاء
5	تجريم الكسب غير المشروع	تم الاستيفاء
6	وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد	تم الاستيفاء
7	تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وفقاً لتوصيات العمل المالي ⁽⁴⁾	تم الاستيفاء

1 - تولت عملية استعراض دولة الكويت في الدورة الأولى وزارة العدل الكويتية آنذاك لعدم إنشاء الهيئة في عام 2012، وقد تم استعراضها من قبل دولتي سيريلانكا وأثيوبيا.

2 - صدور مرسوم بقانون رقم 79 لسنة 2025 في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجزائية.

3 - صدور القانون رقم 2 لسنة 2023 بتعديل القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960.

3 - اصدار القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 106 لسنة 2013.

3 - التوصيات التي تم مناقشتها في الاستعراض الثاني (2016-2020):⁵

تخضع دولة الكويت حالياً (في الدورة الثانية للاستعراض)⁽⁵⁾ لاستعراض تنفيذها للفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأممية⁽⁶⁾.

وتعمل «نزاهة» مع الدول المستعرضة لدولة الكويت وخبراء الأمم المتحدة على إعداد تقرير الخلاصة الوافية والتقرير القطري لدولة الكويت واللذان سيتضمنان التوصيات المقترحة لدولة الكويت في إطار تنفيذ الفصلين المشار إليهما أعلاه.

على الرغم من عدم صدور التوصيات بشكل رسمي في إطار الدورة الثانية من الاستعراض، فقد تضمنت التوصيات المبدئية: تعزيز استقلالية الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» وتنفيذ قواعد الحصانة لموظفيها، وضمان ممارسات التوظيف والترقية على أساس الجدارة لجميع الجهات الحكومية، واعتماد وتنفيذ إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب الأفراد في المناصب العامة الذين يعتبرون معرضين بشكل خاص للفساد.

كما شملت التوصيات المبدئية مواصلة جهود الدولة لاعتماد تشريعات محددة لتنظيم قضايا التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد بالتفصيل، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة لاسترداد الأصول، والنظر في توسيع نظام الكشف عن الذمة المالية، والنظر في منح السلطات المختصة سلطات الطوارئ أو التجميد المؤقت للمعاملات المشبوهة، ووضع أساس تشريعي صريح لتمكين السلطات المختصة من إعادة الأصول المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة أو إلى أصحابها الشرعيين السابقين وتعويض ضحايا الجريمة.

رابعاً: مشاركات «نزاهة» في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

تحرص «نزاهة» على تمثيل دولة الكويت في المحافل الدولية تحقيقاً لمتطلبات توقيعها على الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، ومن هذا المنطلق فقد شاركت «نزاهة» في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذات العلاقة باختصاصاتها وأهدافها، والمتمثلة بالآتي:

1. الاجتماع السادس للشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد (GlobE Network) المنعقد في مدينة باكو في أذربيجان في الفترة ما بين 19 و23 مايو 2025.

2. الدورة الأولى المستأنفة للدورة السادسة عشر لفريق استعراض التنفيذ والدورة السادسة عشر لفريق العمل المعني بمنع الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقدان في فيينا - جمهورية النمسا خلال الفترة 16 - 20 يونيو 2025.

4 - أثرت جائحة كورونا على سير عملية استعراض الدول تنفيذها لأحكام الاتفاقية، لذا فقد قرر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC مد عمر دورة الاستعراض الثانية (التي يفترض أن تكون 5 سنوات لكل دورة) إلى ديسمبر 2025 بهدف انجاز الاستعراضات المتبقية. وتم إعادة تمديد مدة الدورة وفق قرار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية رقم 2/10 لتكون في يونيو 2026.

5 - منذ عام 2017 عند وقوع القرعة على دولة الكويت لتستعرض من قبل دولتي قيرغيزستان (Kyrgyzstan) و أنتيغوا وباربودا (Antigua & Barbuda)، وذلك لمتابعة تنفيذ دولة الكويت التزاماتها الخاصة بالفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأممية.

6 - عملية الاستعراض الحالية في مراحلها الأخيرة، حيث تم الإنتهاء من عقد الزيارة القطرية وزيارة الخبراء الدوليين إلى دولة الكويت بمشاركة جميع الجهات الحكومية المعنية بالاستفسارات الدولية الواردة بشأن تنفيذ دولة الكويت لالتزاماتها الخاصة بالفصل الثانية (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأممية.

3. الدورة الثانية المستأنفة للدورة السادسة عشر لفريق استعراض التنفيذ والدورة التاسعة عشر لفريق العمل المعني باسترداد الموجودات والاجتماع الحكومي الدولي المفتوح الرابع عشر لتعزيز التعاون الدولي في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الفترة 1 - 5 سبتمبر 2025 في فيينا - جمهورية النمسا.
4. المؤتمر الدولي الثاني حول تسخير البيانات من أجل قياس الفساد المنعقد خلال الفترة 2 - 4 ديسمبر 2025 في نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية.
5. الدورة الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقد في الدوحة - دولة قطر خلال الفترة 15 - 19 ديسمبر 2025.

الدورة الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (COSP11)

من أبرز مشاركات «نزاهة» في هذا العام كانت مشاركتها في الدورة الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (COSP11) المنعقدة في مدينة الدوحة بدولة قطر الشقيقة في الفترة ما بين 15 و19 ديسمبر 2025.

يعتبر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هو الجهاز الرئيسي المسؤول عن إعداد السياسات في الاتفاقية، حيث يقوم المؤتمر بدعم الدول الأطراف والموقعين على تنفيذ الاتفاقية، إلى جانب إسداء المشورة بشأن السياسات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لأجل إعداد وتنفيذ أنشطة مكافحة الفساد.

ويُعقد مؤتمر الدول الأطراف بشكل دوري كل عامين، غالباً باستضافة إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية، وينظم من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كونه يمثل "الأمانة العامة" في الاتفاقية.

تلتزم «نزاهة» بالمشاركة دورياً في مؤتمر الدول الأطراف على أعلى مستوى ممكن، نظراً لأهمية هذا المؤتمر والقرارات المتخذة فيه وذلك من منطلق تنفيذ «نزاهة» أهدافها بشأن تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، وتعزيزاً لمبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

وتميزت مشاركة «نزاهة» في عدة محاور، منها تقديم بيان وطني باسم دولة الكويت، ألقاه معالي رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» السيد / عبدالعزيز الابراهيم كلمة أكد فيه أن دولة الكويت تسعى بصورة دورية نحو تطوير تشريعاتها وإجراءاتها الوطنية الرامية إلى تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مشيراً إلى إصدار القانون رقم 69 لسنة 2024 بتعديل قانون إنشاء «نزاهة»، والقانون رقم 79 لسنة 2024 بشأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، وأضاف أن دولة الكويت تعكف حالياً على عملية إعداد ووضع المرحلة الثانية من استراتيجيتها الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد اتساقاً مع آخر المستجدات الدولية والوطنية، وتطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لمعايير وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

كما قام وفد «نزاهة» بتنظيم بوث في المعرض المقام على هامش المؤتمر، وذلك بغرض أن يكون منصةً لإبراز جهود دولة الكويت في منع ومكافحة الفساد. وتضمن «البوثة» العديد من المنشورات المطبوعة لـ «نزاهة» باللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى شاشة تعرض مجموعة من العروض المرئية من إعداد «نزاهة»، إلى

جانب تدشين موقع إلكتروني خاص بإنجازات دولة الكويت في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والذي تم مشاركته مع الوفود في المؤتمر.

والجدير بالذكر أن وفد «نزاهة» شارك كمتحدث رئيسي في العديد من الفعاليات الجانبية التي أقيمت على هامش المؤتمر، وذلك لتسليط الضوء على جهود دولة الكويت في مكافحة الفساد ومبادراتها في تعزيز النزاهة والشفافية، وكانت كالتالي:

• **المستفيد الحقيقي: من بيانات مخفية إلى معلومات متبادلة:**

نظمت الفعالية شبكة (GlobE Network) وشاركت «نزاهة» في استعراض دليل ممارسات وتدابير تحديد هوية المستفيد الحقيقي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي قدّمته «نزاهة» في إطار اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس.

• **الفعالية الخليجية المشتركة "تحويل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد إلى تطبيق عملي":**

نظمت هذه الفعالية الأمانة العامة لمجلس التعاون بدعم من «نزاهة»، وتضمنت مشاركة «نزاهة» عرضاً تقديمياً حول استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 – 2025 والإنجازات في تطبيقها، إلى جانب عرض الخطط المستقبلية لإطلاق المرحلة المقبلة من هذه الاستراتيجية.

• **تعزيز النزاهة والمساءلة في المؤسسات العامة:**

أقيمت هذه الفعالية بالتعاون ما بين «نزاهة» وهيئة منع الفساد في مونتينيغرو، حيث قدمت «نزاهة» عرضاً حول "مشروع أداء" لتعزيز تنفيذ مدونات السلوك في الجهات الحكومية، وهو مشروع يقوم على نظام منهجي تحفيزي متكامل مبني على فكرة المنافسة الإيجابية والتدرج الفعالة في مأسسة المبادئ الأخلاقية المعنية ضمن منهجية ثابتة ووقت كافي، ويقوم على خطة سنوية وبرنامج زمني وإرشادات واضحة ومواد تدريبية وإعلامية وإدارية ومعايير إنجاز ونظام تشجيعي.

خامساً: مشاركات «نزاهة» في الاجتماعات الإقليمية

• **الأعمال المتعلقة باللجان المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

حرصت «نزاهة» دوماً على المشاركة في فعاليات وأعمال اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ترأست «نزاهة» أعمال وفعاليات الاجتماعات التي عُقدت بمعونة اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس، وفي الإطار ذاته.

وبمناسبة رئاسة «نزاهة» لاجتماعات اللجان المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قامت «نزاهة» باقتراح مشروع دليل استرشادي يُساهم في تعزيز الشفافية في الهياكل القانونية وتحديد مسؤوليات الشخصيات الاعتبارية في جرائم الفساد بعنوان "ممارسات وتدابير تحديد هوية المستفيد الحقيقي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، علاوة على ذلك، فقد قامت بدورها باقتراح آلية مُحددة لأعمال لجنة الخبراء المعنية بدراسة كافة مشاريع دول المجلس والمُنبثقة عن أعمال اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد، وتقديم تلك المشاريع المُشار إليها إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لدراستها.

كما وافقت «نزاهة» الأمانة بمرئياتها حيال تنفيذ القرارات المنبثقة عن اجتماعات اللجنة الوزارية، بالإضافة إلى إبداء الآراء حول عدد من مشروعات القوانين والأدلة المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمشروع دليل التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد، ونظام (قانون) حماية المال العام.

وقد شاركت «نزاهة» وترأست مجموعة من الفعاليات والاجتماعات على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على النحو التالي:

1- الاجتماع (35) للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس المنعقد افتراضياً بتاريخ 29 يناير 2025؛

2- الاجتماع (36) للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس المنعقد افتراضياً بتاريخ 28 مايو 2025؛

3- الاجتماع التحضيري للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس المنعقد بدولة الكويت في الفترة ما بين 30 يونيو - 1 يوليو 2025؛

4- الاجتماع (37) للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس المنعقد بدولة الكويت في الفترة ما بين 7 - 9 يوليو 2025؛

5- الاجتماع (38) للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس المنعقد افتراضياً بتاريخ 5 - 6 أغسطس 2025؛

6- الفعالية السنوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة بتاريخ 25 أغسطس 2025 بدولة الكويت؛

7- الاجتماع (39) للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس المنعقد في الفترة ما بين 26 و 27 أغسطس 2025 بدولة الكويت؛

8- الاجتماع العاشر للجنة الوكلاء المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس المنعقد عبر الاتصال المرئي في تاريخ 22 سبتمبر 2025؛

9- الاجتماع الحادي عشر للجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس المنعقد في تاريخ 23 أكتوبر 2025 بدولة الكويت؛

ولعل أبرز الاجتماعات المشار إليها أعلاه، هو الاجتماع الحادي عشر للجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول المجلس والذي صدر عنه مجموعة من القرارات ومنها:

1- الدليل الاسترشادي (مسؤولية الشخصية الاعتبارية عن جرائم الفساد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)؛

2- الدليل الاسترشادي (التحقيق المالي الموازي في جرائم الفساد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)؛

3- الدليل الاسترشادي (ممارسات وتدابير تحديد هوية المستفيد الحقيقي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)؛

4- نظام (قانون) حماية المال العام لدول المجلس؛

5- تكريم الفائزين بجائزة الموظف المثالي بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛

6- إقامة فعالية خليجية مشتركة على هامش الدورة (11) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المقام بدولة قطر خلال الفترة 15 - 19 ديسمبر 2025؛

• الأعمال المتعلقة بالتعاون العربي والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

من منطلق تصديق دولة الكويت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم (92) لسنة 2013 بشأن الموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، فإن «نزاهة» إذ تلتزم بالمشاركة دورياً في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على أعلى مستوى ممكن، نظراً لأهمية هذا المؤتمر والقرارات المتخذة فيه ومن منطلق تنفيذ «نزاهة» أهدافها بشأن تطبيق الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وكافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، وتعزيزاً لمبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية في مجالات مكافحة الفساد، وعليه،

فقد حرصت «نزاهة» دوماً على موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبصفة دورية ومنتظمة بالرؤى القانونية والتوصيات والمقترحات التي تتبناها الهيئة في إطار تعزيز وتفعيل التعاون العربي في هذه المجالات. كما وشاركت «نزاهة» في الاجتماعات المنبثقة عن الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على النحو التالي:

1- الدورة الرابعة لفريق استعراض التنفيذ في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المنعقد بتاريخ 13 أكتوبر 2025 في القاهرة - جمهورية مصر العربية؛

2- الاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بتاريخ 14 أكتوبر 2025 المنعقد في القاهرة - جمهورية مصر العربية؛

وفي إطار آلية استعراض الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، فقد أجريت القرعة في الاجتماع الأول لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في سبتمبر 2022 بجمهورية مصر العربية، ونتج عنها ما يلي:

الجدول (5) نتائج القرعة في الاجتماع الأول لفريق استعراض التنفيذ الأمثل للاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

2023	
الدول المُستَعْرِضَة	الدولة المُستَعْرِضَة
دولة الكويت الإمارات العربية المُتَّحِدة	مملكة البحرين
2024	
الدول المُستَعْرِضَة	الدولة المُستَعْرِضَة
دولة الكويت المملكة العربية السعودية	المملكة المغربية

ومن جانبها، تقوم «نزاهة» بمتابعة كافة الإجراءات المتعلقة بآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع وزارة الخارجية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

• الأعمال المتعلقة بالتعاون الإسلامي في إطار منظمة التعاون الإسلامي:

تحرص «نزاهة» على تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية الإقليمية في مجالات مكافحة الفساد، ومن ضمنها منظمة التعاون الإسلامي والتي تأسست في عام 1969 وتمثل "الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها".

ولعل أبرز الإنجازات في إطار تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي هو توقيع «نزاهة» ممثلة عن دولة الكويت على اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ القوانين، وذلك على هامش الاجتماع الوزاري الثاني لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والمنعقد في الفترة من 26 إلى 27 نوفمبر 2024 بمدينة الدوحة في دولة قطر الشقيقة.

وجاء التوقيع على هذه الاتفاقية تسليماً من الدول الأعضاء في المنظمة بأن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكال من المبادئ الراسخة في الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية، وإيماناً منها بأن التعاون الدولي في مكافحة جرائم الفساد أصبح ضرورة حتمية بفرضها الواقع الحالي ويستلزمها تزايد أنشطته الإجرامية بين مختلف دول العالم.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الاتفاقية، إذ تستهدف كذلك، تعزيز إجراءات تبادل المعلومات والتحريات بين سلطات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد بغرض منع جرائم الفساد وكشفها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها واسترداد الموجودات المسروقة، بالإضافة إلى تعزيز تبادل المساعدة التقنية والتدريب وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، بغية تحسين فاعلية تبادلها للمعلومات والتحريات بشأن جرائم الفساد.

ويُذكر أن «نزاهة»، كانت قد شاركت بشكل نشط وكبير في مراحل إعداد مشروع اتفاقية مكة المكرمة، من خلال طرح مرئياتها ومقترحاتها حول نصوص وأحكام هذه الاتفاقية، هذا بالإضافة إلى حرص «نزاهة» على المشاركة الفاعلة في الاجتماعات التحضيرية لفرق الخبراء وكبار الموظفين المعنيين بمكافحة الفساد لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال الأعوام السابقة للتوقيع.

الفصل الرابع

التشريعات والقوانين

دور «نزاهة» في مجال التشريعات والقوانين

تُعَدُّ الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» إحدى الركائز الأساسية في المنظومة القانونية والتشريعية لدولة الكويت، لما تضطلع به من دور محوري في مجال التشريعات والقوانين، وذلك بما يتسق مع اختصاصاتها الهادفة إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

و بموجب قانون إنشائها رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وتعديلاته و بموجب المرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2025، ومن خلال اضطلاع «نزاهة» بدورها التشريعي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الاستراتيجية، التي تدرج في إطار ما هو منصوص عليه في قانون إنشائها، كإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة، والعمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وآثاره، وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وكذلك انجاز التشريعات والقوانين التي تضمنتها مبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

أولاً :- الأساس القانوني لصلاحيات «نزاهة»

وقد أُسند هذا الدور إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وما طرأ عليه من تعديلات بموجب المرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2025. مما أضفى على عملها طابعاً مؤسسياً وفنياً قائماً على الخبرة والاختصاص.

ثانياً :- اختصاصات «نزاهة» في مراجعة التشريعات

وقد حدد المشرع بموجب قانون إنشائها رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وتعديلاته بموجب المرسوم بقانون رقم (69) لسنة 2025، الأسس التي تقوم عليها أهداف واختصاصات الهيئة العامة لمكافحة الفساد:

1 - نصت المادة (الرابعة) من القانون المشار إليه، على أن تهدف الهيئة العامة لمكافحة الفساد الى تحقيق عدة أمور من بينها تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006 والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي تتم الموافقة عليها.

2 - نصت المادة (الخامسة) من القانون المشار إليه، على مجموعة من المهام والاختصاصات التي تتولاها الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ومن بينها دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.

ثالثاً :- المشاريع التشريعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

انطلاقاً من هذا الأساس القانوني عملت «نزاهة» خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تطوير البنية التشريعية لدولة الكويت، من خلال إعداد جملة من مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ ما يلزم نحو رفعها إلى الجهات المعنية تمهيداً لإقرارها وفقاً للأطر الدستورية والقانونية السارية، وتشمل هذه المشاريع ما يلي:

- مشروع تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات.
- مشروع تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2023 في شأن قانون منع تعارض المصالح.
- مشروع مرسوم بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.
- مشروع تعديل بعض أحكام القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن قانون المناقصات العامة.
- مشروع تعديل بعض أحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الفصل الخامس

الوقاية من الفساد

أولاً: الوقاية من الفساد

تولي الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» اهتماماً كبيراً بمسألة الوقاية من الفساد، ويتجلى ذلك في حرصها على توسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، وإعداد البرامج التعريفية المتعلقة بأنشطتها واختصاصاتها، ورفع الوعي بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه، وكذلك إجراء الدراسات الميدانية والأبحاث بالتعاون مع المؤسسات البحثية للتعرف على أسباب انتشار الفساد وظواهره ومواطن تفشيه في أجهزة الدولة، وفق أفضل الممارسات العالمية، ووضع التوصيات اللازمة والحلول المناسبة لمنع أسبابه والوقاية منه، وذلك تنفيذاً لما ورد في قانون «نزاهة» وتفعيلاً لأولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2025).

1 - «نزاهة» والتعليم

تُعد المؤسسات التعليمية الأداة المنظمة التي تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، وتحويلها إلى واقع ملموس. كما أنها مسؤولة عن الحفاظ على هوية المجتمع، إلى جانب سائر المؤسسات التربوية، من خلال إعداد أجيال تساهم في تحقيق تنمية مجتمعية قائمة على مجموعة من القيم والمبادئ التي تحصّن المجتمع ضد التحديات التي قد تواجهه، وبذلك فإن مؤسسات التعليم إما أن تكون قلعة الأمة وحصنها، وإما أن تصبح وسيلة تُقوّض مقوماتها.

وقد حرصت «نزاهة» على ترجمة أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ذات الصلة بالنزاهة في التعليم على عدة أصعدة، من خلال مواصلة تعزيز شراكاتها وتعاونها مع الجهات المعنية مثل: وزارة التربية، وجامعة الكويت، فضلاً عن المؤسسات الدينية والقطاع الخاص في مجالات تعزيز الأخلاقيات، والقيم الحميدة، والمسؤولية المجتمعية، ومفاهيم مكافحة الفساد.

وعلى ضوء اختصاصات «نزاهة» الوقائية والتوعوية نعرض أهم البرامج والأنشطة التي تمت في مجال التعليم خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

حقق برنامج «بنكي» (BANKEE) نجاحاً وانتشاراً واسعاً في المدارس المحلية بفضل التعاون بين «نزاهة» وبنك الكويت الوطني ووزارة التربية، حيث أسهم في ترسيخ قيم النزاهة والمسؤولية وتعزيز الثقافة المالية لدى الطلبة. وأظهرت نتائج السنة الرابعة للعامين الدراسيين 2025/2024 و 2026/2025 تطوراً ملحوظاً في الجوانب المعرفية والسلوكية، إضافة إلى دوره في تحفيز السلوك الإيجابي وتسهيل إدارة الصف الدراسي. كما تمت زيارة عدد من المدارس المشاركة في برنامج «بنكي» BANKEE للوقوف على النتائج المحققة وقياس حجم التفاعل مع المبادرة على مستوى الطلبة والطالبات والمعلمين والمعلمات، حيث بلغ عدد المدارس في العام الدراسي (2025/2024) عدد (61) مدرسة وارتفع العدد بنسبة (70%) خلال العام الدراسي (2026/2025) ليصل إلى (104) مدارس مشاركة في البرنامج، وتم عقد (15) لقاءً تعريفياً للمدارس المنضمة إلى برنامج «بنكي» (BANKEE) للعام الدراسي 2026/2025 من القطاعين العام والخاص، بمشاركة أكثر من (500) معلم ومعلمة، بهدف التعريف بالبرنامج وأهدافه وآلية تنفيذه، ودور الجهات المنظمة و«نزاهة» في دعمه، وتعزيز الجوانب التوعوية والوقائية لترسيخ قيم النزاهة والشفافية في البيئة التعليمية.



كما أُقيم الحفل السنوي في مقر وزارة التربية لتكريم (61) مدرسة مشاركة في برنامج «بنكي» (BANKEE) تقديرًا لمساهماتها خلال العام الدراسي 2024/2025، بحضور معالي رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومعالي وزير التربية، ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، وذلك بتاريخ 21 أبريل 2025.

وعلى هامش برنامج «بنكي» (BANKEE) للثقافة المالية، نظمت «نزاهة» جلسة قراءة تفاعلية في مدرسة كعب بن زهير الابتدائية للبنين بتاريخ 8 ديسمبر 2025، بمشاركة عدد من الفصول الدراسية، بهدف ترسيخ قيم النزاهة والشفافية من خلال القصص التوعوية، ومناقشة الطلبة بالدروس المستفادة وانعكاسها على سلوكهم اليومي داخل المدرسة.

وخلال الفترة من 23 أكتوبر إلى 14 ديسمبر 2025، تم تنفيذ زيارات ميدانية إلى (22) مدرسة مشاركة في برنامج «بنكي» لمتابعة مستجدات التنفيذ، شملت مقابلات مع الطلبة للاستماع إلى آرائهم وأخذ ملاحظاتهم، بهدف تطوير البرنامج وتعزيز الاستفادة منه.

وعلى هامش مشاركة «نزاهة» في معرض الكويت الدولي للكتاب (الدورة 48) خلال الفترة 19 – 29 نوفمبر 2025، نظمت جلستين للقراءة التفاعلية للأطفال تم خلالهما عرض قصص «نزاهة» التوعوية، بهدف تبسيط مفاهيم النزاهة والمواطنة الصالحة وتعزيز المسؤولية المجتمعية وحماية الممتلكات العامة، وذلك في قاعة الطفل بتاريخ 24 و25 نوفمبر 2025 وعلى فترتين صباحية ومساءلية.

كما قُدمت محاضرة بعنوان «الوقاية من الفساد» استهدفت الطلبة الفائزين في كلية الحقوق – جامعة الكويت، وذلك بتاريخ 17 أغسطس 2025، ضمن الجولة التعريفية التي نُظمت لهم في مقر «نزاهة».

وفي إطار التعاون مع جمعية المحامين الكويتية تم تقديم محاضرة توعوية بتاريخ 23 نوفمبر 2025 حول أخلاقيات العمل الوظيفي، بمشاركة (12) طالبًا وطالبة، تناولت المبادئ المهنية والأخلاقية للعمل القانوني وأهمية الالتزام بقيم النزاهة والمسؤولية، بما يساهم في تأهيل الطلبة مهنيًا لسوق العمل وفق أعلى المعايير.

وضمن برنامج التدريب الميداني لطلبة جامعة الكويت، نُظمت محاضرة توعوية متخصصة حول أخلاقيات العمل الوظيفي بتاريخ 4 ديسمبر 2025، بمشاركة (48) طالبًا وطالبة من كلية الحقوق، وبالتعاون مع جامعة الكويت وجمعية المحامين الكويتية، بهدف تعزيز الالتزام بقيم النزاهة والانضباط الوظيفي ورفع جاهزية الطلبة المهنية قبل الالتحاق بسوق العمل.

كجزء من دعم جهود التوعية لطلبة المرحلة الجامعية وبالتعاون مع جامعة الكويت، قدمت «نزاهة» محاضرة تثقيفية بعنوان «مدونات السلوك الوظيفي واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» استهدفت طلبة كلية العلوم الإدارية ضمن مقرر الأخلاقيات المهنية في جامعة الكويت، وتأتي هذه الفعالية في إطار الجهود الرامية إلى تحصين الطلبة بالقيم الأخلاقية اللازمة قبل انخراطهم في سوق العمل، وقدمت بتاريخ 18 ديسمبر 2025، وبلغ عدد الحضور (65) طالبًا وطالبة.

2 - فئة مجال دعم المبادرات التوعوية للقطاع الخاص:

تعزيزًا لجهود «نزاهة» في التعاون مع كافة القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشجيعًا للمبادرات التوعوية المرتبطة ببرامج التدريب الصيفي، شاركت «نزاهة» في تقديم (12) محاضرة توعوية لفئة الشباب (من 14 إلى 25 عامًا) ضمن برامج التدريب الصيفي التي نظمها كل من بنك الكويت الوطني تحت عنوان (ASPIRE) وتقديم (6) محاضرات خلال شهري يوليو و أغسطس 2025 من قبل بنك بوبيان بعنوان «مكافحة الفساد التعليمي» ويأتي هذا التعاون استجابة لحرص مؤسسات القطاعين العام والخاص على رفع الوعي بمخاطر الفساد، وطرق الوقاية منه في المعاملات المالية والإدارية، وتعزيز مفاهيم النزاهة التعليمية والمسؤولية المجتمعية. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الأنشطة (146) مشاركاً.

3 - فئة مجال التوعية المجتمعية ودعم الرقابة الوقائية للمؤسسات الحكومية



في إطار مواصلة تعزيز قنوات التواصل مع الجمهور، وضمن خطة التواصل الخارجية، واصلت «نزاهة» نشر سلسلة من الحلقات التوعوية من النسخة الرابعة لبرنامج «بودكاست نزاهة»، بهدف ترسيخ مبادئ النزاهة وتعزيز الوعي المجتمعي بها. وخلال فترة التقرير، نُشرت (4) حلقات استضيف فيها عدد من المتخصصين في مجالات متنوعة، شملت دور المجتمع المدني في تعزيز النزاهة، والتربية وغرس القيم، إضافة إلى موضوعات مكافحة الفساد والتخطيط الاستراتيجي.

وقد جرى بث الحلقات عبر منصات «نزاهة» على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب قنواتها الرسمية على YouTube، بما يساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الجمهور وتعزيز التفاعل المجتمعي مع رسائل النزاهة.



ثقافة
التغيير
الاداري

التربية
وغرس
القيم

مدونات
السلوك
الوظيفي

قانون
تعارض
المصالح

4 - فئة مجال التوعية العامة

تنفيذًا لمبادرات الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2025) في مجال التوعية المجتمعية، والثقافة القانونية للمؤسسات الحكومية ودعم الرقابة الوقائية، تعاونت «نزاهة» مع عدد من الجهات الحكومية:

- قدمت محاضرتين بعنوان «الشفافية ومكافحة الفساد الإداري والمالي»، والموجه لفئة التنفيذيين والاشرافيين العاملين بشركة الخطوط الجوية الكويتية بتاريخ 27 مايو 2025 و 17 يونيو 2025، حيث بلغ عدد المستفيدين (264) شخص.

- ضمن برنامج التدريب الخاص في تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج لتطوير مهاراتهم وإعدادهم لسوق العمل تم تقديم محاضرة بعنوان «الوقاية من الفساد»، وتتكون من مراحل تدريبية نظرية وعملية (داخلية وخارجية) ويستهدف إعداد كفاءات وطنية لخدمة التنمية، والذي ينظمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بتاريخ 24 يوليو 2025 وبلغ عدد المستفيدين (27) شخص من حديثي التخرج كما تم تقديم محاضرة بعنوان «الوقاية من الفساد» للعاملين في جهاز المراقبين الماليين بتاريخ 25 أغسطس 2025 وبلغ عدد المستفيدين (83) شخص.

وفي إطار توعية الموظفين باختصاصات «نزاهة» والتشريعات المعززة للنزاهة والشفافية، وضمن جهود الوقاية من مخاطر الفساد.

- قدمت «نزاهة» سلسلة من المحاضرات التوعوية بعنوان « تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري» للعاملين في الديوان الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 7 أكتوبر 2025 وبلغ عدد المستفيدين (20) شخص، جهاز المراقبين الماليين بتاريخ 16 نوفمبر 2025 وبلغ عدد المستفيدين (15) شخص.

- ضمن برنامج النزاهة الوطني الذي يستهدف العاملين في الجهات الحكومية تم تقديم محاضرات بتاريخ 6 ديسمبر 2025 وبلغ عدد المستفيدين (88) شخص.

- قدمت «نزاهة» عدد (2) محاضرة توعوية بعنوان «مدونة السلوك الوظيفي» بتاريخ 15 ديسمبر 2025 و 6 يناير 2026 ، وبلغ عدد المستفيدين (272) شخص.

5 - في مجال التعاون مع منظمات المجتمع المدني:

إيماناً من «نزاهة» بأن الشراكة مع منظمات المجتمع المدني تعد مكوناً أساسياً وجزءاً مؤثراً في المجتمع ولها دور فاعل في مكافحة الفساد وتوعية المواطنين بمختلف فئاته بضرورة اتخاذ التدابير الوقائية، عقدت الهيئة اجتماع تشاوري بتاريخ 18 يونيو 2025 مع المجتمع المدني من ذوي الاختصاص في مجال المشتريات العامة حول مرئياتهم لسبل الوقاية من الفساد في المشتريات العامة والخروج بتوصيات تعزز من نزاهة عملية الشراء العام، بمشاركة كل من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية الدفاع عن المال العام.

وعلى صعيد تعزيز التعاون في مجال التربية والتعليم، تم إعداد مشروع لمسودة مدونة سلوك المعلم بالتعاون مع جمعية المعلمين الكويتية، وذلك عبر سلسلة من الاجتماعات التنسيقية المتعددة التي جرى خلالها تبادل الآراء والخبرات، خلال الفترة من 15 مايو 2025 إلى 23 يوليو 2025، وتم مناقشة أفضل الممارسات التربوية والمهنية ذات الصلة، وأبرز التحديات والحلول بما يسهم في ترسيخ القيم الأخلاقية، وتعزيز المسؤولية المهنية، والارتقاء بالأداء التربوي للمعلم، بما ينسجم مع رسالة التعليم وأهدافه الوطنية.

وتمهيداً للاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد القادمة تم عقد اجتماع تشاوري مع عدد من منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتاريخ 10 سبتمبر 2025، وذلك لمناقشة مرثياتهم حول المحاور الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها وشارك في الاجتماع (15) جمعية نفع عام كالآتي:

(جمعية المحامين الكويتية - جمعية المدققين الداخليين الكويتية - جمعية الشفافية الكويتية- جمعية النزاهة الوطنية الكويتية - الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام - جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - الجمعية الاقتصادية الكويتية - مؤسسة لويك - الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات - جمعية المعلمين الكويتية - الجمعية الكويتية لجودة التعليم - الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية - جمعية المهندسين الكويتية - جمعية العلاقات العامة الكويتية - الجمعية الكويتية للكاريكاتير).

6 - في مجال الحوكمة المؤسسية

- لا تقتصر الحوكمة المؤسسية على وجود كيانات رقابية فحسب، بل تشمل أيضاً وجود سياسات تدعم أنشطة تلك الكيانات مثل إعداد متدربين معتمدين في مجال الحوكمة المؤسسية، وذلك تنفيذاً لمبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، حيث تهدف هذه المبادرات إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة والنزاهة والشفافية والمساءلة، وبناءً على استراتيجيات ديوان الخدمة المدنية، تم عقد محاضرة بعنوان "الحوكمة المؤسسية"، في شركة الخطوط الجوية الكويتية بتاريخ 8 سبتمبر 2025 استفاد منها (72) شخصاً، ومحاضرة بعنوان "حوكمة الوقف"، لموظفي الأمانة العامة للأوقاف بتاريخ 21 أكتوبر 2025 استفاد منها (72) شخصاً، تعاونت «نزاهة» مع معهد الكويت للأبحاث العلمية وعقدت برنامجاً تدريبياً بعنوان "التميز في الحوكمة المؤسسية" بهدف استعراض الدليل الوطني للحوكمة المؤسسية والمبادئ الخاصة به وكيفية التقييم المؤسسي وأبرز النماذج الناجحة، وذلك خلال الفترة من 27-28 يناير 2026، حيث يأتي هذا البرنامج في إطار الجهود المبذولة التي تقوم بها «نزاهة» في مجال التوعية والتثقيف.
- واستكمالاً لمشروع «أداء» لتفعيل مدونات السلوك الوظيفي لموظفي القطاع العام كخطوة لتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والالتزام بالقيم والسلوكيات المهنية، تحت شعار (تميز ومهنية وثقة) دشنت المرحلة الثالثة من المشروع بارتفاع ملحوظ في حجم الشراكة المؤسسية وانضمام (28) جهة من مؤسسات الدولة كما تم إطلاق حملة إعلامية داخلية ووطنية امتدت على مدار 8 أسابيع، وتضمنت استعراض عدد من الجهات المشاركة أبرز إنجازاتها وجهودها في تعزيز قيم العمل الجماعي ومبادئ الحوكمة المؤسسية للارتقاء بأعمال مؤسساتهم وصولاً للتميز الوظيفي للمساهمة في رفع كفاءة وفاعلية الخدمات فضلاً عن التحديات والمعوقات والتغيير داخل بيئة العمل من خلال مشروع أداء، وتم تسجيل عدد من الجهات الراغبة في الالتحاق بالمرحلة الرابعة من المشروع، كما تم عقد ورش تعريفية ودورات تدريبية لكافة الجهات المنضمة إليه.

و أُقيم مؤتمر "أداء" السنوي الثالث بتاريخ 16 فبراير 2026، وقد تضمن المؤتمر عروضاً تقديمية للجهات المشاركة توضح أبرز إنجازاتها وجهودها في تعزيز قيم العمل الجماعي، ومبادئ الحوكمة المؤسسية، بهدف الارتقاء بأعمال مؤسساتها وتحقيق التميز الوظيفي، والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية الخدمات، فضلاً عن مناقشة التحديات والمعوقات. وتم الإعلان عن اجتياز (5) جهات للمستوى الذهبي، واجتياز (6) جهات للمستوى الفضي، واجتياز (3) جهات للمستوى البرونزي.

وفي إطار التوعية بمدونات السلوك الوظيفي وتحقيق التميز المهني ضمن مشروع "أداء" والبرامج والأنشطة المرتبطة به، تم عقد ورشة تدريبية لتأهيل العاملين في مختلف مراحل المشروع. فقد عُقدت ورشة تدريبية للمرحلة البرونزية بتاريخ 24 يونيو 2025 بمشاركة (14) جهة و بعدد (67) مستفيداً، كما عُقدت ورشة تدريبية للمرحلة الفضية بتاريخ 25 يونيو 2025 بمشاركة (8) جهات و بعدد (37) مستفيداً إلى جانب ورشة تدريبية للمرحلة الذهبية بتاريخ 25 يونيو 2025 بمشاركة (4) جهات وعدد (14) مستفيداً.

كما تم تسجيل عدد من الجهات الراغبة في الالتحاق بالمرحلة الرابعة من المشروع، إلى جانب تقديم ورش تعريفية ودورات تدريبية لكافة الجهات المنضمة إلى المشروع. وقد شمل البرنامج التدريبي عدة محاور:

• نظرة عامة على مدونة السلوك الوظيفي.

• الاتصالات المؤسسية المتعلقة بالقيم المؤسسية.

• آليات تغيير ومراقبة السلوك.

كما واكب المشروع في عامه الثالث إطلاق حملة إعلامية داخلية بتاريخ 1 أكتوبر 2025 في كل جهة تهدف إلى (التعريف بالمشروع وأهميته، وتقديم نظرة عامة على مدونة السلوك الوظيفي، وتوعية الموظفين داخلياً وخارجياً بالقيم المؤسسية للجهة، وقانون تعارض المصالح، وسرية البيانات، وآليات الإبلاغ الداخلي)، كما تم إطلاق الحملة الوطنية لكافة الجهات في مختلف مستويات المشروع بتاريخ 30 ديسمبر 2025.

7 - في مجال تبادل الخبرات:

شاركت «نزاهة» في الفعالية السنوية للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت عنوان «آليات قياس الفساد: التجارب الدولية والتطبيقات الوطنية» بتاريخ 29 أغسطس 2025، وذلك بمشاركة واسعة من الخبراء وممثلي الأجهزة المعنية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس، حيث ركزت على أدوات ومنهجيات قياس الفساد والوعي المجتمعي بمخاطره ودور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في هذا المجال، كما شاركت «نزاهة» في مؤتمر الحوكمة المؤسسية بعنوان «مؤسسات مستدامة في عالم متغير» وذلك خلال الفترة 25-27 نوفمبر 2025، بورقة عمل بعنوان «الوقاية المؤسسية لتعزيز النزاهة في أجهزة الدولة»، وكذلك شاركت «نزاهة» في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الحادي عشر بمدينة الدوحة في دولة قطر الشقيقة وذلك خلال الفترة 15 - 19 ديسمبر 2025، ويتم من خلال المؤتمر مناقشة القرارات التي تنصب في جهود مكافحة الفساد وآلية الاستعراض للمحقق من بنود الاتفاقية والتحديات واستعراض الجهود وتبادل المعرفة والخبرات، حيث قدمت «نزاهة» عرض مرئي بعنوان «مشروع أداء لتفعيل مدونات السلوك الوظيفي» ومشروع «استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة»، والجدير بالذكر

أن المؤتمر يعد أكبر محفل دولي لمراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعزيز الالتزام الدولي المشترك، حيث شاركت فيه (192) دولة بما يعكس حجم المشاركة الدولية الشاملة التي تجمع دول العالم تحت سقف واحد، كما شارك فيه أكثر من (3000) متخصص، ممثلين للحكومات والمنظمات والخبراء والقطاع الخاص، إلى جانب إقامة (150) فعالية على هامش المؤتمر، تم من خلالها استعراض مبادرات دولية وتبادل معرفي تخصصي بين الخبراء.

8 - تفعيل مذكرات التعاون مع المؤسسات الإعلامية والدينية:

تعاونت «نزاهة» مع وزارة الشؤون الإسلامية من خلال توجيه رسائل توعوية للجمهور والتي تم توزيعها في إطار خطب الجمعة، حيث تم تعميم خطبة الجمعة بتاريخ 5 ديسمبر 2025 تحت عنوان (سبل السداد في مدافعة الفساد) بالتزامن مع ذكرى اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق 9 ديسمبر من كل عام، وتم من خلال هذه الخطبة التأكيد على المسؤولية المجتمعية لمنع الفساد والوقاية منه، وما حذرت منه الشريعة الإسلامية من هذه المفاصد وخطورتها والعقوبات الشرعية الآتية لمرتكبيها سواء من تعدي على الأموال العامة أو السرقة وعدم النزاهة واستغلال المصالح واستئثار المنافع الشخصية على المصلحة العامة والآثار المترتبة عليها سواء على الفرد أو المجتمع والدولة.

كما تم التعاون مع وزارة الإعلام في إطار التوعية والتثقيف عبر وسائل الإعلام، حيث تم عقد سلسلة اجتماعات لإعداد محتوى رسائل توعوية موجهة للجمهور الكريم تتناول عدة موضوعات ذات الصلة بالمجتمع، وتم إنتاج (6) فلاشات توعوية من وزارة الإعلام تضمنت المواضيع التالية (استغلال الوظيفة العامة، النزاهة الوظيفية، جودة الأعمال والالتزام المهني، ومنع تعارض المصالح، والسلوك الوظيفي) كما سيتم نشرها عبر منصات الإعلام الحكومية.

قامت «نزاهة» بتزويد وزارة الإعلام بسلسلة الإنتاج لبرنامج (بودكاست نزاهة) لمواسمه الأربعة وبلغ عدد الحلقات المسجلة (19) حلقة، والتي تم من خلالها استضافة عدد من المختصين في مجالات الاجتماع والقانون والإدارة والتسويق خلال الفترة من أبريل حتى يوليو 2025، وذلك بهدف نشرها عبر منصات الإعلام الرسمية المرئية والمسموعة.

ثانياً: دار نزاهة

انطلاقاً من تعزيز التواصل المعرفي واهتماماً بتثمية المعارف والخبرات المعرفية في مجال مكافحة الفساد، وبناء مركز معلومات متكامل في هذا المجال، واستكمالاً لأنشطة مكتبة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» (دار نزاهة)، تم تزويد المكتبة بمصادر معلومات جديدة من الكتب والدوريات، ليبلغ إجمالي مقتنياتها بنهاية العام (1,597) كتاباً ودورية متنوعة.

كما يتم بشكل مستمر تغذية المنصة المعرفية لـ(دار نزاهة) بالمواد العلمية المتعلقة بمكافحة الفساد والمجالات ذات الصلة، بالإضافة إلى أرشفة الإنتاج المهني والفكري للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».

ثالثاً: في مجال البحوث والدراسات

1 - مشروع دليل تقييم وإدارة مخاطر الفساد

إن من أهم التدابير الضرورية للوقاية من الفساد وحماية الجهات والمؤسسات منه ورفع مستوى النزاهة هو وضع تدابير من شأنها الحد من فرص حدوث الفساد والتقليل من آثاره. وقد تضمنت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الأولية رقم (5) "فعالية وكفاءة تقديم الخدمات" من محور القطاع العام المبادرة رقم (5.4) المتمثلة في "إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام" كما اشترطت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "أن تتخذ الدول الأطراف تدابير تشمل نظاماً فعالة وذات كفاءة لتدبر المخاطر وللمراقبة الداخلية كوسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة".

وعليه، أعدت «نزاهة» دليل تقييم وإدارة مخاطر الفساد، يهدف المشروع بشكل أساسي إلى وضع دليل يمكن الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة من فهم وتحديد وتقييم وإدارة مخاطر الفساد التي قد تتعرض لها من خلال وضع إرشادات تبين الإجراءات الأساسية لذلك، كما يهدف المشروع إلى تطوير قدرات الجهات والمؤسسات المستهدفة من خلال تدريب الموظفين المختصين على تطبيق الدليل ضمن آلية منضبطة ومستدامة.

وشمل المشروع إعداد دليل إرشادي ودليل تدريبي داعم، إلى جانب تنفيذ برنامج تدريبي تطبيقي بوصفه المرحلة الرابعة والأخيرة من المشروع، بهدف تحويل مخرجات الدليل من إطار نظري إلى ممارسة مؤسسية فاعلة. وقد نُفذ البرنامج من خلال عقد (4) ورش تدريبية خلال الفترة من 19 إلى 22 يناير 2025، بمشاركة (56) متدرباً يمثلون (18) جهة حكومية، واستهدف القيادات، والمسؤولين عن العمليات التشغيلية، والمسؤولين عن التطبيق، بما يضمن تكامل الأدوار واستدامة التطبيق.

وأسفر تنفيذ المشروع عن رفع مستوى وعي القيادات بأهمية النهج الوقائي، وتمكين الجهات من مواءمة عملياتها مع متطلبات إدارة مخاطر الفساد، وبناء قدرات الكوادر المختصة على تطبيق أدوات الدليل، بما يعزز الجاهزية المؤسسية ويسهم في ترسيخ الإدارة الوقائية لمخاطر الفساد.

2 - دعم تنفيذ نظم إدارة الأداء لموظفي الخدمة العامة وإجراء تقييم دورهم للأداء

أعدت «نزاهة» دراسة حول نظم تقييم أداء الموظفين وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عمليات التقييم هذه وتداعياتها في تعزيز أداء القطاع العام من خلال مراجعة آلية التقييم الحالية المعتمدة، وتحليل مكوناتها، وتقديم الملاحظات والمقترحات التطويرية اللازمة، كما تم إعداد حزمة من التوصيات المهنية، إلى جانب عرض نماذج وأمثلة من أفضل الممارسات المعتمدة في مجال تقييم الأداء، وذلك بما يتوافق مع أهداف المبادرة وبما يسهم في تعزيز كفاءة وفاعلية نظم إدارة الأداء، وتحقيق العدالة الوظيفية، ورفع مستوى الأداء المؤسسي.

3 - كتيب نزاهة الموظف العام

أصدرت «نزاهة» الكتيب التوعوي "نزاهة الموظف العام" ويتناول هذا الكتيب المعلومات الرئيسية حول مفهوم النزاهة الوظيفية، وسبل تعزيز نزاهة الوظيفة العامة والموظف العام، والتي تدعو إليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المستوى الدولي والعديد من المنظمات والهيئات الأخرى بشكل مواز، وتقودها الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» على المستوى الوطني، كما يشير الكتيب إلى القواعد والإجراءات التي اعتمدتها المنظمات والجهات المعنية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في هذا المجال، كما يعرض هذا الكتيب السياق الشامل لجهود الوقاية من الفساد وتعزيز نزاهة الوظيفة العامة و الموظف العام في مؤسسات دولة الكويت؛ ليمثل مرجعاً لكافة المعنيين وذوي الاختصاص في تكوين رؤية وتحديد أهداف وأساليب التطبيق الأمثل في الجهات الحكومية.

رابعاً: دولة الكويت في المؤشرات الدولية

• في مجال المؤشرات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد

تعمل «نزاهة» على العناية بالمؤشرات وقياس نتائجها ودراساتها تحقيقاً لأهدافها، وتفعيلاً لاختصاصاتها التي تعمل بموجبها بشأن دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها لإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة، وتحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة، والاستخدام الأمثل لها، وتعزيز سيادة القانون.

1 - مؤشر مدركات الفساد CPI العالمي:

يصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية سنوياً منذ عام 1995؛ وهي منظمة غير ربحية يقع مقرها في برلين - ألمانيا. ويتناول المؤشر الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري، حيث يقيس المؤشر مدركات الفساد في القطاع العام - أي الصورة الذهنية عند الخبراء والتففيذين الإشرافيين في الشركات - وذلك لتعذر قياس الفساد بصورة مباشرة استناداً إلى بيانات صلبة.

يعتمد احتساب مؤشر مدركات الفساد على درجات (13) مصدراً (مؤشراً فرعياً) بعد أقصى من مؤسسات عالمية متخصصة تشمل: البنك الدولي ومنتدى الاقتصاد العالمي وشركات المخاطر والاستشارات الخاصة ومراكز البحوث، ويرصد كل مصدر درجة كل دولة من دول العالم في جوانب محددة من الفساد، ثم يُرتبها من الأفضل إلى الأسوأ، كما يشترط لإدراج أي دولة ضمن مؤشر مدركات الفساد توافر نتائج من ثلاثة مصادر على الأقل، أما بالنسبة لدولة الكويت، فإن تصنيفها يستند إلى ثمانية مصادر موضحة في الشكل رقم (29).

 تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت GI	 تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية لمجموعة الإيكونوميست EIU	 مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلمان BF (TI)	 مشروع أنماط الديمقراطية V-DEM	 استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	 الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية PRS	 مؤشر استطلاع الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون WJP*	 الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن العهد الدولي للتنمية IMD*
---	---	--	--	--	--	--	--

الشكل (29) مصادر مؤشر مدركات الفساد الثمانية التي يستند إليها تصنيف دولة الكويت

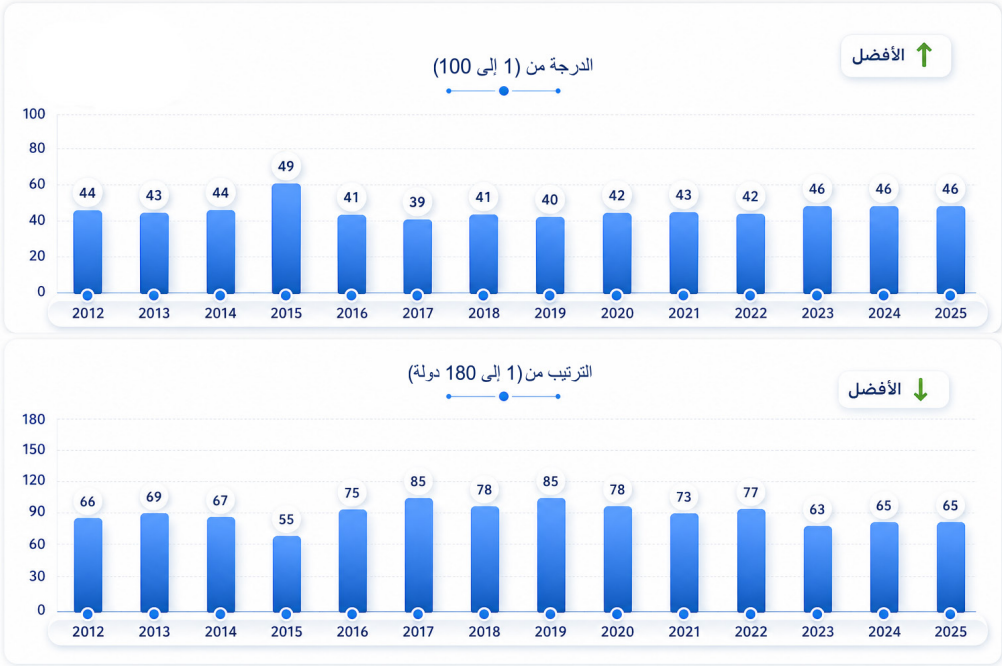
في آخر إصدار للمؤشر (فبراير 2026) والصادر عن عام 2025 ذكرت منظمة الشفافية الدولية أن وتيرة الفساد تشهد تفاقماً على مستوى العالم، حتى في الديمقراطيات الراسخة التي باتت تعاني من تصاعد الفساد في ظل تراجع دور القيادة، كما تُظهر البيانات أن الأنظمة الديمقراطية، التي عادةً ما تكون أكثر قوة في مكافحة الفساد مقارنة بالأنظمة الاستبدادية أو الديمقراطية الضعيفة، تشهد تراجعاً مقلقاً في أدائها.

بلغ متوسط درجات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (39) درجة من أصل (100)، وهو ما يزال دون المتوسط العالمي البالغ (42) درجة، الأمر الذي يعكس استمرار الفجوة بين أداء المنطقة والمستوى العالمي للمؤشر.

- نتيجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2025

- حافظت دولة الكويت على مستوى أدائها في مؤشر مدركات الفساد (CPI)، حيث حصلت على (46) درجة من أصل (100) في عام 2025، محافظةً بذلك على الدرجة ذاتها المسجلة في العام السابق.
- على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاءت دولة الكويت في المرتبة السادسة، محافظةً بذلك على ترتيبها مقارنةً بالعام السابق، كما احتلت المرتبة السابعة عربياً، وتجدر الإشارة إلى أن درجة دولة الكويت البالغة (46) تفوق المعدل العام لدرجات الدول العربية، البالغ (34) درجة، بفارق (12) درجة، الأمر الذي يعكس أداءً يتجاوز المتوسط الإقليمي العربي.
- يفوق معدل درجة دولة الكويت المعدل العام لدرجات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار (7) درجات، إذ بلغ متوسط المنطقة (39) درجة، كما تُظهر مقارنة أداء دولة الكويت في عام 2025 مع سنة الأساس 2012 تحسناً بمقدار درجتين، إلى جانب تقدمها مرتبة واحدة على سلم التصنيف.

يرصد الشكل رقم (30) تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مُدركات الفساد من العام 2012 (سنة الأساس) إلى العام 2025.



الشكل (30) تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من عام 2012 إلى عام 2025

وتجدر الإشارة إلى أن درجة دولة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد تمثل متوسطاً حسابياً لدرجاتها المستمدة من ثمانية مصادر (من 100 درجة)، ويعرض الجدول رقم (6) درجات دولة الكويت في مصادر مؤشر مُدركات الفساد للعامين 2024 و 2025.

الجدول (6) درجات دولة الكويت في المصادر الثمانية التي يستند إليها احتساب درجة مؤشر مُدركات الفساد لعامي 2024 و 2025

المصدر (المؤشرات الفرعية)	2024 (من 100)	2025 (من 100)	التغيير
1 WEF	54	59	↑ 5
2 BF(TI)	47	47	-
3 GI	32	32	-
4 PRS	42	42	-
5 EIU	51	34	↓ 17
6 VDEM	54	54	-
7 *IMD	42	50	↑ 8
8 *WJP	47	47	-
CPI	**46	46	-

*تمت إضافة مصدر IMD ومصدر WJP لدولة الكويت لأول مرة في عام 2023

**الدرجة = $46 \approx 8 \div 369 = 8 \div (47+50+54+34+42+32+47+59)$

سعت «نزاهة» إلى إدراج دولة الكويت ضمن مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، وذلك من خلال التواصل والتعاون مع المعهد، حيث صدرت لأول مرة تقارير خاصة بدولة الكويت في عام 2023، تمثلت في ثلاثة تقارير منفصلة، وهي: الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، والتنافسية الرقمية العالمية، وتنافسية الموهبة العالمية.

وفي 17 يونيو 2025، نشر مركز التنافسية العالمي (WCC) التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) International Institute for Management Development (IMD) الإصدار الـ 37 من تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (WCY)، الذي يقيس أداء اقتصاد الدولة بناءً على عدة عوامل رئيسية وفرعية، ويقارنه باقتصادات الدول الأخرى، بما يتيح لصنّاع القرار تحديد مواطن القوة والضعف، واستكشاف أفضل الممارسات، كما يقوم التقرير بتحليل مدى قدرة الدولة على تهيئة بيئة تمكّن المشاريع من توليد قيمة مستدامة، والجدير بالذكر أن أحد مكونات المؤشر الواردة في هذا التقرير والمتعلقة بقياس الرشوة والفساد من حيث وجودهما، تُستخدم نتيجته في احتساب مؤشر مدركات الفساد (CPI)، ويعتمد المؤشر على العوامل الرئيسية التالية:

1 - الأداء الاقتصادي (Economic Performance).

2 - الكفاءة الحكومية (Government Efficiency).

3 - كفاءة الأعمال (Business Efficiency).

4 - البنية التحتية (Infrastructure).

أورد التقرير في نتائجه أن دولة الكويت في عام 2025 حصلت على درجة (68.69) من أصل (100) حيث تمثل الدرجة (100) الأداء الأفضل، وعليه جاءت دولة الكويت في المركز (36) من أصل (69) دولة على المستوى الدولي ضمن العوامل الرئيسية الأربعة، كما جاءت في المرتبة الخامسة خليجياً.

وبمقارنة أداء دولة الكويت وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي لعام 2024 بأدائها في عام 2025، يتضح أن دولة الكويت تقدمت بمقدار مركز واحد مقارنة بالعام السابق، إذ كانت تحتل المرتبة (37) من أصل (67) دولة، بدرجة (65.03) من أصل (100).

علماً بأن الدرجة الكلية التي حصلت عليها دولة الكويت في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2025 والبالغة (68.69 من أصل 100) لا تُستخدم في احتساب مؤشر مدركات الفساد (CPI) وإنما يرتبط مؤشر مدركات الفساد بمعيار واحد فقط ضمن مؤشر التنافسية العالمية، وهو المعيار (2.3.13) «لا وجود للرشوة والفساد» الوارد ضمن المحور الرئيسي كفاءة الحكومة، والذي حصلت دولة الكويت فيه على درجة (4.15) في عام 2025، وتم تحويلها إلى (50 من أصل 100) وفقاً لمنهجية منظمة الشفافية الدولية، وتُستخدم هذه الدرجة كأحد المصادر في احتساب مؤشر مدركات الفساد (CPI) ويستند هذا المعيار إلى نتائج مسح آراء الخبراء.

واستكمالاً للمؤشرات التي يصدرها المعهد الدولي للتنمية الإدارية صدر كل من مؤشر تنافسية الموهبة

العالمية (WTR)، ومؤشر التنافسية الرقمية العالمية (WDCR) لعام 2025 وذلك في شهري سبتمبر ونوفمبر 2025، وفيما يلي نتائج المؤشرين:

- تنافسية الموهبة العالمية (World Talent):

يقيّم هذا التقرير مدى تطور الدول وجذبها واحتفاظها بمواهب المؤسسات العاملة، ومدى توفر المواهب والكفاءات بناءً على عدة عوامل رئيسية وفرعية، وفيما يلي العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها:

1 - الاستثمار والتنمية (Investment & Development).

2 - الجاذبية (Appeal).

3 - الجاهزية (Readiness).

وقد أورد التقرير في نتائجه أن دولة الكويت في عام 2025 حصلت على درجة (62.61) من أصل (100) وتشير الدرجة (100) إلى الأداء الأفضل، وعليه جاءت في المركز (28) من أصل (67) دولة على المستوى الدولي ضمن العوامل الرئيسية الثلاثة. وبمقارنة أداء دولة الكويت وفقاً لمؤشر تنافسية الموهبة العالمية (WTR) لعام 2024 بأدائها في عام 2025، يتضح أنها تقدمت بمقدار ثلاثة مراكز، إذ كانت تحتل المرتبة (31) من أصل (67) دولة، وبدرجة (60.49) من أصل (100)، محققة تقدماً بمقدار (2.21) درجة في عام 2025 مقارنة بعام 2024.

التنافسية الرقمية العالمية (World Digital Competitiveness):

يقيّم هذا التقرير قدرة الاقتصاد على اعتماد واستكشاف تكنولوجيات رقمية تؤدي إلى التحول في الممارسات الحكومية ونماذج الأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام بناءً على عدة عوامل رئيسية وفرعية، وفيما يلي العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها:

1 - المعرفة (Knowledge).

2 - التكنولوجيا (Technology).

3 - الجاهزية في المستقبل (Future Readiness).

وقد أورد التقرير في نتائجه أن دولة الكويت حصلت في عام 2025 على درجة (64.92) من أصل (100)، حيث تمثل الدرجة (100) الأداء الأفضل. وعليه، جاءت دولة الكويت في المركز (42) من أصل (69) دولة على المستوى الدولي ضمن العوامل الرئيسية الثلاثة. وبمقارنة أداء دولة الكويت وفقاً لمؤشر التنافسية الرقمية العالمية (WDCR) لعام 2024 بأدائها في عام 2025، يتضح أنها تقدمت بمقدار ثلاثة مراكز، إذ كانت تحتل المرتبة (45) من أصل (67) دولة، وبدرجة (56.9) من أصل (100)، محققة تقدماً بمقدار (8.02) درجات في عام 2025 مقارنة بعام 2024.

ج- مؤشر سيادة القانون الصادر عن منظمة مشروع العدالة العالمية (WJP):

سعت «نزاهة» إلى إدراج دولة الكويت في مؤشر سيادة القانون الصادر عن منظمة مشروع العدالة العالمية الذي صدر لأول مرة بشأن دولة الكويت في عام 2023 ضمن إطار تعاون ثلاثي بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

يقيس مؤشر سيادة القانون مدى الالتزام بمبادئ سيادة القانون من خلال النظر في نتائج السياسات، مثل مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى المحاكم، أو مدى فعالية السيطرة على الجريمة. ويختلف هذا النهج عن المقاربات التي تركز على النصوص القانونية المكتوبة أو الوسائل المؤسسية التي قد يسعى المجتمع من خلالها إلى تحقيق تلك النتائج.

ويتكون مؤشر سيادة القانون من (8) عوامل رئيسية (قطاعات/مؤشرات) مقسمة إلى 44 عاملاً فرعياً (مؤشر فرعي)، ويوضح الجدول رقم (7) العوامل الرئيسية التي يتكون منها المؤشر، ودرجات دولة الكويت في تلك العوامل لعامي 2024 و 2025.

الجدول (7) درجات دولة الكويت في العوامل الرئيسية لمؤشر سيادة القانون لعامي 2024 و 2025

المصدر (المؤشرات الفرعية)	2024 (من 1)	2025 (من 1)	التغيير
1 القيود المفروضة على السلطات الحكومية	0.54	0.52	↓-0.2
2 غياب الفساد	0.67	0.68	↑+0.1
3 الحكومة المفتوحة	0.42	0.42	-
4 الحقوق الأساسية	0.45	0.44	↓-0.1
5 النظام والأمن	0.88	0.88	-
6 الإنفاذ التنظيمي	0.65	0.65	-
7 العدالة المدنية	0.57	0.57	-
8 العدالة الجنائية	0.47	0.46	↓-0.1

كانت نتيجة دولة الكويت على المؤشر (0.58 من أصل 1.00)، علماً بأن درجات المؤشر تتراوح بين (0 و 1)، حيث تمثل الدرجة (1) أعلى مستوى من الالتزام بسيادة القانون، وعلى الرغم من ثبات الدرجة، فقد تراجعت الكويت مركزاً واحداً على المستوى العالمي لتكون في المرتبة (53 من أصل 143 دولة)، مقارنة بالمرتبة (52 من أصل 142 دولة) في عام 2024، وذلك نظراً لانضمام دول جديدة ضمن الدول التي يقيسها المؤشر في عام 2025 مما يترتب عليه ازدياد عددها وتغير ترتيب دولة الكويت بينها.

وتجدر الإشارة إلى أن الدرجة المنشورة لمؤشر سيادة القانون (0.58 من أصل 100) لا تُستخدم في احتساب مؤشر مدركات الفساد (CPI)، وإنما تعتمد منظمة الشفافية الدولية على درجات الخبراء فقط في العوامل الفرعية الأربعة التابعة للمؤشر الرئيسي "غياب الفساد"، والتي لا تُنشر للعموم، وتقوم منظمة مشروع العدالة العالمية بتزويد منظمة الشفافية الدولية بهذه الدرجات، ليتم تحويلها إلى مقياس من (0 إلى 100) وفقاً لمنهجية مؤشر مدركات الفساد، وقد بلغت درجة دولة الكويت المستندة إلى هذا المصدر (47 من أصل 100).

الفصل السادس

الدعم المؤسسي

أولاً: التدريب

إن من أهم متطلبات بناء قدرات موظفي «نزاهة» وتأهيل العاملين في الجهات الحكومية وأصحاب الاختصاص وطلبة كليات القانون، تنفيذ البرامج التدريبية في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وتقديمها لمختلف الجهات الحكومية. وقد حرصت «نزاهة» على تصميم هذه البرامج وتقديمها وفقاً لاحتياجات تلك الجهات، بما يضمن رفع مستوى الوعي وتطوير المهارات المهنية ذات الصلة. وجاء تفصيل البرامج التدريبية على النحو التالي:

1 - تدريب موظفي «نزاهة» (محلي / خارجي)

بلغ إجمالي البرامج التدريبية التي شارك فيها موظفي «نزاهة» أو تم تنفيذها خلال الموسم التدريبي 2025-2026 عدد (119) برنامجاً تدريبياً، بإجمالي عدد (280) مشاركاً ويوضح الجدول رقم (8) عدد البرامج والمشاركين في الأنشطة التدريبية المحلية والخارجية.

الجدول (8) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتم تنفيذها في الموسم التدريبي 2025-2026

م	البرامج	عدد البرامج التدريبية	عدد المشاركين
1	البرامج التعاقدية	11	89
2	البرامج الفردية	96	177
3	البرامج الخارجية	12	14
	الإجمالي:	119 برنامجاً تدريبياً	280 مشاركاً

2 - البرامج التدريبية والتوعوية المقدمة للجهات الحكومية

بلغ إجمالي البرامج التدريبية المقدمة للجهات الحكومية (27) برنامجاً تدريبياً، وتمثل هذه البرامج التدريبية والمحاضرات التي نفذتها «نزاهة» للجهات الحكومية في مجالات النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وتشمل التعريف بدور «نزاهة» في مكافحة الفساد وقوانين حق الاطلاع على المعلومات وتعارض المصالح ومدونه السلوك الوظيفي والحوكمة، ويوضح الجدول رقم (9) البرامج التدريبية والمحاضرات وورش العمل للجهات الحكومية.

الجدول (9) البرامج التدريبية والمحاضرات وورش العمل المقدمة للجهات الحكومية خلال الموسم التدريبي 2025-2026

م	البرامج التدريبية والمحاضرات وورش العمل	عدد البرامج	عدد الجهات	عدد المشاركين
1	محاضرات وبرامج تدريبية للجهات الحكومية بناء على طلبها	23	13	1066
2	برنامج نزاهة الوطني المتكامل لمكافحة الفساد	1	8	23
3	البرنامج التدريبي / مدونة السلوك الوظيفي وقوانين تعزيز النزاهة والشفافية بالقطاع العام	3	16	353
	الإجمالي:	27 برنامجاً	37 جهة	1442 مشاركاً

3 - التدريب الميداني للطلبة

استكمالاً لدور «نزاهة» في منظومة التدريب، فقد أطلقت برامج التدريب الميداني لطلبة جامعة الكويت - كلية الحقوق، وكلية القانون الكويتية العالمية. ويوضح الجدول رقم (10) عدد برامج التدريب الميداني التي تم تنفيذها في الفصل الدراسي الأول من العام 2025-2026 وذلك على النحو التالي:

الجدول (10) برامج التدريب الميداني المنفذة خلال الموسم التدريبي 2025-2026

م	البرامج	الفترة	عدد المشاركين
1	التدريب الميداني لطلبة كلية الحقوق للفصل الدراسي الأول 2025/2026	25 سبتمبر 2025 11 ديسمبر 2025	55
2	التدريب الميداني لطلبة كلية القانون الكويتية العالمية للفصل الدراسي الأول 2025/2026	14 سبتمبر 2025 7 ديسمبر 2025	14
	الإجمالي:		69 مشاركاً

حيث شملت البرامج التدريبية الموضوعات التالية:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآلية الاستعراض ودور الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» على الصعيد الدولي.
- قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».
- مدونة السلوك الوظيفي.
- الحوكمة المؤسسية.
- التعرف على جرائم الفساد.
- استعراض جرائم الفساد الأكثر شيوعاً - تطبيقات عملية.
- التحقيقات وجمع الأدلة والإجراءات المتعلقة بها.
- كيفية إعداد مذكرات التصرف في البلاغات.
- رصد جرائم الفساد وحماية المبلغين.
- نظام الذمة المالية.
- العقود بأنواعها.

- القانون الإداري، وقانون حق الاطلاع على المعلومات، والذكاء الاصطناعي القانوني.
- أخلاقيات مهنة المحاماة، والوقاية من الفساد (مخاطر الفساد في العمل القانوني).
- الفساد الرقمي (الأمن السيبراني).

4 - مشروع تدريب الطلبة الفائزين

تم تدريب عدد (2) من الطلبة الفائزين من كلية القانون الكويتية العالمية خلال الفترة من 3 إلى 21 أغسطس 2025.

ثانياً: التعيين

تم إعداد خطة التعيينات للدرجات الشاغرة الجديدة في «نزاهة» استناداً إلى احتياجات جميع القطاعات من حيث الخبرات والتخصصات المطلوبة، ومدى حاجة الوظائف إليها، وذلك بهدف ضمان أعلى درجات الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في عمليات الإعلان والاختبار والتعيين في «نزاهة». ويأتي ذلك اتساقاً مع متطلبات قانون حق الاطلاع على المعلومات بشأن أهمية الإعلان عن الوظائف الشاغرة، وبيان شروط وضوابط التعيين فيها، بما في ذلك الإعلان عن نتائج الاختبارات والمقابلات الشخصية للمقبولين. كما تؤكد «نزاهة» حرصها في إجراءات التعيين وشغل الوظائف على إجراء اختبارات متخصصة، واختبارات للقدرات الشخصية، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية، فضلاً عن تحديد التخصص المناسب لكل متقدم قبل بدء عمليات الاختبار، وذلك لضمان خضوع كل متقدم للاختبارات التي تتناسب مع تخصصه، وبما يعزز كفاءة عملية التوظيف ومواءمتها للمعايير المهنية المعتمدة.



نـزاهة Nazaha



الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority



@nazaha_gov_kw



www.nazaha.gov.kw





نزاہة Nazaha

Annual Report

2025/2026

1 April 2025 – 31 March 2026





His Highness

Sheikh Meshal AL-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah

The Amir of the State of Kuwait

May Allah Protect Him



His Highness

Sheikh Sabah Khaled Al-Hamad Al-Sabah

The Crown Prince of Kuwait

May Allah Protect Him

Index

Vision and Mission of Kuwait Anti-Corruption Authority “Nazaha”	15
PREFACE	17
INTRODUCTION.....	19
Part One: Overview of “Nazaha”	23
Part Two: Kuwait Integrity and Anti- Corruption Strategy (2019-2025) and Kuwait Anti-Corruption Authority’s Strategy	29
Part Three: Activities and Achievements of Kuwait Anti-Corruption Authority According to its Terms of Reference	45
- Chapter One: Corruption Detection and Investigation	47
- Chapter Two: Financial Disclosures	61
- Chapter Three: International Cooperation	71
- Chapter Four: Laws and Legislations	85
- Chapter Five: Prevention of Corruption	89
- Chapter Six: Institutional Support	107

Figures Index

Figure 1: Nazaha's Organizational Structure	28
Figure 2: Percentage of KIACS initiatives completion by entity	39
Figure 3: Distribution of complaints and reports during the period of this Report	49
Figure 4: Number of reports received by Nazaha by source, during the period of this Report	50
Figure 5: Number of reports received by Nazaha by source, pursuant to the last five fiscal years	51
Figure 6: Distribution of reports according to whistleblower's entity during the period of this Report	51
Figure 7: Distribution of reports including suspicions of corruption or violations during the period of this Report	52
Figure 8: Reports that included suspicions of corruption or violations during the period of this Report	52
Figure 9: Reports acted upon during the reporting period	53
Figure 10: Reports addressed in the last five fiscal years	53
Figure 11: Public Prosecution's actions and competent courts' verdicts regarding the reports referred thereto by Nazaha	55
Figure 12: Number of cases monitored in the last five fiscal years	56
Figure 13: Number of judicial police operations by entity during the period of this Report	57
Figure 14: Comparison of the number of judicial seizures in the last five fiscal years	57
Figure 15: Number of protection requests during the period of this Report	58
Figure 16: Types of protection requests received	58
Figure 17: Status of protection requests disposed of during the period of this Report	59
Figure 18: Percentage of disclosures received by Nazaha by type (cumulative total)	63
Figure 19: Percentage of disclosures received by Nazaha by type during the period of this Report	64
Figure 20: Number of disclosures received by Nazaha by type in the last five fiscal years	65

Figures Index

Figure 21: Number of disclosures received by Nazaha according to deadlines.....	65
Figure 22: Number of disclosures received according to deadlines in the last five fiscal years	66
Figure 23: Number of disclosures received according to the five top job descriptions	66
Figure 24: Number of disclosures received according to the entities to which the persons included are affiliated	67
Figure 25: Number of disclosures that were not submitted within the deadline in the last five fiscal years	68
Figure 26: Number of disclosures examined in the current and cumulative periods	70
Figure 27: Number of disclosures examined in the last five fiscal years	70
Figure 28: States' steps and procedures to review their implementation of the UN Convention	76
Figure 29: Eight Sources of the Corruption Perceptions Indexes upon which the State of Kuwait's ranking is based	101
Figure 30: indicates Kuwait's scores and global ranking on CPI from 2012 (the base year) to 2025	102

Tables Index

Table 1: Report referred to the public prosecution during the reporting period	54
Table 2: Cases monitored and referred to the Public Prosecution, with the type of crime, during the period of this Report	56
Table 3: Number of decrees, laws and resolutions published in (Al-Kuwait Al-Yaum)	69
Table (4): Recommendations Issued During the First Review (2010–2015)	77
Table (5): Results of the Draw at the First Meeting of the Implementation Review Group for the Arab Convention Against Corruption	83
Table 6: Kuwait's score in the eight sources on which the index score is based for the years 2024 and 2025	103
Table 7: Main factors of the Rule of Law Index for 2024 and 2025	105
Table (8) training programs participated in and implemented in 2025/2026 training season	109
Table 9: training programs, lectures, and workshops for government entities implemented in the 2025-2026 training season	109
Table (10): field training programs implemented during the 2025-2026 training season	110

Vision and Mission of Kuwait Anti-Corruption Authority “Nazaha”

Vision



To become a trusted authority promoting a society, characterized by integrity and sustainable development.

Mission



Our mission is to collaborate with all national partners to combat corruption through awareness, prevention, and detection.

PREFACE

In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon Prophet Muhammad and upon all his family and companions.

I am pleased to present the Annual Report of Nazaha for the year 2025/2026. This report embodies the accomplishments and efforts achieved within the framework of the legal mandates prescribed for Nazaha, representing a practical translation of its vision to instill values of integrity and transparency, protect public funds, and enhance institutional trust.

Throughout this year, Nazaha continued to fulfill its national role in preventing and combating corruption. This was achieved through the direct exercise of its mandates in receiving, examining, and investigating reports, and referring those involving suspicions of corruption to the competent judicial authorities. Additionally, Nazaha remained dedicated to monitoring financial disclosure statements, implementing awareness and educational programs, and developing institutional frameworks in line with international best practices and standards.

Nazaha has also been keen to strengthen cooperation and coordination with relevant local, regional, and international entities. This stems from our firm belief that combating corruption is a shared responsibility that requires the integration of roles and concerted efforts, contributing to the journey of institutional reform and the consolidation of good governance principles.

The achievements realized would not have been possible without the grace of Allah first, and then the continuous support of our wise political leadership, represented by His Highness Sheikh Meshal Al-Ahmad Al-Jaber Al-Sabah, the Emir of the State of Kuwait—may Allah protect and preserve him—and His Highness the Crown Prince Sheikh Sabah Khaled Al-Hamad Al-Sabah—may Allah protect him. We also acknowledge the constructive cooperation from other government entities and the sincere efforts of our national cadres, who work with high dedication and responsibility.

In presenting this report, we reaffirm the commitment of Nazaha to carry out its mission with full resolve, neutrality, and independence. Our primary focus remains the protection of public funds and the preservation of the state's resources, while fostering a national environment built on integrity and the rule of law.

And Allah is the Giver of success.

Abdulaziz Abdullatif Al-Ibrahim
President of the Anti-Corruption Authority

INTRODUCTION

The danger of corruption is not limited to its various forms and manifestations; rather, corruption is a fundamental problem facing development. It is not merely a waste of resources, but the cause of infrastructure collapse, environmental destruction, and the abuse of power. Furthermore, corruption is one of the primary means of undermining and destroying societies through its negative impact on all aspects of life. It erodes the framework of religion and ethics, violates the principles of justice and equal opportunity, and cripples all sustainable development efforts.

For its part, Nazaha has been keen to develop plans and strategies that ensure the mitigation of corruption's harm, the drying up of its sources, the promotion of public anti-corruption awareness, and the creation of an environment conducive to its elimination.

Perhaps the most prominent achievement Nazaha has been—and remains—committed to is increasing the completion rates for the targets of the Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (KIACS). In this regard, statistics indicate a noticeable improvement in the performance rates of most entities involved in implementing the strategy's pillars, with a completion rate of (90.4%).

Nazaha has also worked to increase the effectiveness of the anti-corruption legislative framework. This was achieved through contributing to the issuance of Decree-Law No. (69) of 2025, amending certain provisions of Law No. (2) of 2016 regarding the establishment of Nazaha. Published in the Official Gazette on 25 May 2025, this amendment strengthened the legal framework for organized cooperation between entities specialized in combating corruption. Additionally, Decree-Law No. (79) of 2025 regarding international judicial cooperation in criminal matters was issued and published in the Official Gazette on 6 July 2025. This law supports mechanisms for international judicial cooperation in criminal cases, particularly cross-border corruption cases.

Given the importance of the financial disclosure statement system, Nazaha has developed its automated systems to ensure that those subject to the law can submit their statements easily. These updates also facilitate the verification of compliance and accelerate the pace of audits. Nazaha's efforts have resulted in a financial disclosure receipt rate of nearly (99.6%) of the total number of individuals required to submit.

Nazaha has not overlooked the importance of prevention and awareness in combating corruption and drying up its sources. Consequently, it has intensified workshops, seminars, and awareness campaigns targeting both specific groups and the public.

INTRODUCTION

Recognizing the importance of keeping pace with international standards and developing collaborative mechanisms to reduce the gravity of corruption crimes, Nazaha has built an in-depth understanding of international indicators. By monitoring, analyzing, and tracking scores, Nazaha seeks to objectively diagnose the implications of these reports and apply their findings to the local context to identify strengths and areas for improvement to reach clear findings and recommendations that help formulate actionable plans through KIACS.

As part of activating the initiatives of KIACS, Nazaha prepared a manual for assessing and managing corruption risks. This project aims to establish a guide that enables government entities and state-owned companies to identify, assess, and manage the corruption risks they face. It also seeks to develop the capacities of target entities and institutions by training specialized employees to apply the manual within a disciplined and sustainable mechanism. The project included the preparation of a guidance manual and a supporting training guide, alongside the implementation of a practical training program as the fourth and final phase of the project. This program was executed through (4) training workshops in January 2025, with the participation of (56) trainees representing (18) government entities. The workshops targeted leadership, operational managers, and those responsible for implementation to ensure the integration of roles and the sustainability of application.

This report presents—alongside an overview of Nazaha—details of its efforts across all aspects of its work and mandates, accompanied by illustrative and numerical presentations of the data contained herein.

Part One

Overview of “Nazaha”

First: Establishment

Nazaha

Nazaha is an independent and neutral entity established under Law No. (2) of 2016. The law was issued on January 24, 2016, and published in the Official Gazette on February 1, 2016.

The establishment of Nazaha was a direct response to the requirements of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC). Specifically, Article (6) of the UNCAC mandates that each State Party ensure the existence of a body or bodies that prevent corruption. Furthermore, the inclusion of Nazaha within the legislative framework was an essential national requirement, driven by the state's highest interests and the urgent need for a dedicated anti-corruption law.

The formal commencement of Nazaha's operations was marked by the issuance of Decree No. (300) of 2016, which established the Executive Regulations of Law No. (2) of 2016. This decree also outlined the provisions governing financial disclosure.

1) Objectives

Article (4) of the law establishing Nazaha defines its primary objectives as follows:

- A. Establishing the principles of transparency and integrity in economic and administrative transactions to ensure sound management and the optimal utilization of state funds, resources, and properties.
- B. Implementing the United Nations Convention against Corruption (UNCAC), approved by Law No. (47) of 2006, as well as any other approved international anti-corruption conventions and treaties.
- C. Combating corruption, preventing its risks and impacts, prosecuting perpetrators, and confiscating or recovering proceeds resulting from corrupt practices in accordance with the law.
- D. Protecting state agencies from bribery, exploitation, and the abuse of power for personal gain, while preventing mediation and nepotism.
- E. Protecting corruption whistleblowers.
- F. Promoting cooperation and participation with other states and regional and international organizations in the field of anti-corruption.
- G. Enhancing the role of civil society institutions and organizations in combating corruption, educating society on its dangers, and raising awareness of corruption prevention methods.

2) Functions and Competencies

To achieve its primary objectives, Article (5) of the law outlines the specific mandates of Nazaha as follows:

- A. Developing a comprehensive national strategy for integrity, transparency, and anti-corruption; establishing implementation mechanisms, plans, and programs; and monitoring progress with the relevant authorities.
- B. Receiving and reviewing reports, complaints, and information regarding corruption offenses. If a suspicion of a crime is confirmed, Nazaha refers the matter to the competent investigative body.
- C. Receiving financial disclosure statements and forming committees to examine them.
- D. Coordinating with competent bodies to provide protection for whistleblowers.
- E. Notifying relevant authorities to take legal action to terminate contracts where the state is a party, or to withdraw concessions or engagements, if found to be in violation of the law or contract terms.
- F. Monitoring the actions and measures taken by competent bodies to recover funds and proceeds resulting from corruption offenses.
- G. Periodically reviewing legislation and legal instruments related to anti-corruption and proposing necessary amendments to align with international conventions ratified by Kuwait. This includes developing preventive measures and updating anti-corruption mechanisms in coordination with all state authorities.
- H. Coordinating with the Ministry of Foreign Affairs regarding cooperation with regional and international organizations; participating in anti-corruption programs; and representing Kuwait in regional and international forums.
- I. Studying and assessing reports issued by local, regional, and international organizations regarding anti-corruption, reviewing Kuwait's standing within them, and taking appropriate action.
- J. Coordinating with the media to raise public awareness about the dangers of corruption, its practices, its impact, and methods of prevention.
- K. Implementing measures to ensure the participation of civil society organizations in raising awareness about the risks of corruption and expanding the community's role in prevention and anti-corruption activities.

- L. Requesting competent bodies to investigate incidents of financial and administrative corruption, detect violations, and collect related evidence.
- M. Developing databases and information systems and exchanging information with relevant domestic and international agencies in accordance with current legislation.
- N. Requesting competent entities to initiate necessary administrative and civil legal actions.
- O. Referring incidents involving a suspicion of a criminal offense, along with all supporting documentation, to the competent investigative body.
- P. Carrying out any other functions or competencies consistent with Nazaha's purpose that may be assigned to it.

Third: Organizational Structure of “Nazaha”

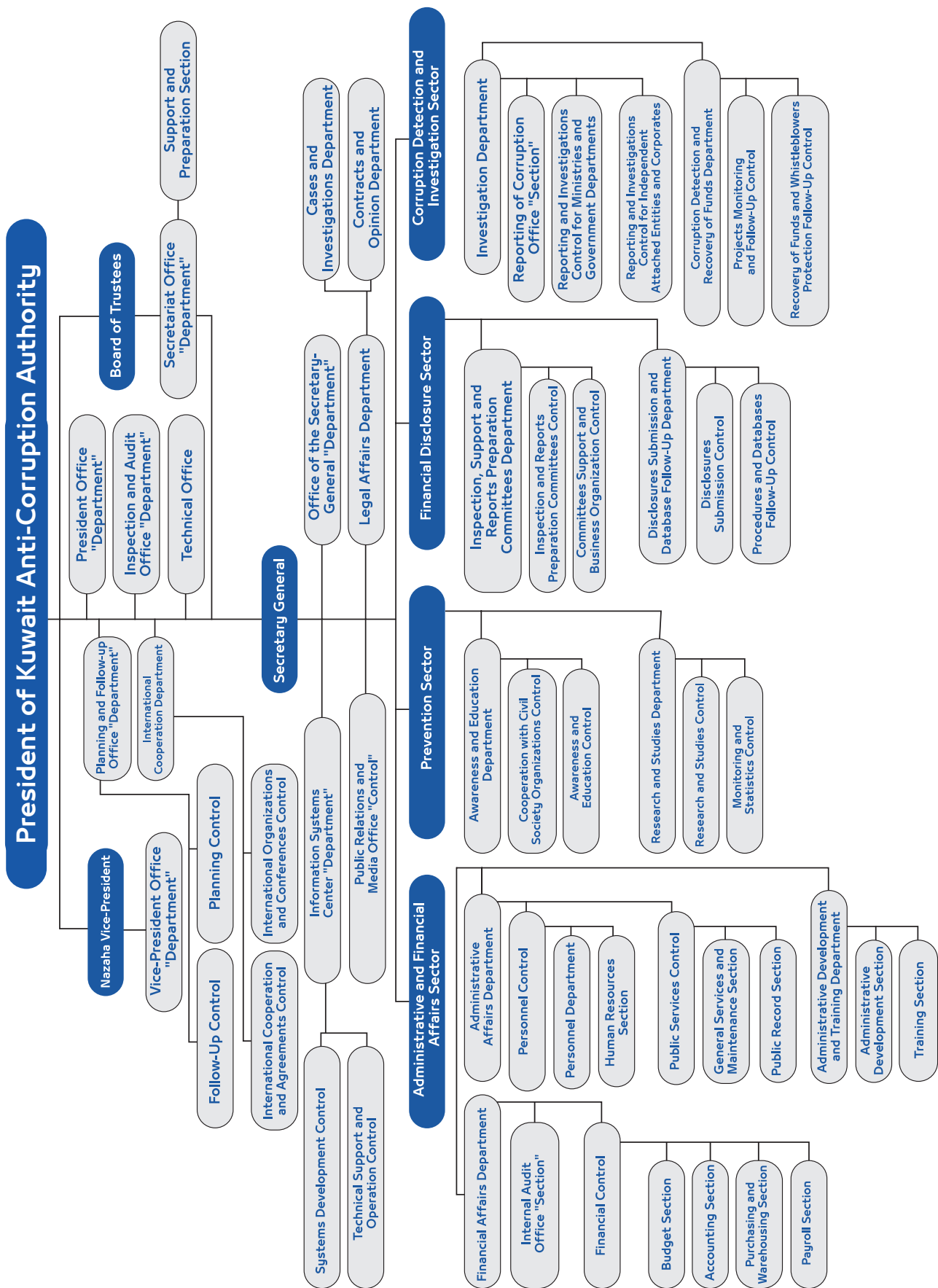


Figure (1) Nazaha’s Organizational Structure

Part Two

Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (2019 - 2025) and Kuwait Anti-Corruption Authority's Strategy

First: Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (2019–2025)

Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (KIACS) was established in response to the aspirations of the Kuwaiti people. It draws inspiration from a value system and ethical virtues deeply rooted in the nation's culture, grounded in the principles and objectives of the Kuwaiti Constitution, and aligned with the State of Kuwait's international obligations. KIACS is distinguished by its specialized scientific methodology and a participatory approach that incorporated high-level national and international expertise, as well as representatives from the public sector, private sector, and civil society. This collective effort reflects a unified commitment to the noble goals for which the strategy was founded, adhering to international standards and best practices. Furthermore, it is consistent with democratic principles, fostering a sense of national ownership that positively impacts its implementation.

The strategy spans a five-year period, from 2019 to 2025. It is built upon four (4) pillars and four (4) main objectives, encompassing thirteen (13) priorities distributed across forty-seven (47) initiatives. Each initiative is based on specific activities, standards, and indicators, and all forty-seven (47) initiatives have successfully entered the implementation phase.

The actual completion rate for the implementation procedures of the strategy reached (90.4%), compared to the target of (100%), as of 31 March 2026.

As KIACS is based on four pillars, progress in each pillar is as follows:

1. First Pillar: Public Sector

The First Pillar focuses on the public sector in its broad sense, which includes the executive, legislative and judicial authorities and the institutions and individuals affiliated therewith. Given the fundamental role of that sector in the national economy, the strategic goal of this pillar is to protect the integrity of the public sector and develop the effectiveness and efficiency of the public services provided thereby within a framework of transparency and accountability.

The estimated percentage of completing the procedures set for implementing the First Pillar is (86%) till 31 March 2026, compared to (77%) for last year.

The most remarkable achievements in this Pillar include:

- Decree-Law No. (69) of 2025 was issued to amend certain provisions of Law No. (2) of 2016 regarding the establishment of Nazaha and the provisions for financial disclosure. These amendments included expanding the definition of illicit enrichment and strengthening the governing legislative framework. The Decree-Law was published in the Official Gazette on 25 May 2025.

- Pursuant to Civil Service Commission (CSC) Resolution No. (18) of 2025, issued in August 2025, the (CSC) adopted the “Guidelines for Government Staff Performance Evaluation Model” to serve as a unified reference framework. The (CSC) has also initiated training programs and introductory workshops to support the readiness of government agencies to implement the guide according to the approved frameworks.
- “Sahel” app received special recognition from the League of Arab States through the Arab Government Excellence Award, held under the patronage of His Highness the Crown Prince of the United Arab Emirates. This recognition was in appreciation of its contribution to supporting digital transformation, improving user experience, and facilitating access to government services via electronic channels.
- Throughout the (KIACS) implementation period, Nazaha continued to develop the methodological framework for managing corruption risks within government agencies. By leveraging the outcomes of consultative meetings with local and international experts and studying relevant reference materials and best practices, Nazaha prepared the National Guide for Assessing and Managing Corruption Risks in the Public Sector. This guide utilizes a unified methodology that considers the nature of institutional work. It builds upon pilot applications implemented in several government agencies to prepare initial records of corruption risks associated with elements of the Code of Conduct, ensuring the proposed methodology aligns with the institutional and operational context of government agencies. Awareness and discussion activities organized by Nazaha, including specialized forums, further contributed to the exchange of expertise and highlighted leading international practices in measuring corruption and managing associated risks.
- To complement the foundational path for the initiative to integrate corruption risk management into the public sector, the training guide for assessing and managing corruption risks was finalized at the end of 2025. This guide supports the readiness of government agencies to transition to implementation phases and build institutional capacity. In light of the achieved methodological and practical outcomes, subsequent phases will focus on promoting gradual implementation, completing the project’s final report, and developing recommendations to expand the scope of application. This ensures the sustainability of the corruption risk assessment and management system across the public sector.

- Nazaha prepared a guidance manual for the preparation of annual reports in accordance with international best practices, thereby enhancing transparency and supporting the commitment of government agencies to the dissemination of information. The manual addresses the requirements for implementing the provisions of Article (5) of the Right to Access Information Law, as well as the mechanisms for preparing annual reports that reflect the performance of government agencies. The manual was published on Nazaha's official website in May 2025.
- Nazaha continues to hold and implement training and awareness programs in coordination with stakeholders to ensure and enhance compliance with the submission of financial disclosure statements. The compliance rate for submitting financial disclosures reached (99.6%), while the percentage of filers whose statements were examined reached (97%) during 2025.
- Nazaha continued the implementation of the "Aadaa" project, which aims to enhance adherence to professional codes of conduct and instill ethics in public service. This is achieved through an institutional accreditation system based on awareness, training, capacity building, and compliance measurement. To date, 28 government agencies have participated in the project, with the number of beneficiaries reaching approximately (65,340) employees. This contributes to the consolidation of institutional values and raises the level of professionalism and efficiency within the government work environment.
- Performance indicators for the internal audit and control system in the public sector showed a marked improvement during the years of the strategy's implementation. According to data and reports from the State Audit Bureau, the percentage of government agencies with an active internal audit function rose from approximately (19%) at the beginning of implementation in the 2019/2020 fiscal year to nearly (72%) in the 2024/2025 fiscal year. This reflects an increased level of adoption and activation of internal audit functions within the government apparatus. Regarding supervisory observations, data indicated that the percentage of recurring observations from the previous year reached (33.8%) in the 2023/2024 fiscal year (925 out of a total of (2,735) observations). This percentage decreased to (24.4%) during the 2024/2025 fiscal year (678 out of a total of 2,778 observations). This decline reflects an improvement in the efficiency of government agencies in addressing and following up on supervisory observations, thereby enhancing the effectiveness of the accountability and governance system in the public sector.
- The Council of Ministers tasked the Civil Service Commission's (CSC) Human Resources Development Center with overseeing the training and qualification of national cadres. Accordingly, the (CSC) conducted a study to establish the "Dawraty" platform—a training hub designed to meet the comprehensive training needs of all government agencies. The (CSC) also developed an integrated vision and action plan, including implementation

timelines and evaluation procedures, while completing the organizational, financial, and technical arrangements for the platform. These efforts are part of developing the institutional framework for training in the public sector.

- During the 2025/2026 training season, the (CSC) monitored the training needs of all government agencies, resulting in training courses and workshops for employees across all categories. Furthermore, the (CSC) adopted specific testing standards for qualifying leadership and supervisory personnel.
- Nazaha contributed to supporting the implementation of this initiative by preparing an awareness study aimed at raising the level of understanding regarding the public employee performance evaluation mechanism in government agencies. This enhances comprehension of the evaluation system and supports the integrity and transparency of its procedures.
- The Civil Service Commission (CSC) prepared and adopted the “Employee Achievement Record” project. This initiative aims to guarantee an employee’s right to document their achievements and will be implemented across all government agencies. The record is linked to the annual performance evaluation process for public employees, as the (CSC) worked on establishing an integrated framework that connects job duties with annual evaluation results. This contributes to enhancing fairness and transparency while improving institutional performance efficiency.
- The Civil Service Council adopted the “Guidelines for Government Staff Performance Evaluation Model” pursuant to (CSC) Resolution No. (18) of 2025, issued in August 2025. This model serves as a unified reference framework for performance evaluation. Additionally, the (CSC) initiated training programs and introductory workshops to support the readiness of government agencies to implement the guide according to the approved frameworks.
- The number of participating entities in the “Sahel” app increased from 36 to 42 government agencies, and the number of electronic services provided by the application rose from (346) to (491) since its launch. The overall user satisfaction rating for the application in 2025 reached 3.96 out of 5, while the average rating for completed services reached (4.35 out of 5), as compared to the statistics in the fifth annual report of KIACS.
- The number of government entities participating in the “Sahel Business” app reached (18), with approximately (220) electronic services provided through the platform.
- The Civil Service Commission (CSC) implemented specialized training programs on the Code of Conduct for public sector employees. These efforts included the preparation of a certified training curriculum integrated into annual training plans, as well as programs to qualify certified trainers in the field of professional conduct; to date, (18) trainers from various government entities have been certified. To complement the efforts in establishing a supportive

electronic training platform, work is underway to expand the scope of these programs to reach a broader segment of public employees across all job categories, thereby enhancing the efficiency and sustainability of training implementation.

- The Kuwait Institute for Judicial and Legal Studies trained (12) members of the Public Prosecution on “Judicial Values and Traditions,” as well as (60) judges who transitioned from the Public Prosecution to serve at the Court of First Instance on the same subject.
- During the 2025/2026 training season, the Ministry of Interior conducted (26) specialized training courses on the rules of the Code of Conduct, through which more than (700) military and civilian personnel from the Ministry were trained.
- The (CSC) held (45) training workshops with various government entities to provide training on the Commission’s circular regarding the guiding performance evaluation table.
- The (CSC) prepared a simplified public services guide for the general public, covering (19) services provided by 5 government entities, with follow-up work continuing for the remaining entities.

2. Second Pillar: Private Sector

The Second Pillar focuses on the private sector, encompassing all national and foreign entities established and operating within the State of Kuwait for commercial profit. Given that the private sector is often vulnerable to corruption risks, particularly bribery—either as an instigator or a victim—it requires specific attention within any strategy designed to promote integrity and combat corruption. The strategic objective of this pillar is to encourage the private sector to contribute to the promotion of integrity and the fight against corruption. This effort runs parallel to the importance of the private sector in supporting government activities aimed at creating an investment environment that attracts capital, stimulates economic activity, and diversifies sources of national income.

The estimated completion rate for the implementation of the Second Pillar procedures reached (95%) as of 31 March 2026, compared to (88%) last year. Key highlights of the progress made within this pillar include:

- Following the issuance of Ministerial Resolution No. (159) of 2023 regarding the professional capacity development of auditors, which regulates continuous qualification and training mechanisms in line with international education standards, the Ministry of Commerce and Industry (MOCI) signed cooperation agreements with relevant professional bodies. As part of professional development efforts, permanent technical committees were formed to develop accounting rules and auditing manuals and to keep

pace with international developments. Regarding oversight and inspection, judicial police powers were granted to several (MOCI) employees. Their training continues in cooperation with professional bodies to enhance the effectiveness of inspections on auditors and ensure violations are handled according to approved legal frameworks. Through these judicial police powers, two violations were recorded following inspections of the 113 registered auditing firms.

- (MOCI) approved its organizational structure, which resulted in the restructuring of the Auditors Section. It has now been elevated to the level of the "Budgets and Auditors Department," which oversees a "Control Department" in addition to two specialized sections. This reflects the evolution of the regulatory and organizational role in the field of accounting audits.
- (MOCI) issued Ministerial Resolution No. (159) of 2025, amending Resolution No. (180) of 2020 regarding the issuance of regulations for the professional practice of accounting and auditing firms.
- (MOCI) issued Ministerial Resolution No. (150) of 2025 regarding the formation of the "Permanent Technical Committee for Establishing Accounting Rules and Auditing Manuals." This committee is tasked with establishing professional codes of ethics for auditors and periodically reviewing accounting rules and principles as stipulated in its founding resolution.
- (MOCI) issued several ministerial resolutions regarding the monitoring of auditors' work, including Resolution No. (149) of 2025 regarding the formation of the Auditors' Registration Committee, and Resolution No. (152) of 2025 regarding the formation of a committee to investigate violations attributed to auditors.

3. Third Pillar: Society

The Third Pillar focuses on society, which includes citizens, residents, and all non-profit civil society entities. Media outlets are also included here due to their close connection to the objectives of this pillar, regardless of whether they belong to the public or private sector. The strategic goal for this pillar is to empower society to contribute to building a culture that embraces integrity and opposes all forms of corruption.

The estimated completion rate for the implementation procedures of the Third Pillar reached (96%) as of 31 March 2026, compared to (86%) last year. Key highlights of the progress made within this pillar include:

- Nazaha has provided support to numerous civil society initiatives in the field of community oversight since the launch of the coordination and cooperation mechanism; the number of supported initiatives has reached (38). These initiatives focus on promoting integrity and transparency and empowering

various segments of society, particularly youth and students, to contribute to community oversight. Efforts also include raising awareness about the risks of corruption and financial crimes, and promoting integrity in relevant public fields. This support assists government entities in performing their oversight roles according to approved frameworks.

- Nazaha continued to implement awareness campaigns across visual, audio, and print media, as well as social media platforms. This includes the production and broadcast of the "Nazaha Podcast" to raise awareness of (KIACS) and its relationship with the Kuwait Vision 2035 and the United Nations Convention against Corruption (UNCAC).
- Nazaha continued to implement the BANKEE project, in cooperation with the National Bank of Kuwait (NBK) and in coordination with the Ministry of Education. This is considered one of the pioneering initiatives in the State of Kuwait to support and supplement basic education curricula. The project aims to spread economic and financial knowledge among students, instill values and concepts related to integrity and transparency, and raise awareness of best economic practices, thereby contributing to the sustainable promotion of financial and behavioral literacy among students.

4. Fourth Pillar: Specialized Bodies

The Fourth Pillar focuses on specialized entities dedicated to promoting integrity and combating corruption, including judicial, oversight, and regulatory bodies in addition to Nazaha. These entities are of paramount importance to the success of any national strategy in this field, given the specific nature of corrupt practices. Such practices are increasingly difficult to prevent, detect, and prosecute due to rapid technological advancements, the enhanced mobility of people and capital across borders, and the ability of corrupt actors to conceal information and protect themselves. The strategic objective of this pillar is to enhance the efficiency and effectiveness of these specialized bodies, while establishing rules and mechanisms to facilitate joint collaboration among all such entities.

The estimated completion rate for the implementation of the Fourth Pillar procedures reached (86%) as of 31 March 2026, compared to (78%) last year. Key highlights of the progress made within this pillar include:

Most notable accomplishments in this Pillar are:

- (KIACS) won the Arab Government Excellence Award in the category of "Best Arab Initiative for Government Work Development." The award was presented under the patronage of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, in cooperation with the General Secretariat of the League of Arab States.

- The second phase of the specialized training program for stakeholder capacity building within the national integrity program was completed. Nazaha implemented several training programs during the first half of 2025, benefiting (23) trainees from (8) government entities.
- In July 2025, Nazaha adopted the updated procedural manual for the corruption detection sector. The manual includes regulatory rules for granting whistleblowers—or those in a similar legal position—stipulated financial rewards for reporting corruption crimes, ensuring procedural integrity and the protection of whistleblower rights.
- In 2023, Nazaha adopted a modern mechanism for rewarding whistleblowers both materially and morally, taking into account confidentiality and protection requirements during the granting of rewards. Within this framework, Nazaha honored a whistleblower in 2021 for reporting corruption crimes. This honors the mechanism for granting whistleblowers financial rewards and moral incentives; the total number of beneficiaries who have received rewards under the provisions of the law since 2020 has reached 2 whistleblowers to 31 March 2026.

The implementing agencies' success in achieving KIACS' initiatives and fulfilling the relevant commitments:

Figure (2) displays the completion rate of national strategy initiatives for each entity. It is noted that the entities with the highest implementation rates for strategic initiatives are Nazaha, followed by the Civil Service Commission (CSC), and then the Ministry of Commerce and Industry (MOCI), followed by the remaining entities. It is also worth noting that Kuwait University, the Private Universities Council (PUC), and the Public Authority for Applied Education and Training (PAAET) participate in the implementation of two national strategy initiatives, while the Ministry of Education participates with them in one of those initiatives.

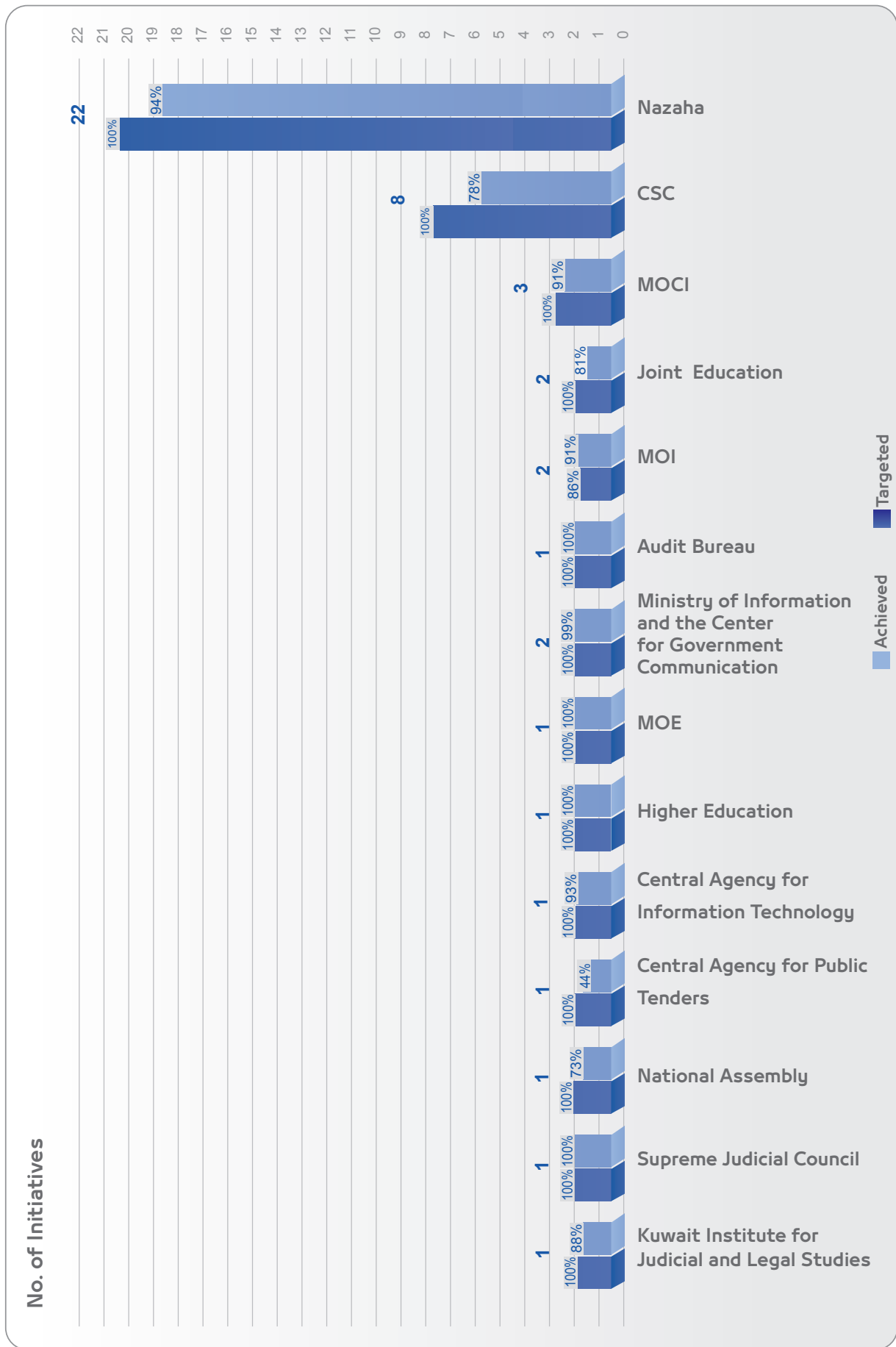


Figure (2) Percentage of KIACS initiatives completion by each entity

Second: Anti-Corruption Authority's Strategy.

Nazaha launched its first internal strategy (2019–2025) to coincide with the Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy. This strategy was designed based on an analysis of external factors to understand the international landscape, drawing on the New Kuwait 2035 vision, the Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (2019–2025), and leading international practices. Additionally, an analysis of influential internal factors was conducted to define Nazaha's scope of work through its establishing law, its executive regulations, and an assessment of its current status.

It is worth noting that Nazaha's strategy includes (47) initiatives. Nazaha is also responsible for implementing (22) initiatives from (KIACS) through its various sectors and work units. The remaining initiatives and projects within Nazaha's strategy focus on building the its capabilities and resources to garner national trust and serve as an exemplary model for the public sector.

Key achievements within Nazaha's strategy include:

- The adoption of the procedural manual based on Law No. (2) of 2016 regarding the establishment of Nazaha and its amendment under Law No. (69) of 2025, which regulates the work of the Corruption Detection and Investigation Sector. This manual aims to unify and organize work procedures across various administrative units within the sector, providing an opportunity to periodically identify and develop procedures to keep pace with changes in the work environment.
- Nazaha continued to follow-up on the enactment of laws relevant to promoting integrity and combating corruption (specifically regarding bribery in the private sector and anti-money laundering/combating the financing of terrorism) in coordination with the relevant authorities in the State.
- Nazaha continued to implement the "Integrated National Integrity Program to Combat Corruption" project. This is considered a supportive track for the national integrity system, focusing on empowering government agencies and oversight bodies to perform their roles in corruption prevention and the promotion of integrity and transparency.
- Nazaha has commenced the project to automate all required electronic integration processes with government systems/agencies through a single platform for applications. This is facilitated by the Information Center's participation in the Central Agency for Information Technology (CAIT) initiative, which provides a unified platform for integration across all government entities in the State of Kuwait.

- The total number of beneficiaries from the governance training program launched by Nazaha reached (85) employees from within Nazaha to 31 March.
- Nazaha continued to prepare and implement media campaigns for individuals subject to the financial disclosure system, alongside ongoing improvements to the procedures for receiving and examining disclosure statements.
- Adoption of the "Guidance Manual on Annual Reports and their Preparation Mechanism," which aims to enhance public disclosure practices and the regular publishing of reports. The manual was published on Nazaha's official website on 22 May 2025.
- Preparation of registers in several government agencies regarding corruption risks linked to elements of the Code of Conduct, serving as a preliminary phase to activating the corruption risk register.
- Completion of the "Corruption Risk Assessment Study" for the most important daily public services provided to citizens and residents, along with the submission of specific recommendations to address these risks.
- Nazaha prepared a report on recommendations resulting from the panel discussion "Practicing Governance to Strengthen Institutions." These recommendations were referred to the competent authorities to serve as a reference in supporting optimal application of governance principles.
- Nazaha prepared a report on the Cyber Security Index.
- Nazaha participated in a visual presentation delivered during the 10th session of the Conference of the States Parties (COSP) to the United Nations Convention against Corruption (UNCAC) titled "The Role of Digital Transformation in Promoting Integrity and Combating Corruption in the State of Kuwait."
- Nazaha issued a study report evaluating the level of compliance among government agencies with the implementation of the Right to Access Information Law for the second phase. This followed an audit of responses from (63) entities based on data available on their websites (voluntary disclosure). Additionally, Nazaha evaluated the remaining (26) entities that did not respond to Nazaha's questionnaire by verifying the availability of voluntary disclosure data in accordance with Item Fifth of the Right to Access Information Law.
- Nazaha finalized the adoption of the guidance manual for evaluating corruption risk management and prepared a specialized training manual for corruption risk assessment. These documents support the readiness of government agencies to transition to implementation phases and build institutional capacity.

- Nazaha launched an automated system for preparing and monitoring the implementation of integrity and anti-corruption strategies. This system aims to simplify preparation and follow-up procedures while facilitating the display and monitoring of strategic performance.
- Nazaha continues to publish reports, knowledge data, and best practices related to anti-corruption for all stakeholders on Nazaha's official website; the number of platform visitors has exceeded (11,200) to 31 March 2026.
- Activation of the internal whistleblowing mechanism through the launch of the "Aadaa" project. This initiative includes an accreditation system based on adopting professional codes of conduct for public employees to achieve compliance with behavioral standards and ethics, creating a work environment characterized by professionalism, efficiency, and productivity within institutional values. Nazaha also raises awareness about internal whistleblowing through "Aadaa," and (13) government agencies have already integrated whistleblowing mechanisms as a mandatory requirement. Furthermore, the Direct Investment Promotion Authority (KDIPA) and the Public Authority for Applied Education and Training (PAAET) have established their own mechanisms guided by the framework prepared by Nazaha.
- Nazaha continues to compile and follow up on recommendations resulting from the first cycle of the implementation review mechanism of Chapters III and IV of the (UNCAC).
- As part of the transition to the forthcoming strategy, 'Nazaha' has commenced implementation of a project to support the preparation of the new National Strategic Framework for Promoting Integrity and Combating Corruption, in collaboration with the United Nations Development Programme (UNDP) and the General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development. This ensures that the new strategic framework is aligned with Kuwait's Vision 2035, national development priorities, and relevant international standards in the areas of governance, integrity promotion and anti-corruption. In November and December 2025, 'Nazaha' organised (11) workshops and meetings, with the participation of (67) national entities and attended by (236) participants from various government bodies, alongside representatives from the private sector, civil society organisations, educational and media institutions, and a number of experts and specialists. The outcomes of the assessment phase were reviewed and discussed, and the key challenges and opportunities, and explored priority strategic directions, thereby supporting the formulation of a vision, objectives and integrated strategic pillars for the coming period. Participants also contributed to the development of proposals for strategic initiatives that reflect the practical needs of the various sectors, reinforce

the principle of shared responsibility, and provide qualitative inputs that will inform the design of initiatives, indicators, and implementation and monitoring mechanisms within the new strategic framework. Nazaha will be responsible for review and refine the proposed projects and initiatives, and finalise the draft of the new National Strategy document, in preparation for its presentation at a dedicated workshop for discussion and approval, leading to its adoption and release in its final form, ensuring a sustainable impact on promoting integrity and combating corruption in the State of Kuwait.

Part Three:

Activities and Achievements of Kuwait Anti-Corruption Authority According to its Terms of Reference

Chapter One:

Corruption Detection and Investigation

Following the issuance of Law No. (2) of 2016 regarding the establishment of the Kuwait Anti-Corruption Authority (Nazaha) and the provisions for financial disclosure, and Decree No. (300) of 2016 issuing its executive regulations, a new era began in addressing what has come to be defined as “corruption crimes.” Nazaha has been granted the necessary powers to handle these crimes with the required professionalism, in cooperation with all competent authorities. The following is an overview of the most significant work performed in this regard:

First: Complaints and Reports Received by Nazaha (Whistleblower Reception Office)

The Whistleblower Reception Office is responsible for dealing with whistleblowers and complaints submitted during the initial stages of reporting. The office verifies that all formal and substantive requirements for accepting a report are met. If these conditions are satisfied, the complaint is recorded in the register of whistleblower reports and assigned a specific tracking number.

It is worth noting that, after study and examination, the Whistleblower Reception Office records complaints that do not initially meet the formal and substantive requirements in a temporary administrative complaints ledger. The head of the office then oversees the verification of these entries and directs them for archiving after a specialized file has been prepared. The classification of reports and complaints during the report period is illustrated in Figure (3).

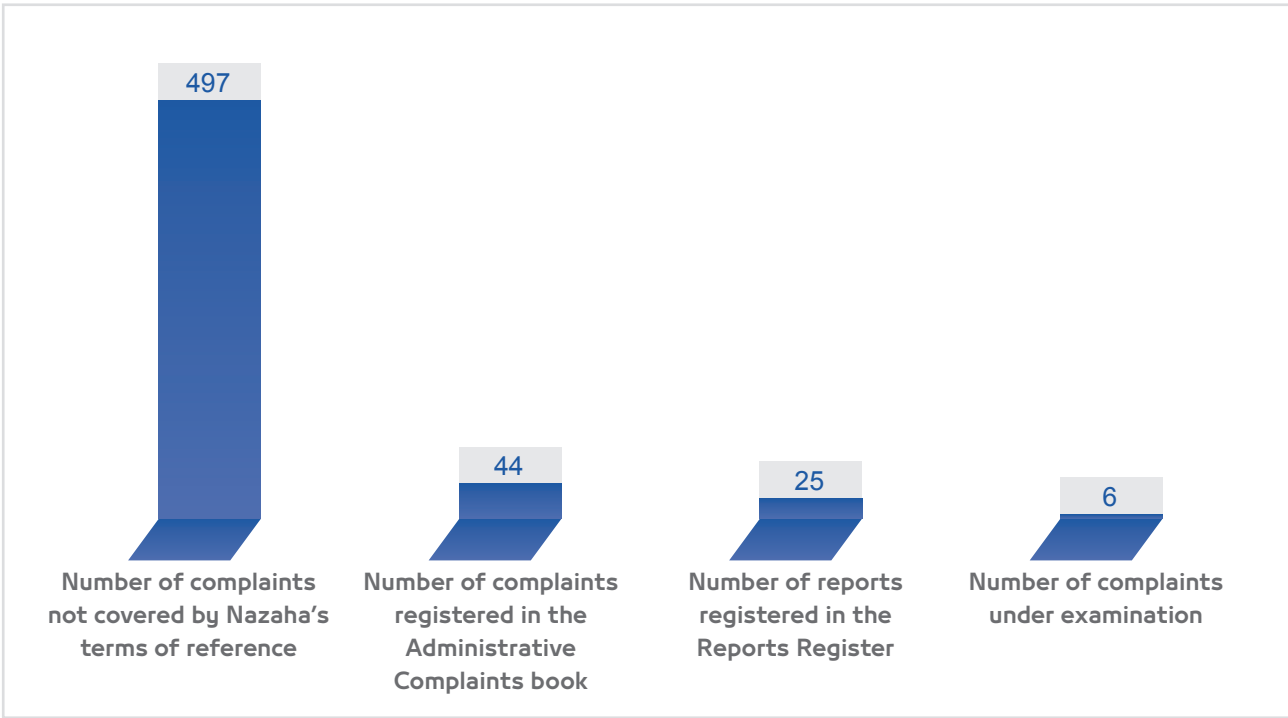


Figure (3) Distribution of complaints and reports during the period of this Report

1. Reports

Chapter Five of Law No. (2) of 2016 regulates the procedures for reporting and the protection of whistleblowers, focusing on facilitating and simplifying the process of reporting corruption crimes while providing all necessary means and guarantees for the safety and protection of whistleblowers. Accordingly, Nazaha receives reports of corruption crimes and collects information and evidence regarding these incidents.

Reporting is defined as the process in which a natural or legal person discloses information regarding a crime, an attempt to commit a crime, the concealment of a crime, the destruction of evidence related to a crime, or a serious financial violation, and submits this information to Nazaha or another authority competent to receive such reports.

Nazaha classifies reports based on their source, the entity with which the reported individual is affiliated, or the specific type of suspicions contained within the report. This systematic classification assists in the further analysis and legal adaptation of the cases.

Nazaha’s classification of reports is as follows:

A) Reports according to their sources

Nazaha examined, reviewed, and collected evidence on the reports submitted, ascertaining the existence of suspicions regarding corruption crimes, including serious financial violations or illicit enrichment. During the period covered by this report, (25) reports were registered. Of these, (22) reports (88%) were submitted by natural persons, as illustrated in Figure (4).

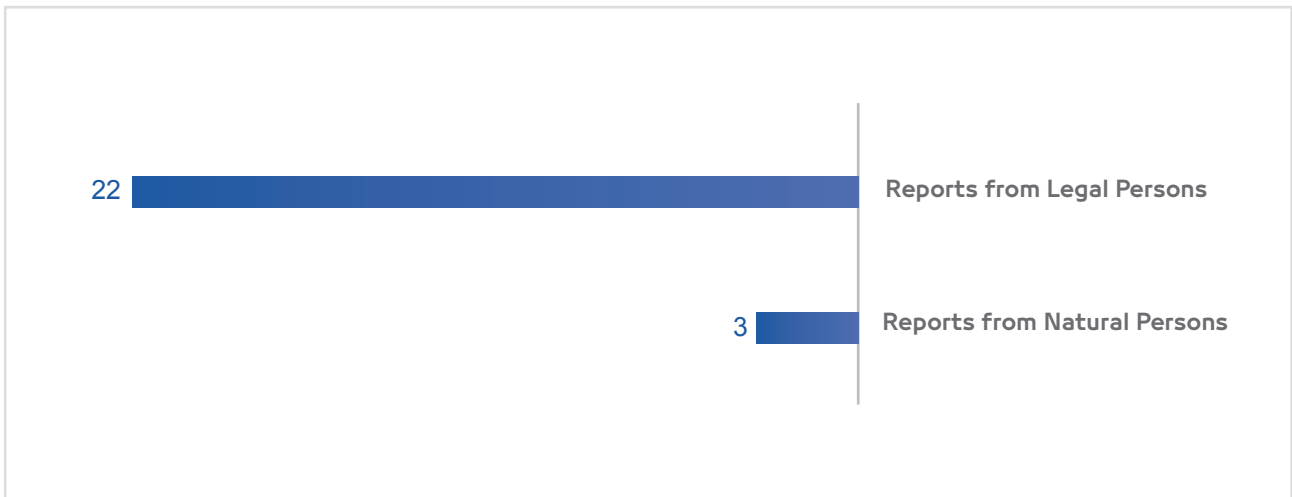


Figure 4: number of reports received by nazaha by source, during the period of this Report

Based on the last five fiscal years, Figure (5) indicates that the reports received by Nazaha are primarily submitted by natural persons. The average number of reports from natural persons was (20), while the average number of reports from legal persons was (8).

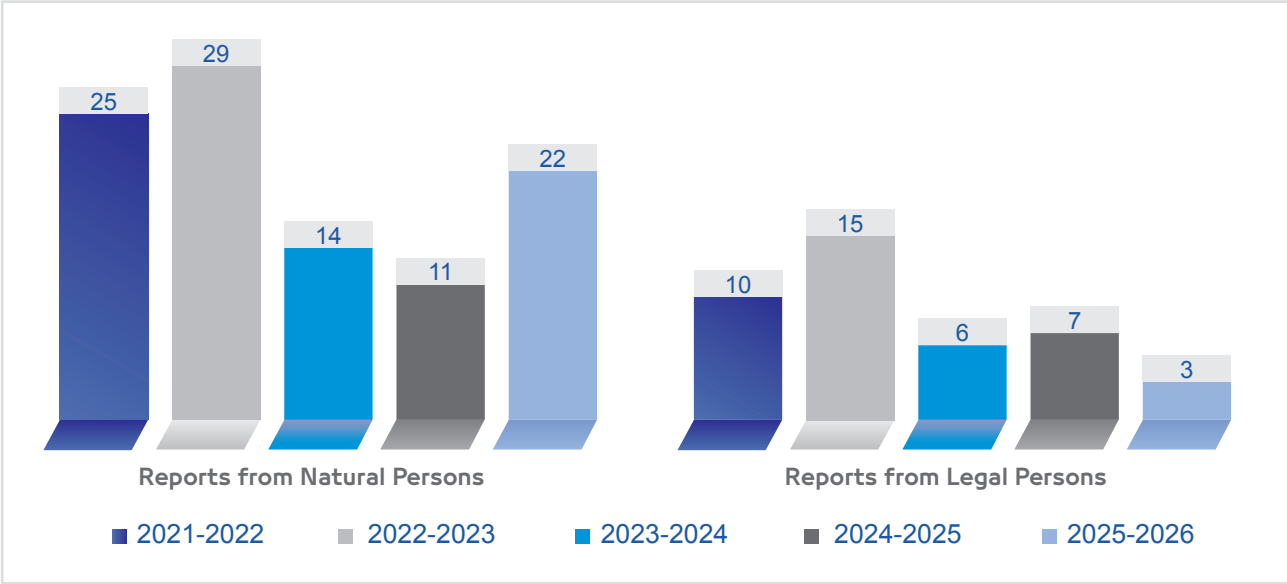


Figure 5: Number of reports received by Nazaha by source, pursuant to the last five fiscal years

B) Reports according to the entity to which the reported person is affiliated

Some of the (25) reports registered with Nazaha involve incidents where two or more entities were involved; consequently, the total number of affiliated entities reached (17). Figure (6) illustrates the distribution of reports according to the entity to which the reported party is affiliated.

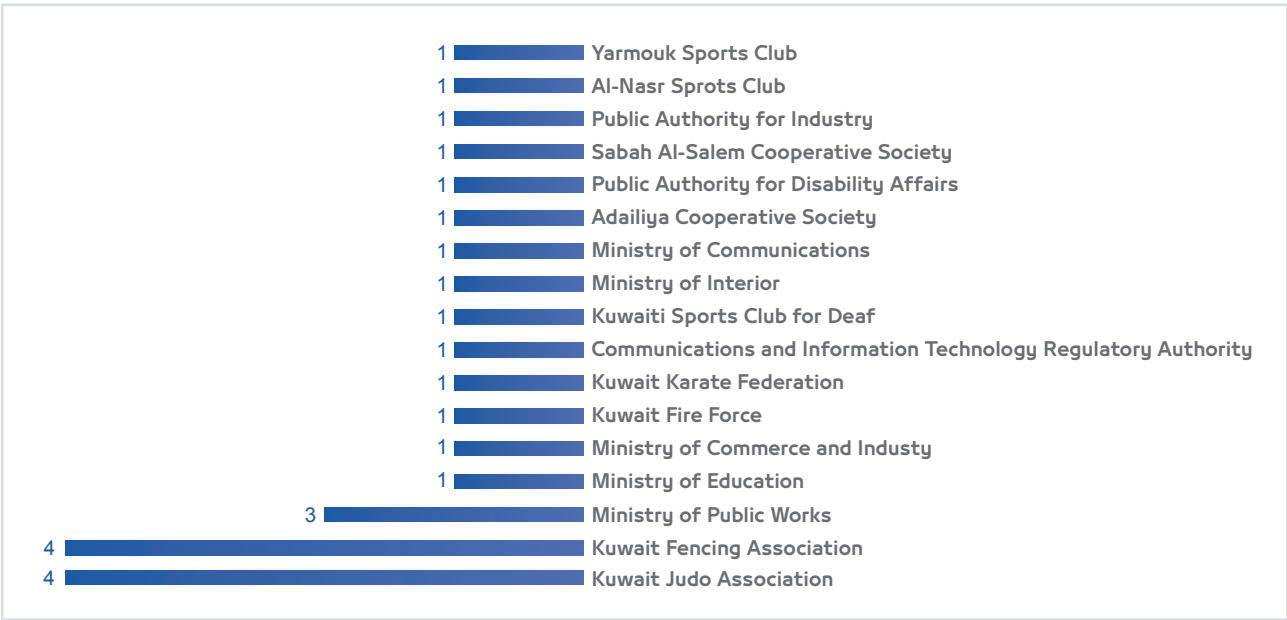


Figure 6: distribution of reports according to the whistleblower's entity during the period of this Report

C) Reports according to the type of suspicions contained therein

Nazaha's role is to verify and collect evidence regarding the commission of corruption crimes, including serious financial violations and illicit enrichment, pursuant to Law No. (2) of 2016 Establishing the Kuwait Anti-Corruption Authority and the provisions related to financial disclosures.

Nazaha registered (25) reports in which corruption is suspected, categorized according to the corruption crimes stipulated in the Law establishing Nazaha. Figure (7) provides a detailed breakdown of these reports; it is important to note that a single report may encompass more than one type of corruption crime.



Figure 7: Distribution of reports including suspicions of corruption or violations during the period of this Report

According to the last five fiscal years, it is noticeable from Figure (8) that the number of reports containing suspicions of corruption is higher than the number of reports that constitute financial or administrative violations; the average number of the former is (27), while the average number of the latter is only (2).

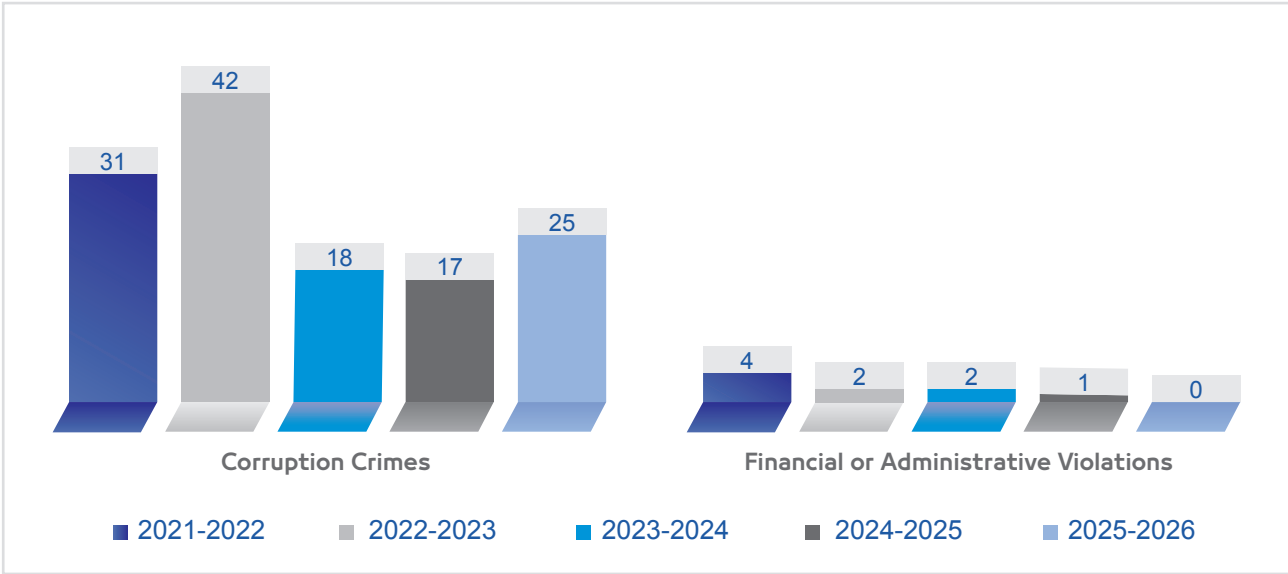


Figure 8: Reports that included suspicions of corruption or violations during the period of this Report

D) Reports Acted Upon

Nazaha has studied and examined the reports submitted to it through investigations, preliminary inquiries, and the collection of evidence. In cases where there is reasonable belief that a suspicion of a corruption crime exists—

including serious financial violations or illicit enrichment—the report is referred to the Public Prosecution or the competent authority. Conversely, if the substantive requirements for accepting a report are not met, the specialized department at Nazaha recommends that the submitted report be filed (closed).

During the reporting period, the number of reports referred to the Public Prosecution reached 12, representing (55%) of the total number of reports acted upon. It should be noted that some of these reports were received by Nazaha in a previous period but were acted upon during this reporting period. Figure (9) illustrates Nazaha’s actions regarding these reports.

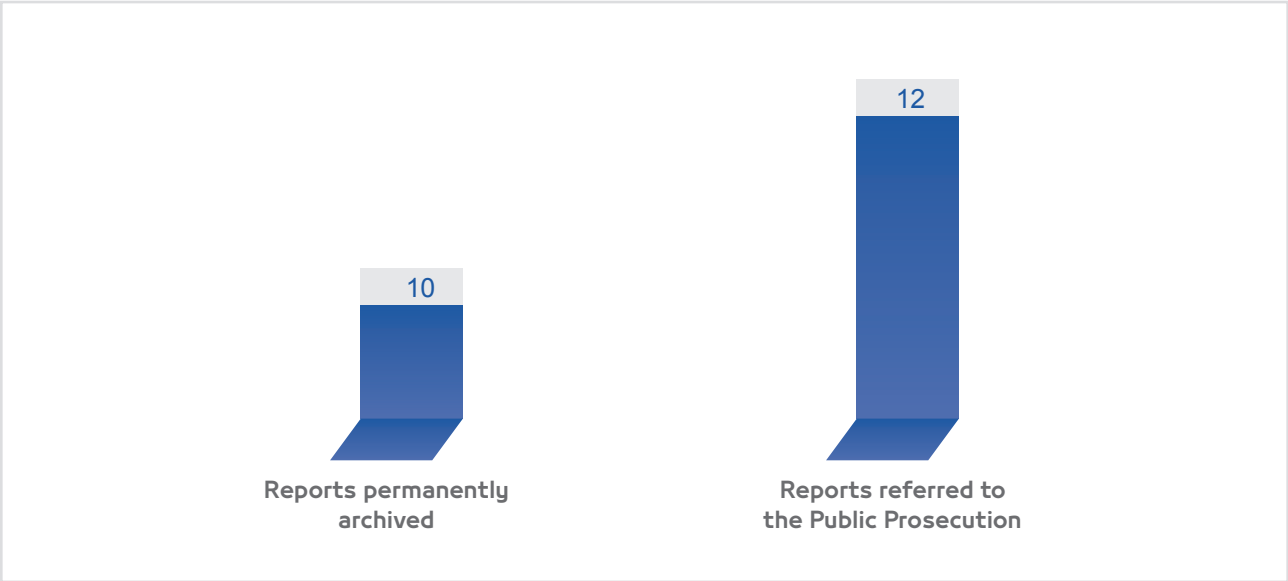


Figure 9: Reports acted upon during the reporting period

Figure No. (10) indicates the reports that were acted upon in the last five fiscal years. The average number of reports referred to the Public Prosecution is (10).

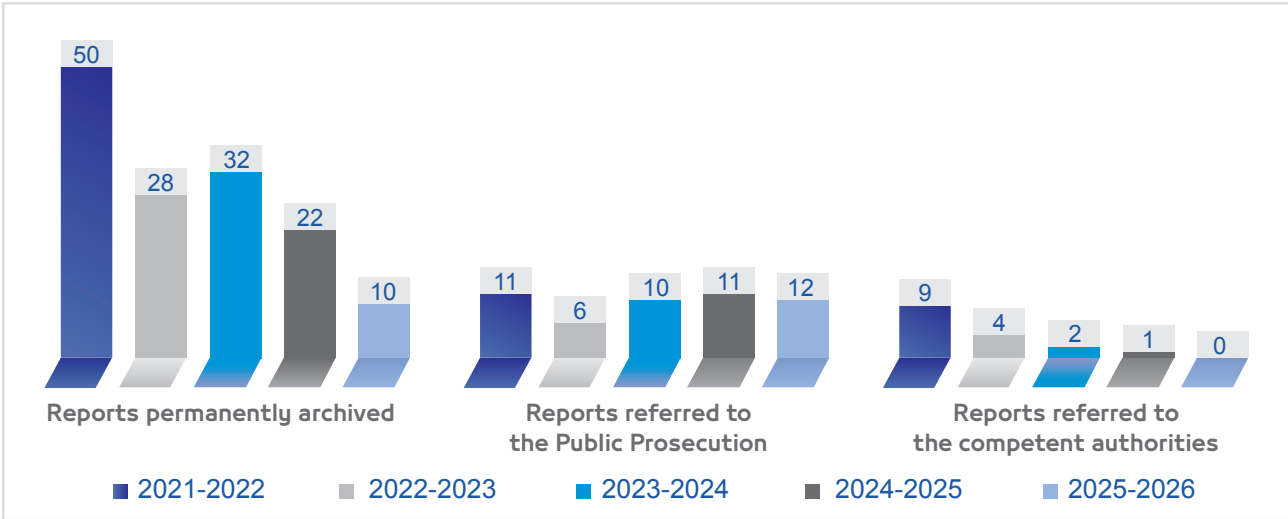


Figure 10: Reports addressed in the last five fiscal years

Reports Referred to Public Prosecution

Article (27) of Law No. (2) of 2016 regarding the establishment of the Kuwait Anti-Corruption Authority states: "With due regard to the provisions of Law No. (88) of 1995 concerning the Trial of Ministers, the Public Prosecution shall have exclusive jurisdiction over the investigation, acting upon, and prosecution of all crimes stipulated in this Law and any related offenses." Accordingly, the reports referred to the Public Prosecution, totaling (12), are detailed in Table (1).

Table 1: Report referred to the public prosecution during the reporting period

Entity	Reasons that the report is referred to PP	No.
Sabah Al-Salem Cooperative Society	- Suspected crime of harming public funds - Suspected conflict of interest	2
Ministry of Public Works	- Suspected crime of forgery - Suspected crimes of embezzlement and facilitating the embezzlement of public funds	2
National Council for Culture, Arts and Literature (NCCAL)	- Suspected crime of harming public funds - Suspected crimes of embezzlement and facilitating the embezzlement of public funds	1
Al-Ardiya Cooperative Society	- Suspected crimes stipulated in Law No. (24) of 1979 regarding Cooperative Societies	1
Kuwait Municipality	- Suspected crime of harming public funds - Suspected crime of forgery - Suspected crime of facilitating the embezzlement of public funds	1
Kuwait Fire Force	- Suspected crime of forgery - Suspected crime of embezzlement of public funds	1
Ministry of Communications	- Suspected crime of harming public funds	1
Environment Public Authority	- Suspected crime of harming public funds	1
Public Authority for Disability Affairs	- Suspected crime of harming public funds	1
Kuwait Judo Federation	- Suspected crime of forgery - Suspected crimes of embezzlement and facilitating the embezzlement of public funds	1
Total		12

The total number of reports that were referred to the Public Prosecution from the date of issuing the Executive Regulations by Decree No. (300) of 2016 to 31 March 2026 amounted to (97) reports. They were dealt with by the Public Prosecution and the competent courts, as indicated in Figure (11)

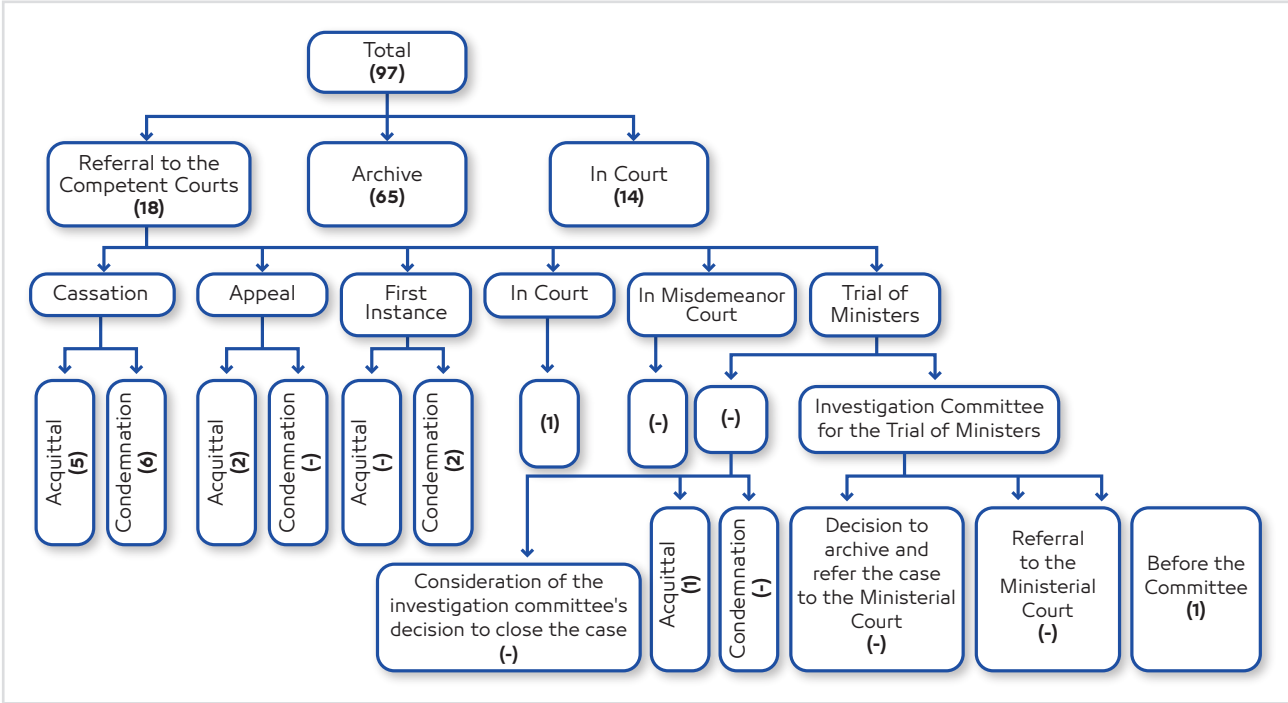


Figure 11: public prosecution’s actions and competent courts’s verdicts regarding the reports referred thereto by nazaha

Second: Monitoring

Pursuant to Article (44) of Chapter IV of Decree No. (300) of 2016 issuing the Executive Regulations of Law No. (2) of 2016, which states: “The Authority shall monitor and study corruption incidents that come to its knowledge by any means, through information and news published in various media outlets in this regard, request investigation into them, and collect documents and facts concerning them for appropriate action,” Nazaha monitored (22) cases during the reporting period, where one case was permanently filed and one case was referred to the Public Prosecution, while (8) monitored cases remain under study, and Table (2) illustrates the monitored cases that were referred to the Public Prosecution, noting that the total number of monitored cases referred to the Public Prosecution since the issuance of Decree No. (300) of 2016 until 31 March 2026 is (18) cases, of which (2) cases resulted in final conviction judgments at all levels of litigation, (1) case is pending before the Misdemeanor Court, (1) case resulted in an acquittal by the Court of Cassation, (2) cases are under investigation and inquiry by the Public Prosecution, (1) case was dismissed by the Ministers’ Trial Committee, and (11) cases were filed by the Public Prosecution.

Table 2: Cases monitored and referred to the Public Prosecution, with the type of crime, during the period of this Report

Entity	Reasons that the report is referred to PP	No.
Public Authority for Sports Kuwait Fencing Association - Sports Club	Suspicion of crimes of forgery, misappropriation and facilitating the embezzlement of public funds	1

Figure No. (12) presents a comparison of the numbers of monitored cases in the last five fiscal years, where the average number of monitored cases was (24) cases.

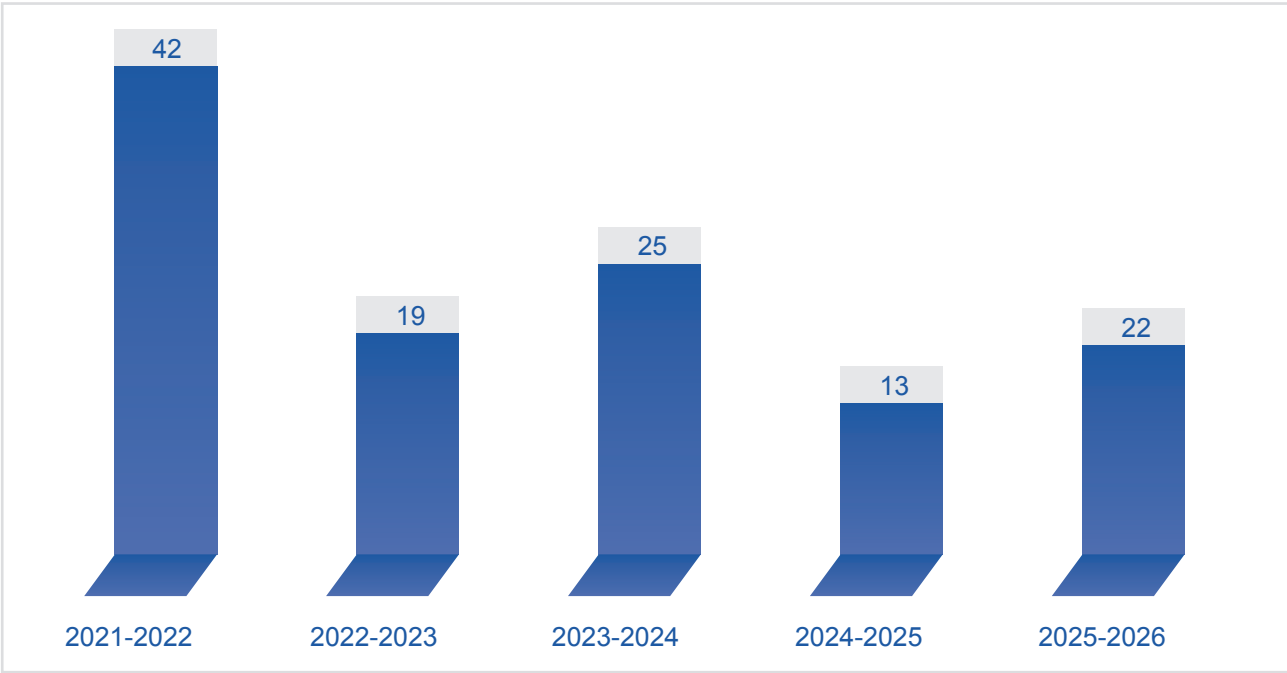


Figure 12: Number of cases monitored in the last five fiscal years

Third: Exercising judicial seizure by entity

Pursuant to Article (14) of Law No. (2) of 2016 regarding the establishment of the Kuwait Anti-Corruption Authority and the provisions for financial disclosure, and based on Resolution No. (260) of 2016 issued on 29 November 2016 in the Kuwait Al-Youm newspaper regarding the granting of judicial seizure to certain Nazaha employees to detect violations and draft reports for crimes stipulated in the Law and its Executive Regulations issued under Decree No. (300) of 2016, Nazaha conducted (24) judicial seizure actions during the reporting period. These actions were distributed across (13) entities, as illustrated in Figure (13). It is worth noting that judicial seizure is a tool granted by the legislator to Nazaha to assist in completing and ensuring the proper investigation of corruption incidents; it is exercised by individuals granted this capacity by a resolution from the President of Nazaha whenever the investigator’s work necessitates it.

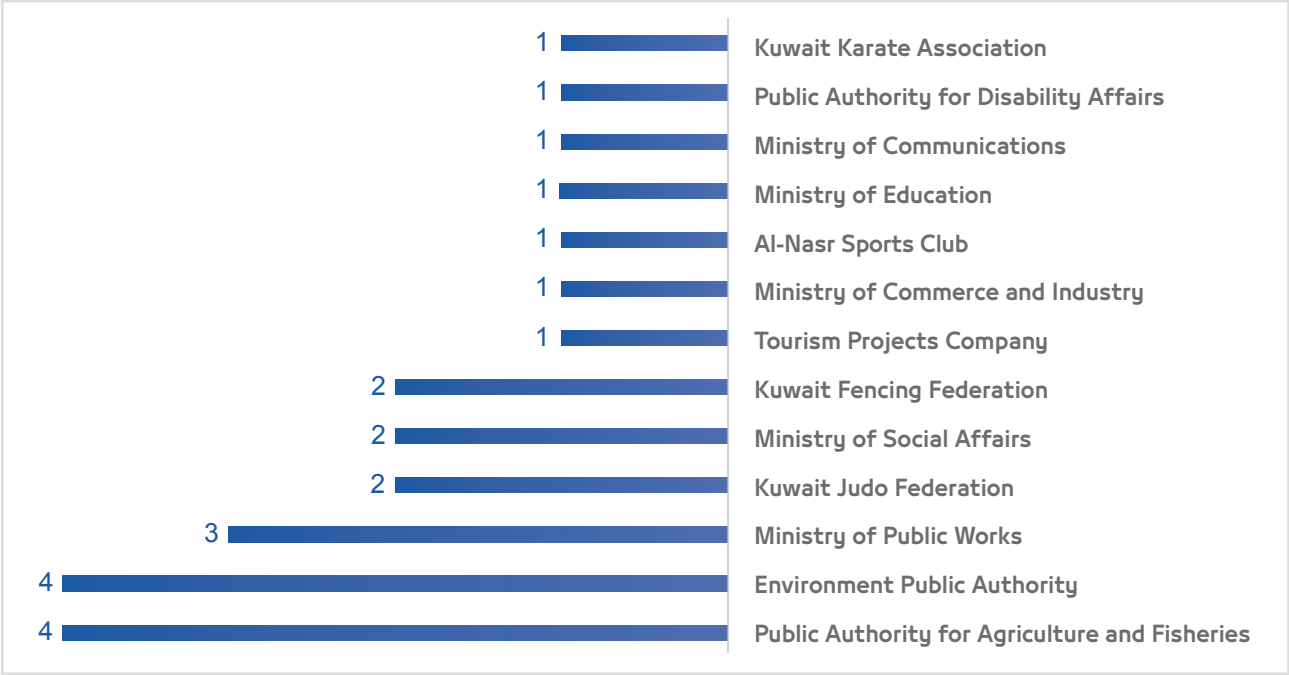


Figure 13: Number of judicial police operations by entity during the period of this Report

Figure (14) indicates the number of judicial seizures in the last five fiscal years; the average number of judicial seizures is (15).

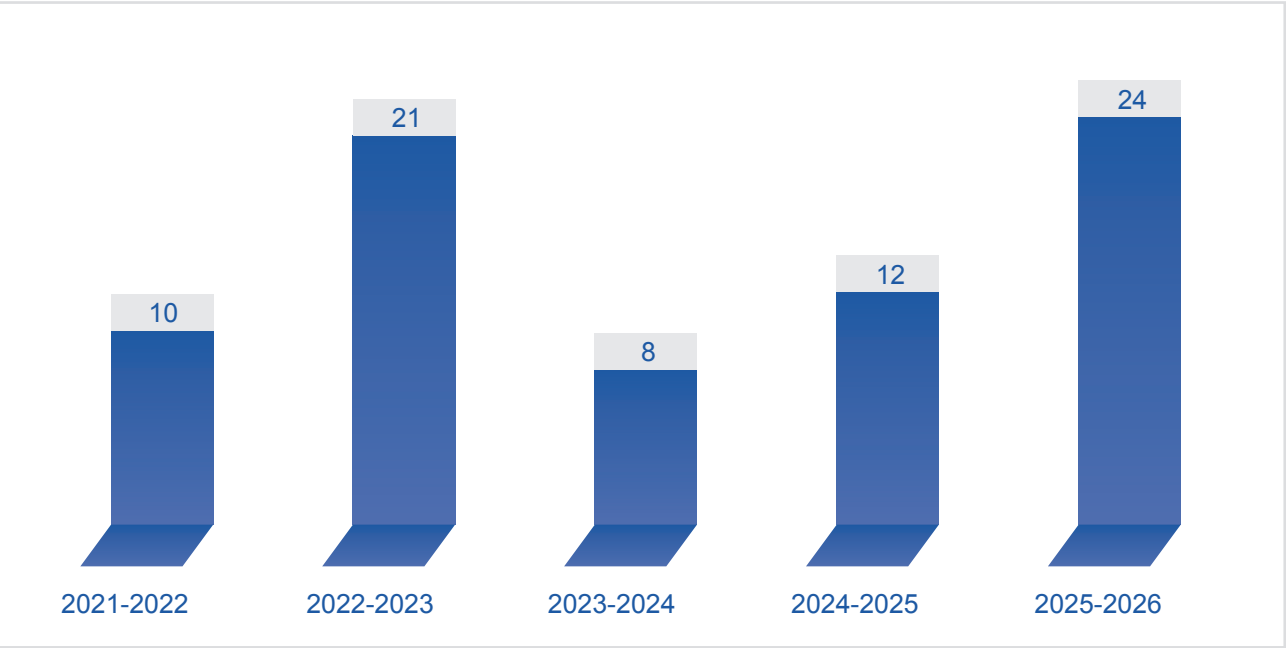


Figure (14) Comparison of the number of judicial seizures in the last five fiscal years

Fourth: Protection of Whistleblowers

Nazaha carried out its powers and tasks related to the protection of whistleblowers from its establishment date until 31 March 2026, by receiving (71) protection requests, of which (22) were granted.

These requests were divided into three forms, as follows:

- 1. Requests for multiple types of protections: (4).
- 2. Requests for administrative and career protections: (55).
- 3. Requests for legal protection: (12).

During the reporting period, Nazaha exercised its competencies regarding protection requests, as illustrated in Figure (15):

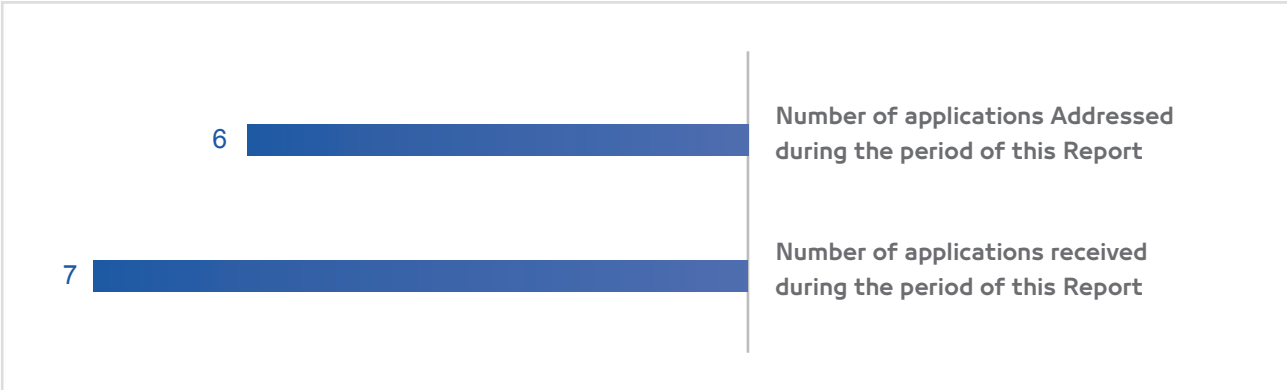


Figure 15: Number of protection requests during the period of this Report

Figure (16) indicates the classification of received protection requests:

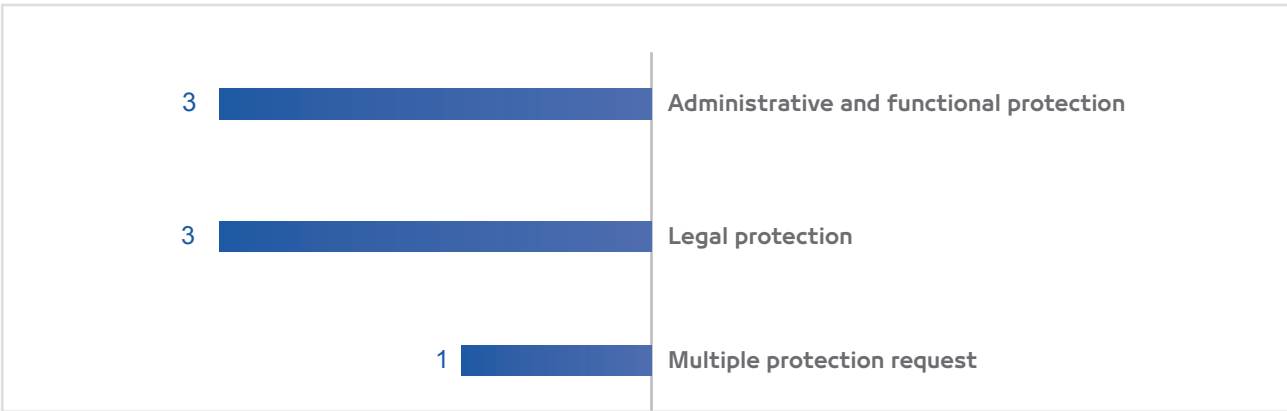


Figure 16: Types of protection requests received

Figure (17) displays the classification of protection requests acted upon during the reporting period:



Figure 17: Status of protection requests disposed of during the period of this Report

Kuwait Anti-Corruption Authority «Nazaha» approved three (3) protection requests for three witnesses, submitted by the Department for Legal Advice and Legislation in connection with the Public Institution for Social Security case No. (CL/2019/000118), filed against the estate of the former Director General of the Department, Fahad Al-Rajaan and others in the British Commercial Court.

Nazaha also rejected three (3) administrative and functional protection requests, as below detailed:

- Rejecting a request for administrative and functional protection submitted against the Ministry of Education, because the reasons and justifications for the protection request are not connected to the report registered with Nazaha.
- Rejecting a request for administrative and functional protection submitted against the Public Authority for Agricultural Affairs and Fish Resources, because the reasons and justifications for the protection request are not connected to the report registered with Nazaha.
- Rejecting a request for administrative and functional protection submitted against the Ministry of Commerce and Industry, because the reasons for providing protection fall outside the timeframe for protection and are not connected to the report registered with Nazaha.

Within the framework «Nazaha» review at protection requests. (19) protections that Nazaha had previously approved in favor of whistleblowers, and others of equivalent status, were terminated: due to the expiration of their grounds, pursuant to the provisions of Article (61) of the Executive Regulations, which stipulates: “Protection begins with the submission of the report, request for information or request for an expert report and ends with the expiration of its grounds. In all cases, protection shall be determined and terminated at the discretion of Nazaha by a reasoned decision or based on a written request from the person beneficiary thereof”.

Chapter Two

Financial Disclosures

According to Chapter IV of Decree No. (300) of 2016, financial disclosure statements constitute one of the main pillars, alongside other tasks, at Nazaha. The indicator for the total receipt of these statements is considered one of the key metrics highlighting Nazaha’s role in promoting integrity and transparency; therefore, Nazaha continues to receive those required to submit financial disclosure statements since the publication of the Executive Regulations of Law No. (2) of 2016.

The following is a breakdown of the most significant work related to financial disclosure statements:

First: Receipt of Financial Disclosure Statements

1. Total Number of Statements Since the Commencement of the Financial Disclosure System (Cumulative Total):

The total number of statements received by Nazaha since the issuance of the Executive Regulations on 13 November 2016 until 31 March 2026 reached a cumulative total of (50,103) statements. Consequently, the percentage of statements received by Nazaha reached (99.6%). These are categorized as follows:

- A- (21,988) First Statement.
- B- (18,269) Statement Update.
- C- (9,846) Final Statement.

Figure (18) illustrates the percentage for each category.

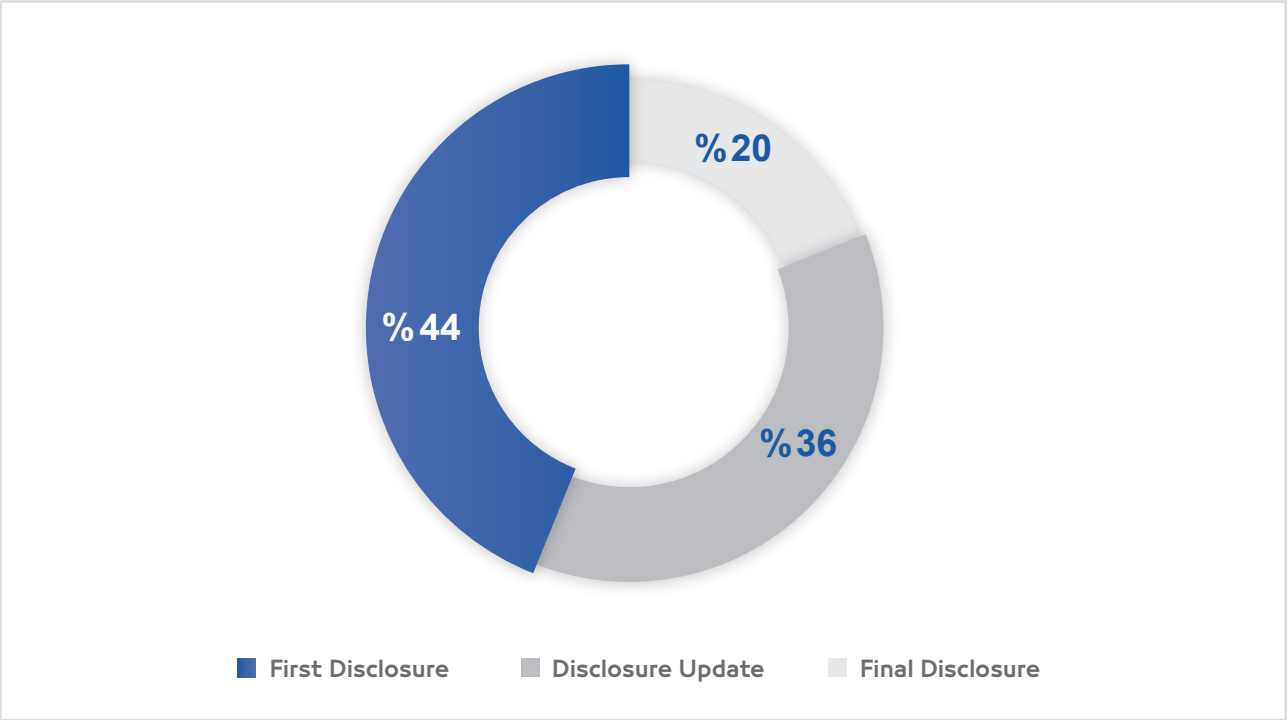


Figure (18) Percentage of disclosures received by Nazaha by type (cumulative total)

2) Statements during the period of this Report

Total number of statements received by Nazaha during the period of this Report amounted to (3,085), where total disclosures received are distributed as follows:

- A. (1,076) First Statement.
- B. (213) Statement Update.
- C. (1,796) Final Statement.

Figure No. (19) indicates the percentage of each.

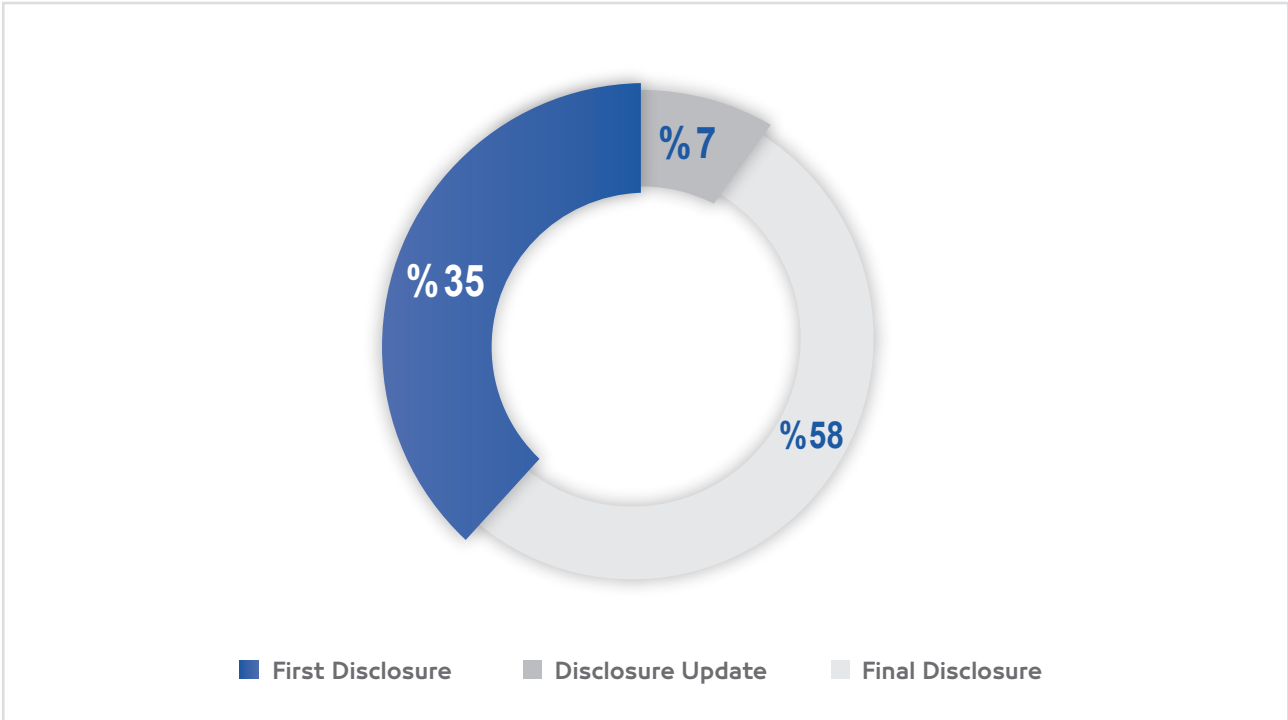


Figure (19) Percentage of disclosures received by Nazaha by type during the period of this Report

Figure (20) displays the number of statements by type over the last five fiscal years, where the average total number of statements received of all types reached (5,015) statements.

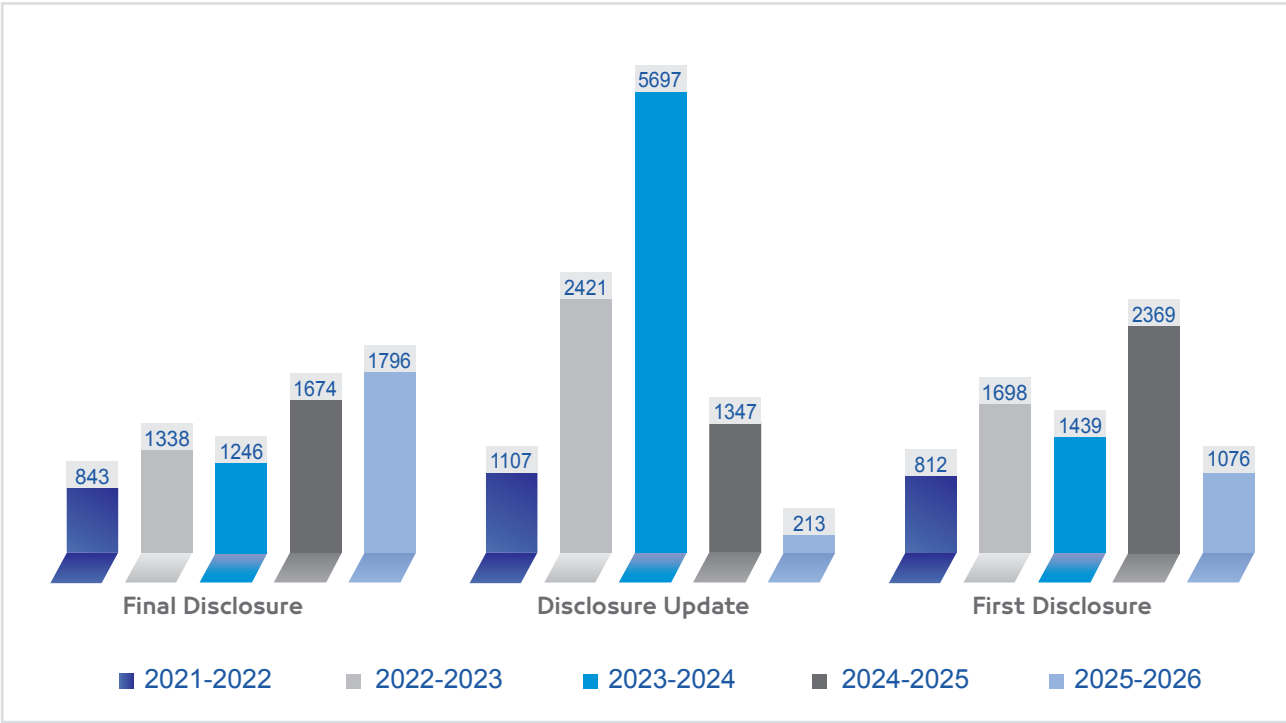


Figure (20) Number of disclosures received by Nazaha by type in the last five fiscal years

Figure (21) indicates the statements received by Nazaha according to the deadlines set during the period of this Report.

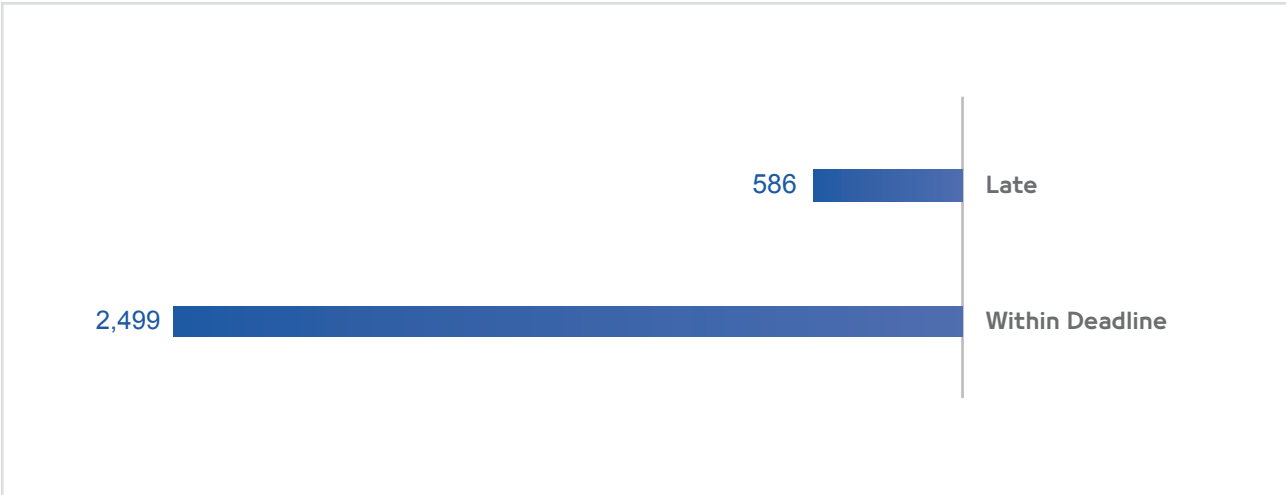


Figure 21: Number of disclosures received by Nazaha according to deadlines

Figure (22) also displays the classification of statements received according to legal deadlines over the last five fiscal years, noting that the percentage of statements received within the legal timeframe during the past five years exceeded (80%). Furthermore, the average number of late statements reached (931), while the average number of statements received within the legal timeframe reached (4,084).

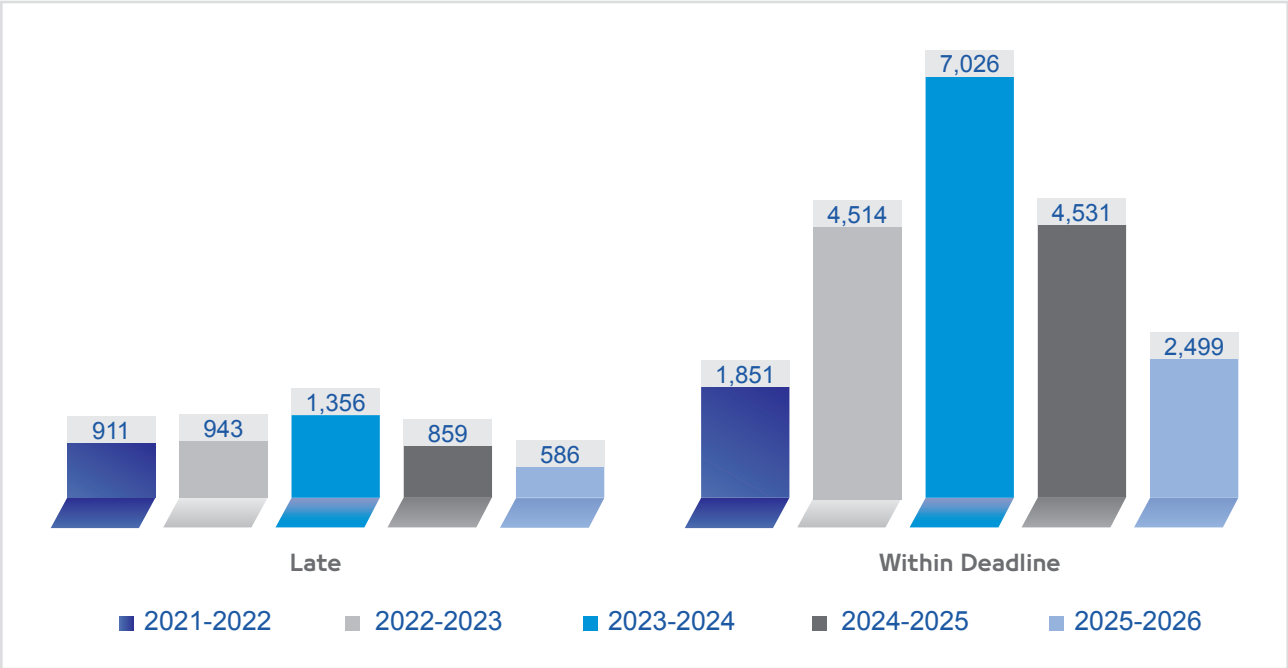


Figure (22) Number of disclosures received according to deadlines in the last five fiscal years

Figure No. (23) displays the statements received during the period of this Report according to the five highest job titles, indicating that the highest job title is (Head Department and equivalent).

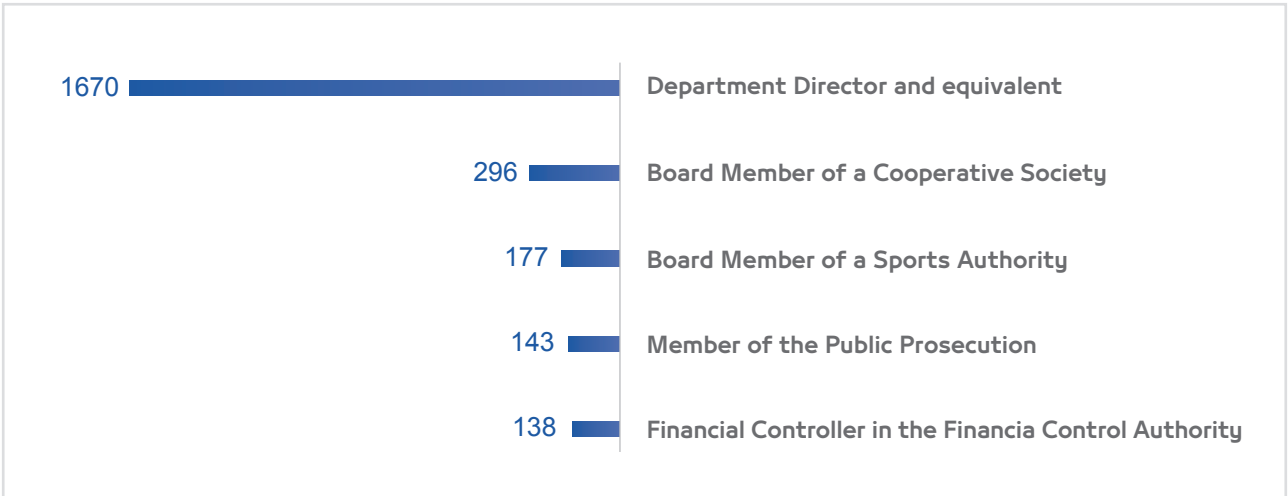


Figure 23: Number of disclosures received according to the five top job descriptions

Figure (24) displays the classification of statements received during the reporting period according to the top five entities to which the declarants are affiliated. It is clear that the entity from which the largest number of statements was received from its employees is the Ministry of Interior.

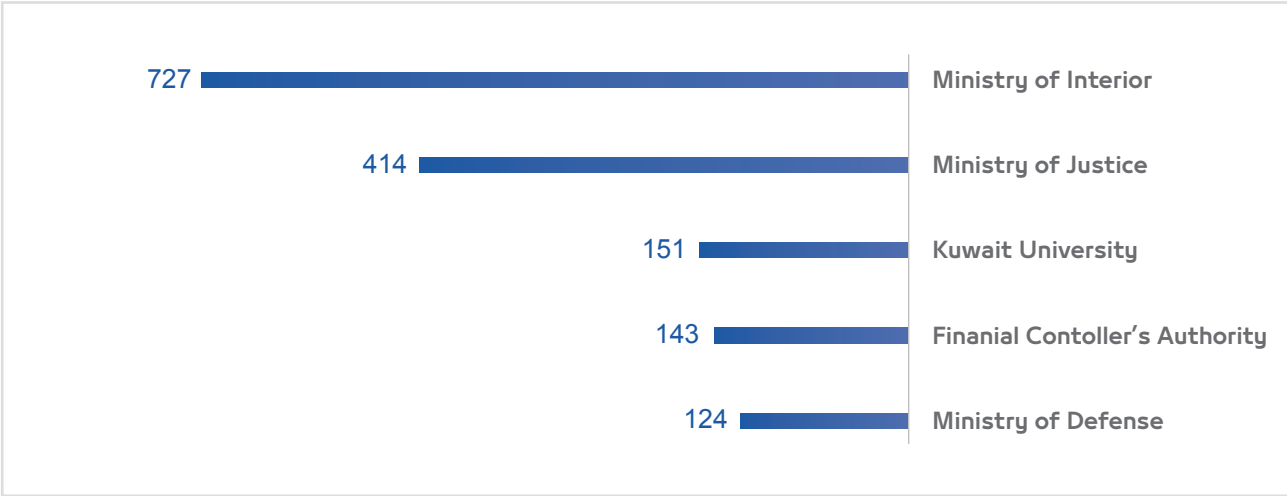


Figure (24) Number of disclosures received according to the entities to which the persons included are affiliated

3) Individuals Who Failed to Submit Their Statements Despite the Lapse of Legal Deadlines

It is worth noting that the number of individuals who failed to submit their financial disclosure statements despite the lapse of legal deadlines reached (194) as of 31 March 2026. Nazaha has contacted the entities to which these individuals are affiliated and provided them with lists of names to alert them to the necessity of submitting their statements due to the expiration of the legal timeframe. Additionally, direct contact was established with these individuals by sending automated SMS reminders regarding submission deadlines. These cases are monitored periodically and referred to the competent authorities for necessary legal action.

Figure (25) illustrates a comparison between the number of statements not submitted by their owners despite the lapse of legal deadlines over the last five fiscal years; the average number of non-submitted statements during this period, despite the expiration of the legal timeframe, reached (108).

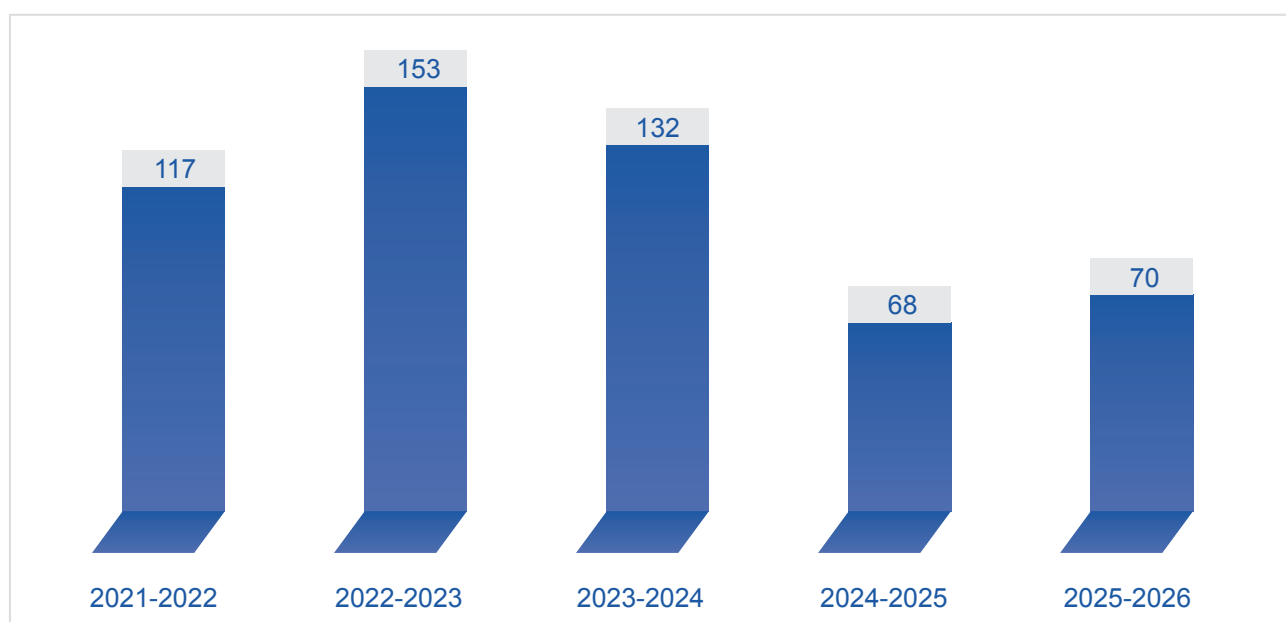


Figure (25) Number of disclosures that were not submitted within the deadline in the last five fiscal years

4) Follow-up on the update of the data of the persons covered by the Financial Disclosure System

Article (2) of Law No. (2) of 2016 states: "The Authority shall, in coordination with the relevant entities, periodically determine and update the list of individuals holding positions subject to the provisions of this Law." To this end, Nazaha has carried out the following:

A- Sending periodic letters to update the data of covered individuals to all relevant entities, requesting missing information and guiding entities on how to inquire about statement update deadlines via the official website of the Kuwait Anti-Corruption Authority.

B- Receiving official correspondence from government entities regarding data updates for individuals covered by the financial disclosure system. These letters typically include copies of relevant administrative decisions. Nazaha reviews the data received, cross-references it with data registered in the Automated Financial Disclosure System (FDS), and updates the records as necessary. Furthermore, these decisions are archived automatically to ensure they are preserved in a way that allows for rapid retrieval when needed.

C- Sending automated SMS alerts to covered individuals immediately upon receipt of data that necessitates the submission of a financial disclosure statement. This is conducted in several stages:

- Upon updating the data of covered individuals in the Automated System (FDS) and the start of the legal period for submission.
- At least two weeks prior to the expiration of the legal deadline.
- Following the expiration of the legal deadline.

Additionally, Nazaha monitored decrees and decisions issued in (90) editions of the Official Gazette (Kuwait Al-Youm). This monitoring aims to identify entities' declarations, inventory data of individuals required to submit financial disclosure statements, and track decisions regarding the formation or dissolution of committees, boards, or government agencies. It also includes tracking administrative appointment decisions for any covered positions, as well as decisions regarding referral to retirement, resignation, or termination. Table (3) illustrates the number of decisions and decrees during this period.

Table (3) indicates the numbers of resolutions and decrees issued during the period.

Table 3: Number of decrees, laws and resolutions published in (Al-Kuwait Al-Yaum)

Item	Number
Number of issues of the "Kuwait Al-Youm" Official Gazette re-viewed during the period	90
Decrees and decisions regarding individuals covered by the financial disclosure system	68
Number of decrees regarding the cancellation of declarations for entities	2

Second: Examination of Financial Disclosure Statements

Specialized committees have been formed to examine financial disclosure statements in accordance with the job positions and titles of individuals covered by the provisions of Law No. (2) of 2016. Furthermore, a mechanism for organizing the examination process has been implemented to align with the Executive Regulations of Nazaha.

Nazaha includes five examination committees: one committee for each of the job categories (A–B) and three committees for job category (C). All committees are chaired by members of Nazaha’s Board and include financial experts, accountants, legal professionals, supervisors, and employees from Nazaha.

1. Total Number of Statements Examined Since the Commencement of Committee Work (Cumulative Total):

The total number of statements examined since the start of the examination committees’ work until 31 March 2026 reached (41,334) statements. Consequently, the percentage of examined statements reached (82.5%).

2. Statements Examined During the Reporting Period:

The total number of statements examined during the reporting period reached (10,010). Figure (26) displays the number of statements examined according to both the current and cumulative periods.

Figure (26) displays the number of statements examined by the current period and the cumulative period.

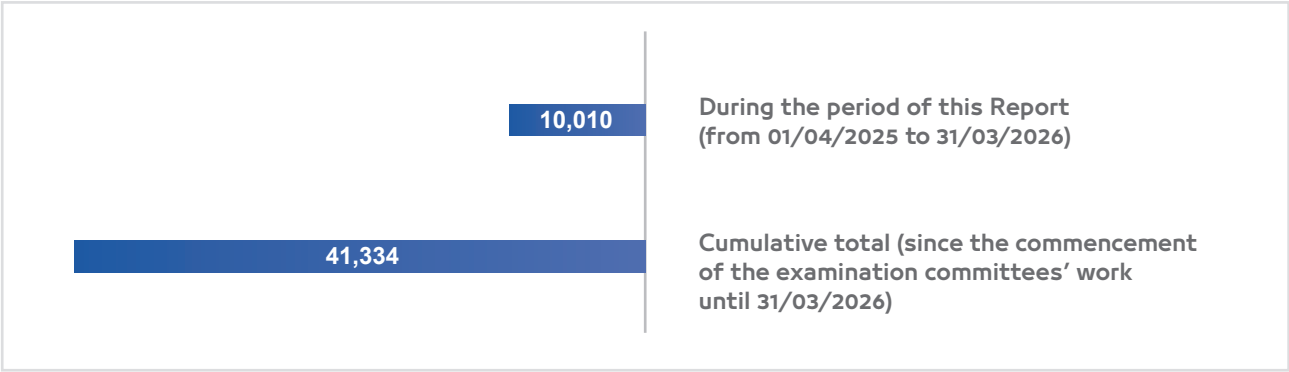


Figure (26) Number of disclosures examined in the current and cumulative periods

Figure (27) indicates a comparison of the number of statements examined in the last five fiscal years, where the average was (11,660).

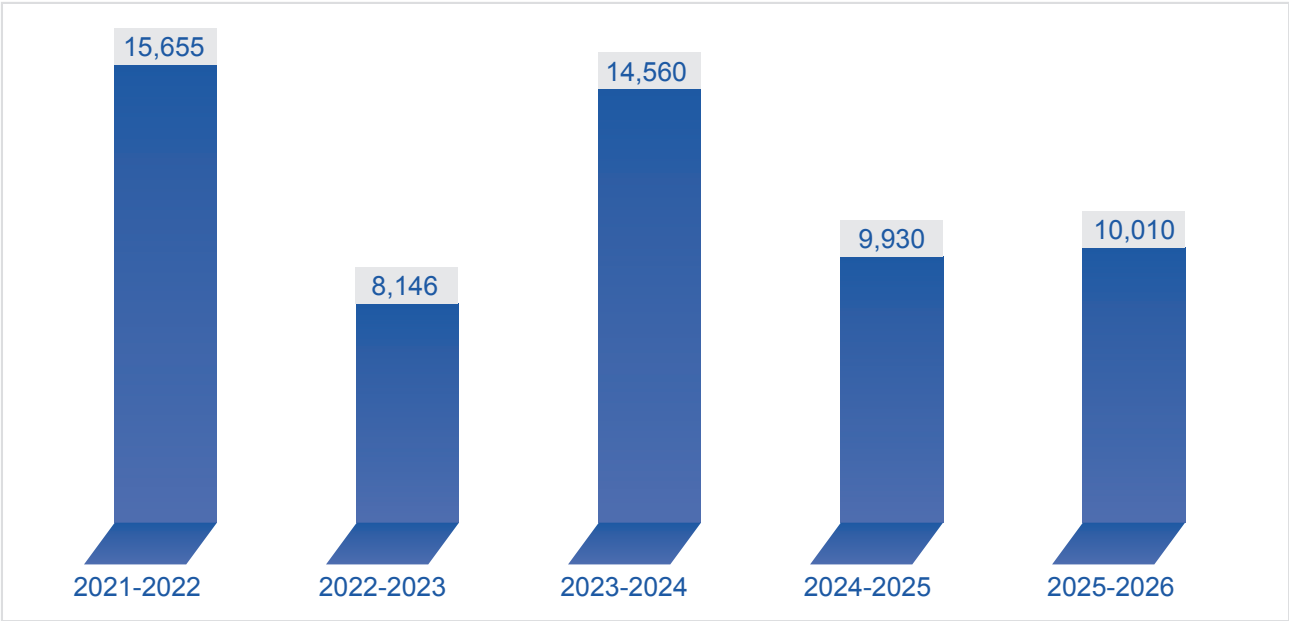


Figure (27) Number of disclosures examined in the last five fiscal years

3. Reasons for Examination of Statements

The reasons for examining financial disclosure statements vary according to the provisions of Law No. (2) of 2016, its Executive Regulations, and the internal mechanisms established by the examination committee management at Nazaha, which include the following:

- A- Periodic Examinations:** These include all individuals subject to the law who have submitted their financial disclosure statements.
- B- Reports:** These consist of cases involving a formal report or informative monitoring received upon request from the Corruption Detection and Investigation Sector, the Financial Disclosure Sector, or through the committee’s own monitoring as part of the integration of operations across Nazaha’s various sectors.

Chapter Three

International Cooperation

International cooperation within the framework of anti-corruption agencies and international organizations remains one of the most prominent requirements for implementing the United Nations Convention against Corruption (UNCAC). Based on its mandates, Nazaha seeks to strengthen cooperation at international and regional levels through the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), the Organisation of Islamic Cooperation (OIC), the League of Arab States, and the Gulf Cooperation Council (GCC). This includes signing bilateral Memoranda of Understanding (MoUs) with sisterly and friendly nations, joining specialized international networks such as the Global Operational Network of Anti-Corruption Law Enforcement Authorities (GlobE Network) and the Arab Anti-Corruption and Integrity Network (ACINET), and conducting training programs in collaboration with UN agencies focused on capacity building, alongside participating in relevant international meetings, conferences, and events.

Based on this perspective, Nazaha has undertaken the following regarding international cooperation:

First: Memoranda and Protocols of Cooperation Signed via Bilateral Cooperation

Nazaha is keen to cooperate with international peer agencies to exchange expertise in combating and preventing corruption. Accordingly, Nazaha has signed several MoUs with the following entities:

1. **Anti-Corruption and Civil Rights Commission**, Republic of South Korea.
2. **French Anti-Corruption Agency**, French Republic.
3. **Administrative Control Authority**, Arab Republic of Egypt.
4. **Palestinian Anti-Corruption Commission**, State of Palestine.
5. **Oversight and Anti-Corruption Authority**, Kingdom of Saudi Arabia.

These MoUs aim to strengthen cooperation across several fields, such as preventing and combating corruption, mitigating its risks, and raising societal awareness regarding the causes and effects of corruption. They also focus on sharing knowledge regarding anti-corruption methods and preventive measures, strategic planning, preparing future anti-corruption programs, and exchanging legislation, research, studies, and periodicals between the parties.

Second: Memberships in International Organizations and Entities

Since joining on (12) October 2021, Nazaha continues to strengthen its cooperation with the **GlobE Network** under the United Nations. This network provides a platform for information exchange between frontline anti-corruption law enforcement practitioners worldwide. It also provides knowledge materials

and the necessary tools to track cross-border corruption cases, investigate them, and prosecute perpetrators through secure communication channels.

Nazaha has participated regularly in the network's meetings since its inception and serves as an active member of the Thematic Working Groups (TWGs), which provide consultations and proposals to the network's Steering Committee to facilitate decision-making processes.

Nazaha has nominated representatives to participate in 3 working groups: the first focuses on Network Operations, the second on the Online One Stop Hub information platform, and the third on Knowledge and Capacity Development. During the reporting period, Nazaha chaired the following working group meetings:

- Meeting of Working Group (1) (TWG1) on 4 April 2025: Regarding the launch of a joint pilot project with the Stolen Asset Recovery Initiative (StAR), aimed at activating early cross-border notifications to accelerate asset confiscation and recovery pursuant to Article (53) of the UN Convention against Corruption.
- Third Meeting of Working Group (3) (TWG3) on 29 April 2025: This meeting witnessed an extensive discussion on ways to enhance information exchange regarding training programs provided by anti-corruption academies at national and international levels, showcasing successful models from several countries.
- Meeting of Working Group (3) (TWG3) on (1) October 2025: Dedicated to discussing and reviewing the results of the questionnaire related to collecting and sharing information on training courses offered by member academies of the network.

Furthermore, Nazaha chaired an international virtual workshop on 19 February 2026, aimed at highlighting efforts to enhance Beneficial Ownership transparency in the State of Kuwait and (GCC) countries. The workshop shed light on Kuwaiti laws and regulations regarding identifying beneficial owners in companies and legal arrangements, as well as efforts to launch an extensive national campaign to achieve compliance with disclosure requirements. During the session, Nazaha presented the "Guide on Practices and Measures for Identifying the Beneficial Owner in (GCC) Countries," which was prepared by Nazaha and approved by the Ministerial Anti-Corruption Committee in (GCC) countries in October 2025. This guide aims to unify and strengthen regional efforts in enhancing beneficial ownership transparency in accordance with international standards, such as those of the Financial Action Task Force (FATF) and the UN Convention against Corruption.

Nazaha also participated in the Sixth Plenary Meeting of the network held in Baku, Azerbaijan, from 20 to 23 May 2025, with the participation of representatives from (126) jurisdictions. The meeting included discussions on network updates, the adoption of the work plan, and the organization of

specialized panel sessions, workshops, and bilateral meetings to exchange expertise and strengthen international cooperation.

During this meeting, Nazaha chaired an international workshop on the role of network focal points. The workshop focused on discussing practical ways to activate the role of focal points as a primary link between national authorities and the network's General Secretariat. It highlighted the key challenges facing focal point performance and ways to enhance a common understanding of their role, as well as the need for supportive tools such as training and guidance materials.

The meeting concluded with the adoption of a set of documents and tools, such as guiding principles for information exchange, a voluntary agreement model for information sharing, and a directory of open-source registries, aimed at strengthening states' capacities in investigating cross-border corruption crimes.

Third: Work Related to the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)

1- Reviewing the Extent of the State of Kuwait's Compliance with the Provisions of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC):

The United Nations Convention against Corruption (UNCAC) is the governing international framework for the anti-corruption system. Nazaha was established in response to the requirements of Article (6) of this Convention. The legislator ensured that Article (4, paragraph 2) of the Law establishing Nazaha granted the Authority the mandate to implement the (UNCAC), as well as all international treaties and agreements related to preventing and combating corruption that have been approved and ratified.

Accordingly, and upon commencing procedures for reviewing the State of Kuwait's implementation of the Convention's provisions, Nazaha formed a specialized working group to follow up on all review process procedures and requirements. Nazaha is also responsible for preparing the State of Kuwait's responses to self-assessment checklists regarding the review of its implementation of the Convention, in coordination with relevant national authorities based on Council of Ministers Resolution No. (95/2018), which issues necessary directives to all national authorities to strengthen their cooperation with Nazaha in preparing responses. This is conducted within the context of the second cycle of the review process, covering the implementation of Chapters II (Preventive Measures) and V (Asset Recovery).

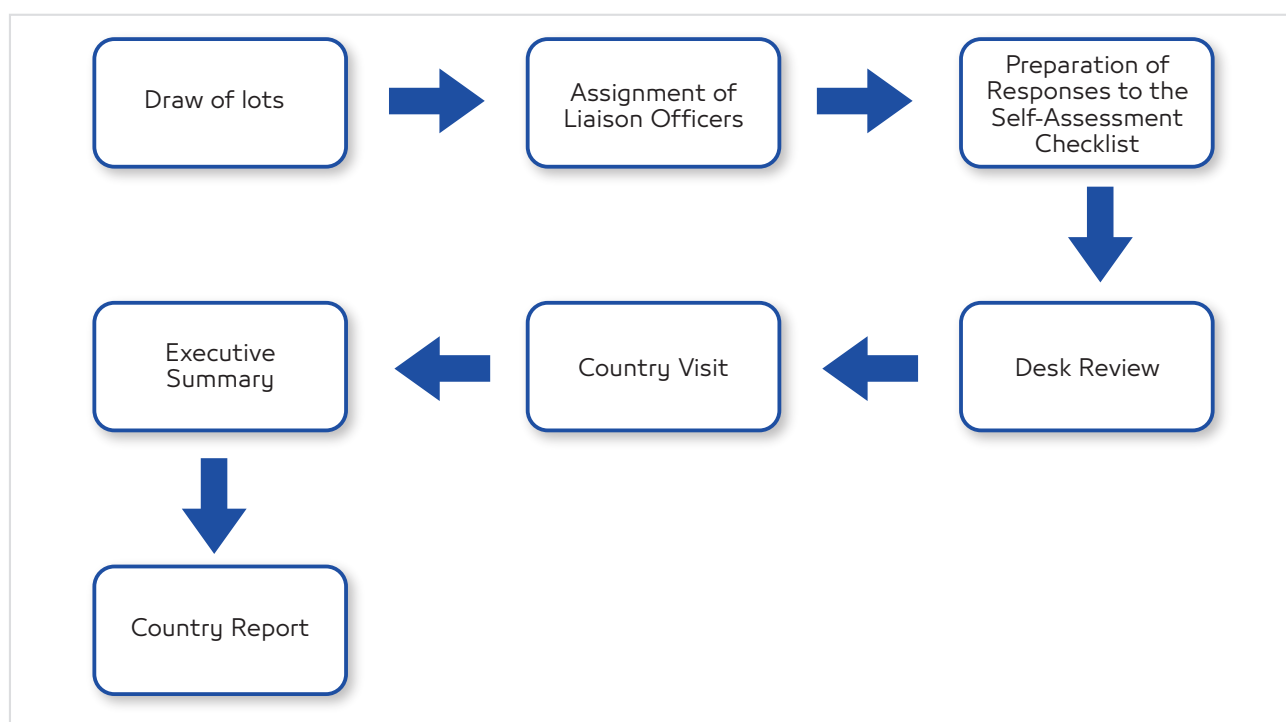


Figure 28: states' steps and procedures to review their implementation of the un convention

According to the aforementioned chart, Nazaha prepared its responses to the self-assessment checklist, which was sent to the Secretariat of the Conference of the States Parties in March 2018. Subsequently, experts from the Kyrgyz Republic and Antigua and Barbuda—the two reviewing states for the State of Kuwait—studied Kuwait's responses and provided their observations in November 2020. Nazaha then prepared its replies to these observations and inquiries and sent them to the Conference Secretariat in 2021.

In line with the foregoing and following the established procedures for the Implementation Review Mechanism, a country visit to the State of Kuwait was conducted by experts from the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and the reviewing states. The visit aimed to complete and clarify several issues related to the State of Kuwait's responses; it took place at Nazaha's headquarters in November 2022. The visit resulted in a number of supplementary inquiries for which Nazaha gathered all necessary responses and provided them to the Office in March 2023, as a preliminary step toward adopting the Executive Summary and the Final Report (Country Report) for the State of Kuwait.

At the end of October 2023, Nazaha received a draft of the Executive Summary from the Office, which included the observations and recommendations provided to the State of Kuwait regarding Chapters II and V of the Convention. Accordingly, Nazaha took the necessary measures in this regard, in cooperation and coordination with the relevant national authorities. Nazaha also coordinates continuously with the UNODC and reviewing states regarding the Executive Summary.

Recommendations Issued from the Review Processes

The State of Kuwait was reviewed during the first cycle of the review process (2010–2015) concerning Chapter III (Criminalization and Law Enforcement) and Chapter IV (International Cooperation) of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC).

Table (4): Recommendations Issued During the First Review (2010–2015)

S.	Recommendation/Notes	Outcome
1	Criminalizing bribery in the private sector and bribery of foreign public officials	Not Fulfilled
2	Establishing a national legal framework regarding the regulation of mutual legal assistance	Fulfilled
3	Determining the liability of legal persons	Fulfilled
4	Establishing an independent anti-corruption authority	Fulfilled
5	Criminalizing illicit enrichment	Fulfilled
6	Developing a comprehensive anti-corruption strategy	Fulfilled
7	Amending the Anti-Money Laundering Law in accordance with Financial Action Task Force (FATF) recommendations	Fulfilled

Recommendations Discussed in the Second Review (2016–2020):

The State of Kuwait is currently undergoing the second cycle of the review process to evaluate its implementation of Chapter II (Preventive Measures) and Chapter V (Asset Recovery) of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC).

Nazaha is working alongside the reviewing states for the State of Kuwait and United Nations experts to prepare the comprehensive Executive Summary and the Country Report for the State of Kuwait. These documents will include the proposed recommendations for the State of Kuwait within the framework of implementing the two chapters mentioned above.

Despite the fact that recommendations have not yet been officially issued for the second review cycle, the preliminary recommendations include:

- Strengthening the independence of Nazaha and implementing immunity rules for its employees.
- Ensuring recruitment and promotion practices are based on merit for all government entities.

- Adopting and implementing appropriate procedures for the selection and training of individuals in public positions considered especially vulnerable to corruption.

The preliminary recommendations also included continuing the State's efforts to adopt specific legislation to regulate international cooperation issues in combating detailed corruption crimes, including mutual legal assistance for asset recovery. Furthermore, they involve considering the expansion of the financial disclosure system, granting competent authorities emergency powers for the temporary freezing of suspicious transactions, and establishing a clear legislative basis to enable competent authorities to return confiscated assets to the requesting State or to their prior legitimate owners and to compensate victims of the crime.

Fourth: Nazaha's participation in international meeting and conferences

Nazaha is keen to represent the State of Kuwait in international forums to fulfill the requirements of its signature on relevant treaties and agreements. From this perspective, Nazaha participated in several international meetings and conferences related to its competencies and goals, including the following:

1. The Sixth Meeting of the Global Operational Network of Anti-Corruption Law Enforcement Authorities (GlobE Network), held in Baku, Azerbaijan, between 19 and 23 May 2025.
2. The first resumed 16th session of the Implementation Review Group and the 16th session of the Working Group on the Prevention of Corruption in the United Nations Convention against Corruption, held in Vienna, Republic of Austria, from 16 to 20 June 2025.
3. The second resumed 16th session of the Implementation Review Group, the 19th session of the Working Group on Asset Recovery, and the 14th open-ended intergovernmental expert meeting to enhance international cooperation under the United Nations Convention against Corruption, held from 1 to 5 September 2025 in Vienna, Republic of Austria.
4. The Second International Conference on Harnessing Data to Measure Corruption, held from 2 to 4 December 2025 in New York, United States of America.
5. The 11th session of the Conference of the States Parties (COSP11) to the United Nations Convention against Corruption, held in Doha, State of Qatar, from 15 to 19 December 2025.

The 11th Session of the Conference of the States Parties (COSP11)

One of Nazaha's most prominent participations this year was its involvement

in the 11th session of the Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption (COSP11), held in Doha, State of Qatar, from 15 to 19 December 2025.

The Conference of the States Parties (COSP) is the main policy-making body for the United Nations Convention against Corruption. The Conference supports States Parties and signatories in implementing the Convention and provides policy advice to the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) for developing and implementing anti-corruption activities.

The COSP is held biennially, usually hosted by one of the States Parties, and is organized by the United Nations Office on Drugs and Crime, which serves as the “Secretariat” of the Convention.

Nazaha is committed to participating periodically in the Conference of the States Parties at the highest possible level, given the importance of this conference and the decisions made therein. This commitment stems from Nazaha’s objectives to implement the United Nations Convention against Corruption and all relevant international treaties and agreements, as well as to strengthen the principle of cooperation and partnership with other countries and international organizations in anti-corruption fields.

Nazaha’s participation was characterized by several key activities, including the delivery of a national statement on behalf of the State of Kuwait by His Excellency the President of the Kuwait Anti-Corruption Authority, Mr. Abdulaziz Al-Ibraheem. In his speech, he emphasized that the State of Kuwait continuously seeks to develop its national legislation and procedures to implement the provisions of the UN Convention against Corruption. He specifically highlighted the issuance of Law No. (69) of 2024 amending the Law establishing Nazaha, and Law No. (79) of 2024 regarding International Judicial Cooperation in Criminal Matters. He added that the State of Kuwait is currently working on preparing and drafting the second phase of its National Strategy for Integrity and Anti-Corruption, ensuring consistency with the latest international and national developments, as well as developing the National Strategy for Combating Money Laundering and Terrorism Financing in accordance with Financial Action Task Force (FATF) standards and recommendations.

Furthermore, Nazaha’s delegation organized a booth at the exhibition held on the sidelines of the conference to serve as a platform highlighting the State of Kuwait’s efforts in preventing and combating corruption. The booth featured several of Nazaha’s printed publications in both Arabic and English, a screen for displaying a series of visual presentations prepared by Nazaha, and the launch of a dedicated website showcasing the State of Kuwait’s achievements in integrity and anti-corruption, which was shared with delegations at the conference.

It is worth noting that Nazaha's delegation participated as a keynote speaker in several side events held during the conference to shed light on Kuwait's efforts and initiatives in promoting integrity and transparency, including:

- Beneficial Owner: From Hidden Data to Shared Information:

Organized by the GlobE Network, where Nazaha participated by reviewing the "Guide on Practices and Measures for Identifying the Beneficial Owner in GCC Countries," which Nazaha presented within the framework of the Ministerial Committee concerned with anti-corruption in the GCC.

- Joint GCC Event "Transforming National Anti-Corruption Strategies into Practical Application":

Organized by the GCC General Secretariat with support from Nazaha. Nazaha's participation included a presentation on the Kuwait Strategy to Promote Integrity and Anti-Corruption 2019–2025 and its implementation achievements, alongside presenting future plans for the launch of the next phase of the strategy.

- Promoting Integrity and Accountability in Public Institutions:

This event was held in collaboration between Nazaha and the Agency for Prevention of Corruption in Montenegro. Nazaha delivered a presentation on the "Ada'a Project" (Performance Project) to enhance the implementation of Codes of Conduct in government entities. The project is based on an integrated, systematic incentive system built on the concept of positive competition and effective progression in institutionalizing relevant ethical principles within a fixed methodology and sufficient timeframe. It operates on an annual plan, a clear timeline, instructions, training and media materials, administrative guidelines, achievement standards, and an encouragement system.

Fifth: Nazaha's Participation in Regional Meetings

1- Work Related to Committees Concerned with Anti-Corruption in GCC Countries:

Nazaha has consistently participated in the activities and work of the Ministerial Committee concerned with anti-corruption in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. The Authority chaired the meetings and events held alongside the Ministerial Committee within this framework.

On the occasion of its chairmanship of the GCC anti-corruption committees, Nazaha proposed a draft guiding manual aimed at enhancing transparency in legal frameworks and determining the liabilities of legal persons in corruption crimes. This manual is titled "Guide on Practices and Measures for Identifying the Beneficial Owner in GCC Countries." Furthermore, Nazaha suggested a specific mechanism for the work of the expert committee responsible for

studying all projects emanating from the work of the Ministerial Committee, and submitted these projects to the GCC General Secretariat for further review.

Nazaha also provided the General Secretariat with its views regarding the implementation of decisions issued by the Ministerial Committee. This included providing opinions on several draft laws and manuals related to promoting integrity and anti-corruption in GCC countries, such as the draft manual for parallel financial investigation in corruption crimes and the public funds protection law (system).

Nazaha participated in and chaired several meetings at the GCC level as follows:

1. The 35th meeting of the expert committee concerned with anti-corruption, held virtually on 29 January 2025.
2. The 36th meeting of the expert committee concerned with anti-corruption, held virtually on 28 May 2025.
3. The preparatory meeting of the expert committee concerned with anti-corruption, held in the State of Kuwait from 30 June to 1 July 2025.
4. The 37th meeting of the expert committee concerned with anti-corruption, held in the State of Kuwait from 7 to 9 July 2025.
5. The 38th meeting of the expert committee concerned with anti-corruption, held virtually from 5 to 6 August 2025.
6. The annual GCC event, held on 25 August 2025 in the State of Kuwait.
7. The 39th meeting of the expert committee concerned with anti-corruption, held from 26 to 27 August 2025 in the State of Kuwait.
8. The 10th meeting of the committee of undersecretaries concerned with anti-corruption, held virtually on 22 September 2025.
9. The 11th meeting of the ministerial committee concerned with anti-corruption, held on 23 October 2025 in the State of Kuwait

Perhaps the most prominent of the meetings mentioned above is the 11th meeting of the Ministerial Committee concerned with anti-corruption in the GCC countries, which resulted in a set of decisions, including:

1. The Guiding Manual (Liability of Legal Persons for Corruption Crimes in GCC Countries).

2. The Guiding Manual (Parallel Financial Investigation in Corruption Crimes for GCC Countries).
3. The Guiding Manual (Practices and Measures for Identifying the Beneficial Owner in GCC Countries).
4. The Public Funds Protection Law (System) for GCC countries.
5. Honoring the winners of the "Ideal Employee Award" in the agencies responsible for promoting integrity and anti-corruption in GCC countries.
6. Organizing a joint GCC side event on the sidelines of the 11th session of the Conference of the States Parties (COSP11) to the United Nations Convention against Corruption, held in the State of Qatar from 15 to 19 December 2025.

2- Work Related to Arab Cooperation and the Arab Convention Against Corruption:

Based on the State of Kuwait's ratification of the Arab Convention Against Corruption via Law No. (92) of 2013, Nazaha is committed to participating periodically in the Conference of the States Parties to the Arab Convention at the highest possible level. This commitment is due to the importance of the conference and its decisions, and is driven by Nazaha's goals to implement the Arab Convention and all international treaties related to anti-corruption, as well as to strengthen cooperation with international organizations and other countries.

Nazaha has consistently provided the General Secretariat of the League of Arab States with regular legal insights, recommendations, and proposals to strengthen and activate Arab cooperation in these fields. Nazaha participated in meetings stemming from the Arab Convention Against Corruption as follows:

1. The fourth session of the Implementation Review Group of the Arab Convention Against Corruption, held on 13 October 2025, in Cairo – Arab Republic of Egypt.
2. The eighth open-ended meeting for governmental experts and representatives of independent bodies in the States Parties to the Arab Convention Against Corruption, held on 14 October 2025, in Cairo – Arab Republic of Egypt.

Within the framework of the Implementation Review Mechanism for the Arab Convention, a lot was drawn during the first meeting of the Implementation Review Group for the Arab Convention Against Corruption in September 2022 in Cairo. The results were as follows:

Table (5): Results of the Draw at the First Meeting of the Implementation Review Group for the Arab Convention Against Corruption

2023	
Reviewing States	Reviewed Sates
State of Kuwait United Arab Emirates	Kingdom of Bahrain
2024	
Reviewing States	Reviewed Sates
State of Kuwait Kingdom of Saudi Arabia	Kingdom of Morocco

For its part, Nazaha follows up on all procedures related to the Arab AntiCorruption Convention Review Mechanism, in coordination with the Ministry of Foreign Affairs and the General Secretariat of the League of Arab States.

3- Work Related to Cooperation within the Framework of the Organisation of Islamic Cooperation (OIC):

Nazaha is keen on strengthening the principle of cooperation and partnership with international and regional countries and organizations in anti-corruption fields, including the Organisation of Islamic Cooperation (OIC). Established in 1969, the OIC represents “the collective voice of the Muslim world” and seeks to protect and express its interests.

Perhaps the most prominent achievement in strengthening cooperation with the OIC was the signing of the Makkah Al-Mukarramah Convention for Member States of the OIC on Anti-Corruption Law Enforcement Cooperation in November 2024, in the sisterly State of Qatar. The signing of this convention serves as a recognition by member states that promoting integrity and combating all forms of corruption are principles rooted in Islamic Sharia and international law. It also reflects a belief that international cooperation in combating corruption crimes has become an inevitable necessity imposed by current reality and the increasing criminal activities across various countries.

The convention strengthened procedures for information exchange and investigations between anti-corruption law enforcement authorities to prevent, detect, investigate, and prosecute corruption crimes and recover stolen assets. Additionally, it aims to enhance the exchange of technical assistance, training, and expertise among member states to improve the efficiency of information sharing and investigations regarding corruption crimes. It is worth noting that Nazaha participated actively and significantly in the drafting stages of the Makkah Al-Mukarramah Convention by presenting its views and proposals regarding the convention's texts and provisions. Furthermore, Nazaha was keen to participate effectively in the preparatory meetings of expert groups and senior officials concerned with anti-corruption in OIC member states during the years preceding the signing.

Chapter Four:

Laws and Legislations

The Role of “Nazaha” in the Field of Legislation and Laws

The Public Authority for Combating Corruption “Nazaha” is considered one of the fundamental pillars in the legal and legislative system of the State of Kuwait, due to its pivotal role in the field of legislation and laws, in line with its competencies aimed at enhancing the principles of integrity, transparency, and combating corruption.

This role was assigned to “Nazaha” pursuant to its establishment law No. (2) of 2016 concerning the establishment of the Public Authority for Combating Corruption and provisions related to the disclosure of financial disclosures, and its amendments under Decree-Law No. (69) of 2025. Through “Nazaha” undertaking its legislative role, it achieves a set of strategic objectives and goals that fall within the framework stipulated in its establishment law, such as establishing the principle of transparency and integrity in economic and administrative transactions to ensure the sound management of the state’s funds, resources, and properties, working to combat corruption and prevent its risks and effects, and implementing the United Nations Convention against Corruption.

It also accomplishes the legislations and laws included in Kuwait’s strategic initiatives to enhance integrity and combat corruption, which has given its work an institutional and technical character based on expertise and specialization.

First: The Legal Basis for the Powers of “Nazaha”

This role was assigned to the General Authority for Combating Corruption “Nazaha” pursuant to Law No. (2) of 2016 regarding the establishment of the General Authority for Combating Corruption and provisions related to the disclosure of financial disclosures, and the amendments made thereto by Decree-Law No. (69) of 2025. This has given its work an institutional and technical character based on expertise and specialization.

Second: The Competencies of “Integrity” in Reviewing Legislation

The legislator, pursuant to its establishment law No. (2) of 2016 concerning the establishment of the General Authority for Combating Corruption and the provisions related to the disclosure of financial disclosures and its amendments pursuant to Decree-Law No. (69) of 2025, defined the foundations upon which the objectives and competencies of the General Authority for Combating Corruption are based:-

- 1- Article (4) of the aforementioned law stipulates that the General Authority for Combating Corruption aims to achieve several objectives, including the implementation of the United Nations Convention against Corruption approved by Law No. (47) of 2006, as well as international agreements and treaties related to combating corruption that are approved.

- 2- Article (5) of the aforementioned law stipulates a set of tasks and competencies undertaken by the Public Authority for Combating Corruption, including the periodic study of legislation and legal instruments related to combating corruption and proposing the necessary amendments to keep pace with the international agreements and treaties ratified or acceded to by the State of Kuwait, as well as developing the necessary measures for preventing corruption and updating the mechanisms and means of combating it in coordination with all state agencies..

Third: Legislative Projects During the Period Covered by the Report

Based on this legal foundation, "Nazaha" worked during the period covered by the report to develop the legislative framework of the State of Kuwait, by preparing a set of draft laws and decrees, and taking the necessary steps to submit them to the concerned authorities for approval in accordance with the prevailing constitutional and legal frameworks. These projects include the following:

- Draft amendment of some provisions of Law No. (12) of 2020 regarding the Right to Access Information Law.
- Draft amendment of some provisions of Law No. (1) of 2023 concerning the Law on Preventing Conflict of Interest.
- Draft decree amending some provisions of Decree No. (300) of 2016 issuing the executive regulations of Law No. (2) of 2016 concerning the establishment of the Public Authority for Combating Corruption and provisions related to the disclosure of financial disclosures.
- Draft amendment of some provisions of Law No. (49) of 2016 regarding the Public Tenders Law.
- Draft amendment of some provisions of Law No. (106) of 2013 concerning Combating Money Laundering and Terrorism Financing.

chapter Five

Prevention of Corruption

First: Corruption Prevention

Nazaha places significant emphasis on the issue of corruption prevention. This is evident in its commitment to expanding society's role in anti-corruption activities, preparing introductory programs regarding Nazaha's activities and mandates, and raising awareness of the risks of corruption and ways to prevent it. Additionally, Nazaha conducts field studies and research in cooperation with research institutions to identify the causes of the spread of corruption and its manifestations within state apparatuses, in accordance with global best practices. These efforts aim to develop necessary recommendations and appropriate solutions to prevent corruption and its causes, in implementation of Nazaha's establishing law and the priorities of the Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (2019-2025).

1) Nazaha and Education

Educational institutions are the organized tool aimed at achieving societal goals and turning them into a tangible reality. They are responsible for preserving societal identity alongside other educational institutions by preparing generations that contribute to achieving societal development based on a set of values and principles that fortify society against potential challenges. Thus, educational institutions can either be the nation's fortress and stronghold or a means that undermines its foundations.

Nazaha has been keen to translate the objectives of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC) related to integrity in education across several levels. This is achieved by continuing to strengthen partnerships and cooperation with relevant entities such as the Ministry of Education, the Ministry of Higher Education, and Kuwait University, as well as religious institutions and the private sector. These collaborations focus on enhancing ethics, virtuous values, social responsibility, and anti-corruption concepts.



In light of Nazaha's preventive and awareness-raising mandates, the following are the most important programs and activities conducted in the field of education during the period covered by the report:

The "Bankee" program has achieved success and widespread reach in local schools thanks to the cooperation between Nazaha, the National Bank of Kuwait, and the Ministry of Education, as it contributed to instilling the values of integrity and responsibility and promoting financial literacy among students. The results of the fourth year for the academic years 2024/2025 and 2025/2026 showed a noticeable development in cognitive and behavioral aspects, in addition to its role in stimulating positive behavior and facilitating classroom management. A number of schools participating in the "Bankee" program were visited to observe the achieved results and measure the volume of interaction with the initiative at the level of students and teachers, as the number of schools in the academic year (2024/2025) reached 61 schools, and

the number rose by (70%) during the academic year (2025/2026) to reach (104) participating schools in the program. (15) introductory meetings were held for schools joining the “Bankee” program for the academic year 2025/2026, with the participation of more than (500) male and female teachers, aimed at introducing the program, its objectives, and its implementation mechanism, and the role of the organizing entities and Nazaha in supporting it, and enhancing the awareness and preventive aspects to instill values of integrity and transparency in the educational environment.

The annual ceremony was also held at the Ministry of Education headquarters to honor (61) schools participating in the Bankee program for their contribution during the academic year 2024/2025, in the presence of His Excellency the President of the Kuwait Anti-Corruption Authority “Nazaha,” His Excellency the Minister of Education, and the Vice Chairman and CEO of the National Bank of Kuwait Group, on 21 April 2024.

On the sidelines of the “Bankee” program for financial literacy, the Prevention Sector organized an interactive reading session at Ka’ab bin Zuhair Elementary School for Boys on December 8, 2025, with the participation of a number of classrooms, aimed at instilling values of integrity and transparency through awareness stories and discussing the lessons learned and their reflection on their daily behavior within the school with the students.

During the period from 23 October to 14 December 2025, field visits were carried out to (22) schools participating in the “Bankee” program to follow up on implementation developments, which included interviews with students to listen to their opinions and take their notes with the aim of developing the program and enhancing the benefit from it.

On the sidelines of Nazaha’s participation in the Kuwait International Book Fair in its 48th edition during the period of 19–29 November 2025, two interactive reading sessions for children were organized through which “Nazaha awareness stories” were presented, aimed at simplifying concepts of integrity, good citizenship, and enhancing social responsibility and the protection of public property, in the Children’s Hall on November 24 and 25, 2025, during two shifts: morning and evening.

Nazaha also presented a lecture titled “Corruption Prevention,” which targeted outstanding students at the College of Law – Kuwait University, on 17 August 2025, as part of an introductory tour organized for them at Nazaha’s headquarters.

In cooperation with the Kuwait Bar Association, an awareness lecture was presented on November 23, 2025, regarding professional work ethics, with the participation of (12) male and female students. The lecture addressed professional and ethical principles for legal work and the importance of adhering to the values of integrity and responsibility, contributing to the professional qualification of students for the labor market according to the highest standards.

Within the framework of field training for Kuwait University students, a specialized awareness lecture on work ethics was organized on 4 December 2025, with the participation of (48) male and female students from the College of Law, and in cooperation with Kuwait University and the Kuwait Bar Association. The aim was to promote commitment to the values of integrity and work discipline and to raise students' professional readiness before joining the labor market.

As part of supporting awareness efforts for undergraduate students and in cooperation with Kuwait University, Nazaha presented an educational lecture titled "Professional Codes of Conduct and the Kuwait Strategy to Promote Integrity and Anti-Corruption," presented to students of the College of Administrative Sciences within the professional ethics course at Kuwait University. This activity comes as part of efforts to fortify students with the necessary ethical values before they enter the labor market. It was presented on 18 December 2025, and the number of attendees reached (65) male and female students.

2) In the field of supporting awareness initiatives for the private sector :

To reinforce Nazaha's efforts in cooperation with all government sectors, civil society, and the private sector, and to encourage awareness initiatives related to summer training programs, Nazaha participated in delivering (12) awareness lectures for the youth segment (from 14 to 25 years old) within the summer training programs organized by both the National Bank of Kuwait under the title (ASPIRE) and delivering (6) lectures in July and August 2025 by Boubyan Bank titled "Combating Educational Corruption." This cooperation comes in response to the keenness of private and public sector institutions to raise awareness of the risks of corruption, methods of prevention in financial and administrative transactions, and promoting concepts of educational integrity and social responsibility. The number of beneficiaries of these activities reached (146) individuals.

3) In the field of community awareness and supporting preventive oversight for government institutions:

Within the framework of continuing to enhance communication channels with the public, and as part of the external communication plan, Nazaha continued publishing a series of awareness episodes through the (Nazaha Podcast) program. The aim is to instill principles of integrity and enhance community awareness of them. During the reporting period, (4) episodes were published hosting a number of specialists in various fields, namely civil society and its role in promoting integrity, education and instilling values, as well as anti-corruption and strategic planning. The episodes were broadcast via Nazaha platforms on social media and its official channel on YouTube.





Culture
of Admin.
Change



Education
and
Instilling of
Values



Professional
Codes of
Conduct



Conflict of
Interest
Law

4) In the field of public awareness

In implementation of the initiatives of the Kuwait Integrity and Anti-Corruption Strategy (2019–2025) in the field of community awareness, legal culture for government institutions, and supporting preventive oversight, Nazaha cooperated with a number of government entities.

- Two lectures were presented titled “Transparency and Combating Financial and Administrative Corruption,” directed at the executive and supervisory levels working at Kuwait Airways Corporation on 27 May 2025, and 17 June 2025, where the number of beneficiaries reached (264) people.
- Within the special training program for training and qualifying newly graduated Kuwaiti engineers and architects to develop their skills and prepare them for the labor market, a lecture titled “Corruption Prevention” was presented. This program consists of theoretical and practical training stages (internal and external) and aims to prepare national competencies for development service; it is organized by the Kuwait Fund for Arab Economic Development. On 24 July 2025, the number of beneficiaries reached (27) graduates. Additionally, a lecture under the same title was presented at the Financial Controllers Bureau on 25 August 2025, where the number of beneficiaries reached (83) people.

Within the framework of raising employee awareness regarding Nazaha’s competencies, legislation enhancing integrity and transparency, and as part of prevention efforts against the risks of corruption:

- Nazaha presented a series of awareness lectures titled “Promoting Integrity and Combating Financial and Administrative Corruption” for employees at the National Diwan for Human Rights on October 7, 2025, where the number of beneficiaries reached (20) people, and at the Financial Controllers Bureau on 16 November 2025, where the number of beneficiaries reached (15) people.
- Within the National Integrity Program, the Prevention Sector presented lectures on December 6, 2025, and the number of beneficiaries reached (88) people.

- A total of (2) awareness lectures titled “Code of Professional Conduct” were presented to government entities affiliated with the Civil Service Commission on 15 December 2025, and January 6, 2026, where the number of beneficiaries reached (272) people..

5) In the field of cooperation with civil society organizations:

Driven by Nazaha’s belief that partnership with civil society organizations is a fundamental component and an influential part of society that plays an active role in combating corruption and raising awareness among citizens across all segments—especially women—on the necessity of taking preventive measures, Nazaha held a consultative meeting on 18 June 2025, with civil society specialists in the field of public procurement. The meeting aimed to gather their views on ways to prevent corruption in public procurement and generate recommendations that enhance the integrity of the public purchasing process, with the participation of the Kuwait Association of Accountants and Auditors and the Kuwaiti Association for the Defense of Public Funds.

On the level of strengthening cooperation in the field of education, a draft project for the “Teacher’s Code of Conduct” was prepared in cooperation with the Kuwait Teachers Society. This was achieved through a series of multiple coordination meetings during which views and expertise were exchanged between 15 May 2025, and 23 July 2025. Discussions covered the best relevant educational and professional practices, as well as the most prominent challenges and solutions, to contribute to instilling ethical values, enhancing professional responsibility, and elevating the teacher’s educational performance in line with the message and national goals of education.

In preparation for the upcoming National Strategy to Promote Integrity and Anti-Corruption, a consultative meeting was held with a number of civil society organizations in cooperation with the United Nations Development Programme (UNDP) on 10 September 2025. The meeting aimed to discuss their views on the key pillars that should be focused on. Fifteen public interest associations participated in the meeting, as follows:

(Kuwait Bar Association – Kuwaiti Association of Internal Auditors – Kuwait Transparency Society – Kuwait National Integrity Society – Kuwaiti Association for the Defense of Public Funds – Kuwait Association of Accountants and Auditors – Kuwait Economic Society – LOYAC Foundation – Kuwaiti Society for Information Technology – Kuwait Teachers Society – Kuwaiti Association for Quality Education – Women’s Cultural and Social Society – Kuwait Society of Engineers – Kuwait Public Relations Association – Kuwaiti Caricature Society).

6) In the field of corporate governance

- Corporate governance is not limited to the existence of oversight entities only, but also includes the presence of policies that support the activities of those entities, such as preparing certified trainers in the field of corporate governance. This is in implementation of the initiatives of the Kuwait

Integrity and Anti-Corruption Strategy, as these initiatives aim to instill principles of governance, integrity, transparency, and accountability. Based on the strategies of the Civil Service Commission, a lecture titled "Corporate Governance" was held at Kuwait Airways Corporation on 8 September 2025, where the number of beneficiaries reached (72) people. Another lecture titled "Endowment Governance" was held for employees of the Secretariat General of Awqaf on 21 October 2025, with (72) beneficiaries.

- Nazaha, in cooperation with the Kuwait Institute for Scientific Research (KISR), conducted a training program titled "Excellence in Corporate Governance" with the aim of reviewing the National Manual for Corporate Governance and its specific principles, methods of institutional assessment, and prominent successful models. This took place from January 27–28, 2026. This program is part of the efforts made by Nazaha in the field of awareness and education to review the National Manual for Corporate Governance and its principles.
- As a continuation of the "Ada'a" Project to activate professional codes of conduct for public sector employees—a step toward enhancing principles of integrity, transparency, and commitment to professional values and behaviors—the third phase of the project was launched under the slogan (Excellence, Professionalism, and Trust). This phase saw a noticeable increase in institutional partnership, with (28) state institutions joining (such as the Public Institution for Social Security, the Kuwait Direct Investment Promotion Authority, the Public Authority for Food and Nutrition, and others). An (8-week) internal and national media campaign was launched, featuring a review of the most prominent achievements of participating entities and their efforts in enhancing values of teamwork and corporate governance principles to elevate institutional work and achieve professional excellence. This contributes to increasing service efficiency and effectiveness, identifying challenges and obstacles to change within the work environment through the "Ada'a" project. A number of entities have also registered to join the fourth phase of the program, and introductory workshops and training sessions were held for all entities joined the project.

The third annual "Ada'a" conference was held on 16 February 2026. The conference included presentations from participating entities highlighting their most prominent achievements and efforts in enhancing teamwork values and corporate governance principles. These efforts aim to elevate institutional performance, achieve professional excellence, and contribute to increasing service efficiency and effectiveness, as well as discussing challenges and obstacles. It was announced that 5 entities passed the Gold level, 6 entities passed the Silver level, and (3) entities passed the Bronze level.

Within the framework of awareness regarding professional codes of conduct and achieving professional excellence under the "Ada'a" project and its associated activities, several training workshops were held to qualify employees:

- Bronze Phase: Held on 24 June 2025, with the participation of (14) entities and (67) beneficiaries.
- Silver Phase: Held on 25 June 2025, where (8) entities and (37) beneficiaries were trained.
- Gold Phase: Held on 25 June 2025, with the participation of (4) entities and (14) beneficiaries.

Additionally, a number of entities registered to join the fourth phase of the program, and introductory workshops and training sessions were provided for all joined entities. The training program included several pillars:

- A general overview of the Professional Code of Conduct.
- Institutional communications related to institutional values.
- Mechanisms for behavioral change and monitoring.

In its third year, the project was accompanied by the launch of an internal media campaign on 1 October 2025, within each entity. This campaign aimed to introduce the project and its importance, provide a general overview of the Professional Code of Conduct, and raise employee awareness internally and externally regarding the entity's institutional values, the Conflict of Interest Law, data confidentiality, and internal reporting mechanisms. Furthermore, a national campaign was launched for all entities across various levels of the project on 30 December 2025.

7) In the field of exchanging expertise:

- Nazaha participated in the annual event of the GCC expert committee concerned with anti-corruption titled "Mechanisms for Measuring Corruption: International Experiences and National Applications" on 29 August 2025. This was held with broad participation from experts and representatives of agencies responsible for promoting integrity and anti-corruption in GCC countries. It focused on tools and methodologies for measuring corruption, societal awareness of its risks, and the role of technology and artificial intelligence in this field.
- Nazaha participated in the Corporate Governance Conference titled "Sustainable Institutions in a Changing World" from 25–27 November 2025, with a working paper titled "Institutional Prevention to Promote Integrity in State Apparatuses."
- Nazaha also participated in the 11th session of the Conference of the States Parties(COSP11)totheUnitedNationsConventionagainstCorruption(UNCAC), held in Doha, sisterly State of Qatar, from 15–19 December 2025. Decisions related to anti-corruption efforts, the review mechanism for implementing the Convention's articles, and various challenges were discussed. Nazaha reviewed efforts and exchanged knowledge and expertise by presenting a visual presentation titled "Ada'a Project for Activating Professional Codes

of Conduct” and the “Kuwait Strategy to Promote Integrity.” It is worth noting that the conference is considered the largest international forum for reviewing the implementation of the UN Convention against Corruption and enhancing joint international commitment. It saw participation from 192 countries, reflecting the scale of inclusive participation that brings the world together under one roof, with more than (3,000 specialists representing governments, organizations, experts, and the private sector. Additionally, 150 side events were held on the sidelines of the conference, through which international initiatives and specialized knowledge exchanges between experts were presented.

8) Activating Memoranda of Cooperation with Media and Religious Institutions:

Nazaha cooperated with the Ministry of Islamic Affairs by directing awareness messages to the public, which were utilized within Friday sermons. A Friday sermon was circulated on 5 December 2025, titled “Ways of Correctness in Countering Corruption” to coincide with International Anti-Corruption Day (December 9). This sermon emphasized societal responsibility for preventing and protecting against corruption. It highlighted warnings from Islamic Sharia regarding these evils, their dangers, and the sinful punishments for perpetrators, whether related to encroaching on public funds, theft, lack of integrity, exploiting interests, or prioritizing personal gain over the public interest and its consequences for individuals, society, and the state.

Cooperation also took place with the Ministry of Information within the framework of awareness and education through the media. A series of meetings were held to prepare awareness content for the public addressing several community-related topics. (6) awareness flashes were produced by the Ministry of Information covering the following subjects: exploitation of public office, professional integrity, business quality and professional commitment, prevention of conflict of interest, and professional conduct. These flashes will be published via government media platforms.

Furthermore, Nazaha provided the Ministry of Information with the production series for the “Nazaha Podcast” for its four seasons. The number of recorded episodes reached (19), hosting specialists in the fields of sociology, law, administration, and marketing during the period from April to July 2025. These are intended for broadcast across official visual and audio media platforms.

Second: “Dar Nazaha” (Nazaha’s Library)

To enhance knowledge communication and out of an interest in developing knowledge and expertise in the field of anti-corruption, and to build an integrated information center in this field, and as a continuation of the activities of the Nazaha Library (Dar Nazaha), the library has been supplied with new information sources (books and periodicals). Consequently, by the end of this year, the library’s collection includes (1,597) various books and periodicals.

Furthermore, the knowledge platform of Dar Nazaha is continuously updated with scientific materials related to anti-corruption and relevant fields, in addition to archiving the professional and intellectual output of Nazaha.

Third: In the Field of Research and Studies

1- Project for the Corruption Risk Assessment and Management Manual

One of the most important necessary measures for prevention, protecting entities and institutions from the occurrence of corruption, and raising the level of integrity is to establish measures that mitigate the chances of corruption occurring and reduce its risks. The Kuwait Strategy to Promote Integrity and Anti-Corruption included Priority No. (5) "Effectiveness and Efficiency of Service Delivery" from the public sector pillar, initiative No. (5.4) represented in "Integrating corruption risk management systems in sectors that provide public services to identify and address areas of defect periodically and sustainably." Additionally, the United Nations Convention against Corruption (UNCAC) required that "Each State Party shall take measures including effective and efficient systems of risk management and internal control as a means to promote transparency and accountability in the management of public finance."

Accordingly, Nazaha prepared the "Corruption Risk Assessment and Management Manual." The project primarily aims to develop a manual that enables government entities and state-owned companies to understand, identify, assess, and manage the corruption risks they are exposed to through guidelines that outline the basic procedures for doing so. The project also aims to develop the capacities of the targeted entities and institutions by training specialized employees on applying the manual within a disciplined and continuous mechanism.

The project included the preparation of a guiding manual and a supportive training manual, alongside the implementation of an applied training program—representing the fourth and final stage of the project—with the goal of transforming the manual's outputs from a theoretical framework into an effective institutional practice. This program was implemented through (4) training workshops held from 19 to 22 January 2025, with the participation of (56) trainees representing (18) government entities. The program targeted leadership and those responsible for operational processes and implementation to ensure the integration of roles and the sustainability of application.

The implementation of the project resulted in raising leadership awareness regarding the importance of a preventive approach, enabling entities to align their operations with corruption risk management requirements, and building the capacities of specialized cadres to apply the manual's tools. This enhances institutional readiness and contributes to instilling preventive management of corruption risks.

2- Supporting the Implementation of Performance Management Systems for Public Service Employees and Conducting Periodic Performance Evaluations

Nazaha prepared a study on employee performance evaluation systems. This study aims to shed light on these evaluation processes and their implications for enhancing public sector performance by reviewing the currently approved evaluation mechanism, analyzing its components, and providing necessary observations and developmental proposals. Additionally, a package of professional recommendations was prepared, alongside presenting models and examples of the best practices adopted in the field of performance evaluation. This was done in accordance with the initiative's goals, contributing to enhancing the efficiency and effectiveness of performance management systems, achieving job fairness, and raising the level of institutional performance.

3- Integrity of the Public Employee Booklet

Nazaha issued an awareness booklet titled "Integrity of the Public Employee." This booklet addresses key information regarding the concept of professional integrity and ways to enhance the integrity of the public office and the public employee—a cause advocated by the United Nations Convention against Corruption at the international level, and many other organizations and bodies. Nationally, this effort is led by the Kuwait Anti-Corruption Authority (Nazaha).

The booklet refers to the rules and procedures adopted by relevant organizations and authorities to achieve the desired goals in this field. It also presents the comprehensive context of prevention efforts and the promotion of integrity in the public office and for the public employee within the institutions of the State of Kuwait. It serves as a reference for all stakeholders and specialists to help form a vision and define the goals and optimal application methods within government entities and beyond.

Fourth: The State of Kuwait in International Indicators

- **In the field of International Anti-Corruption Indicators:**

Nazaha works on monitoring indicators and measuring and studying their results to achieve its goals and activate its mandates. These mandates include studying and evaluating reports issued by local, regional, and international organizations related to anti-corruption, reviewing the State of Kuwait's position in them, and taking appropriate measures toward them to establish the principles of transparency and integrity. This also aims to achieve sound management of state funds, resources, and property, optimize their use, and strengthen the rule of law.

1. Corruption Perceptions Index (CPI):

The Corruption Perceptions Index has been issued annually by Transparency International since 1995; it is a non-profit organization based in Berlin, Germany. The index addresses corruption in the public sector in both its political and administrative aspects. It measures perceptions of corruption in the public sector—meaning the mental image held by experts and business executives—because corruption cannot be measured directly based on hard data.

The calculation of the CPI relies on (13) sources (sub-indicators) from a maximum of 13 specialized global institutions, including: the World Bank, the World Economic Forum, and private risk and consultancy firms and research centers. Each source monitors the score of every country in the world in specific aspects of corruption, then ranks them from best to worst. For any country to be included in the CPI, results from at least three sources must be available. For the State of Kuwait, its classification is based on the eight sources shown in Figure No. (29).

 World Competitiveness Yearbook – Executive Opinion Survey, published by the International Development *(Institute (IMD)	 Expert Survey Index, published by the World Justice *(Project (WJP	 International Country Risk Index, published by Political Risk Services (PRS	 Executive Opinion Survey, published by the World Economic Forum (WEF	 Varieties of Democracy Project ((V-DEM	 Bertelsmann Transformation (Index BE (TI	 Economist Intelligence Unit Country Risk Ranking (EIU	 Global Insight Country Risk (Ranking (GI
--	---	--	---	---	--	--	---

Figure (29): The eight sources of the Corruption Perceptions Index upon which the State of Kuwait’s classification is based

In the latest issuance of the index (February 2026) for the year 2025, Transparency International stated that: “Corruption is worsening globally, with even established democracies experiencing rising corruption amid a decline in leadership... Our data show that democracies, typically stronger on anti-corruption than autocracies or flawed democracies, are experiencing a worrying decline in performance.”

The average score for the Middle East and North Africa (MENA) region reached (39) out of (100) degrees, which remains below the global average of (42) degrees—a matter that reflects the continued gap between the region’s performance and the global level of the index.

Results of the State of Kuwait in the 2025 Corruption Perceptions Index (CPI)

- The State of Kuwait maintained its performance level in the Corruption Perceptions Index (CPI), receiving a score of (46) out of (100) in 2025, thereby maintaining the same score recorded in the previous year.

- At the level of the GCC countries, the State of Kuwait ranked sixth, maintaining its rank compared to the previous year. It also ranked seventh among Arab countries. It is worth noting that Kuwait's score (46) exceeds the general average for Arab countries, which reached (34), by a difference of (12) degrees—reflecting performance that surpasses the regional Arab average.
- The average score of the State of Kuwait exceeds the general average for the Middle East and North Africa region by (7) degrees, as the regional average reached (39). Furthermore, a comparison of the State of Kuwait's performance in 2025 with the base year 2012 shows an improvement of two degrees, alongside an advancement of one rank on the classification scale.

Figure (30) shows the development of the state of kuwait's scores and global ranking in the corruption preceptions Index from 2012 the base year to 2025.



Figure (30) indicates Kuwait's scores and global ranking on CPI from 2012 (the base year) to 2025.

It is worth noting that the State of Kuwait's score in the Corruption Perceptions Index is the arithmetic average of its scores from eight sources (out of 100 degrees). Table No. (6) presents the State of Kuwait's scores in the Corruption Perceptions Index sources for the years 2024 and 2025.

Table 6: Kuwait's score in the eight sources on which the index score is based for the years 2024 and 2025

Source (Sub-indices)		2024 (From 100)	2025 (From 100)	Change
1	WEF	54	59	5 ↑
2	BF(TI)	47	47	-
3	GI	32	32	-
4	PRS	42	42	-
5	EIU	51	34	17 ↓
6	VDEM	54	54	-
7	IMD*	42	50	8 ↑
8	WJP*	47	47	-
CPI		46**	46	-

* The IMD and WJP sources for the State of Kuwait were added for the first time in 2023

**Score = $(59+47+32+42+34+54+50+47) \div 8 = 369 \div 8 \approx 46$

2. International Institute for Management Development (IMD) Indices:

Nazaha sought to include the State of Kuwait in the indicators of the International Institute for Management Development (IMD) through communication and cooperation with the institute. This inclusion occurred for the first time for the State of Kuwait in 2023 by publishing three separate reports: the World Competitiveness Yearbook, the World Digital Competitiveness Ranking, and the World Talent Ranking.

On 17 June 2025, the World Competitiveness Center (WCC), affiliated with the IMD, published the 37th edition of the World Competitiveness Yearbook (WCY). This report measures a country's economic performance based on several main and sub-factors, comparing it with others to allow policymakers to identify strengths, weaknesses, and areas for best practices. It also analyzes a country's ability to create an environment where projects can generate sustainable value. It is worth noting that one component of the index issued in this report relates specifically to measuring bribery and corruption and whether they exist or not; its result is used in the calculation of the Corruption Perceptions Index (CPI). The index relies on the following main factors:

1. Economic Performance.
2. Government Efficiency.
3. Business Efficiency.
4. Infrastructure.

The report stated in its 2025 results that the State of Kuwait received a score of (68.69) out of (100)—where 100 is the best score—and consequently ranked 36th out of (69) countries globally across the four main factors. Kuwait ranked fifth among the GCC countries.

By comparing the performance of the State of Kuwait according to the World Competitiveness Index for the year 2024 with its current performance in 2025, the State of Kuwait advanced by one rank compared to 2024, when it was in the 37th position out of (67) countries with a score of (65.03) out of (100).

Note that the total score obtained by the State of Kuwait in the 2025 World Competitiveness Ranking, amounting to (68.69 out of 100), is not used in calculating the Corruption Perceptions Index (CPI). Rather, the CPI is linked to only one criterion within the World Competitiveness Ranking, namely criterion (2.3.13) "bribery and corruption," which falls under the main pillar of government efficiency. Kuwait obtained a score of (4.15) on this criterion in 2025, which was converted to (50 out of 100) in accordance with Transparency International's methodology. This score is used as one of the sources in calculating the CPI, and this criterion is based on the results of an expert opinion survey.

- World Talent Ranking (WTR):

This report evaluates the extent of countries' development, their ability to attract and retain talent in working institutions, and the availability of talent and competencies based on several main and sub-factors. The main factors it relies on are:

1. Investment & Development.
2. Appeal.
3. Readiness.

The report stated in its 2025 results that the State of Kuwait received a score of (62.61) out of (100)—where 100 indicates the best score—and consequently ranked 28th out of (67) countries globally across the three main factors. By comparing the performance of the State of Kuwait in the World Talent Ranking (WTR) for 2024 with its current performance in 2025, the State of Kuwait advanced by three ranks compared to 2024, when it was in the 31st position out of (67) with a score of (60.49) out of (100), an improvement of (2.12) points in 2025 over 2024.

- World Digital Competitiveness (WDCR):

This report evaluates the economy's ability to adopt and explore digital technologies leading to transformation in government practices, business models, and society in general, based on several main and sub-factors. The main factors it relies on are:

1. Knowledge.
2. Technology.
3. Future Readiness.

The report stated in its 2025 results that the State of Kuwait received a score of (64.92) out of (100)—where 100 indicates the best score—and consequently ranked 42nd out of (69) countries globally across the three main factors. By comparing the performance of the State of Kuwait in the World Digital Competitiveness Ranking (WDCR) for 2024 with its current performance in 2025, the State of Kuwait advanced by three ranks compared to 2024, when it was in the 45th position out of (67) with a score of (56.9) out of (100), an improvement of (8.02) points in 2025 over 2024.

C. Rule of Law Index issued by the World Justice Project (WJP):

Nazaha sought to include the State of Kuwait in the Rule of Law Index issued by the World Justice Project, which was first published for Kuwait in 2023 within a tripartite cooperation framework between “Nazaha,” the General Secretariat of the Supreme Council for Planning and Development, and the United Nations Development Programme (UNDP).

The Rule of Law Index measures adherence to the rule of law by looking at policy outcomes, such as whether people can access courts, or whether crime is effectively controlled. This stands in contrast to efforts that focus on written law or the institutional means through which society might seek to achieve these policy outcomes. The Rule of Law Index consists of (8) main factors (sectors/indicators) divided into (44) sub-factors (sub-indicators).

Table No. (8) below shows the main factors that make up the index and Kuwait’s scores for those factors for the years 2024 and 2025:

Table 7: Main factors of the Rule of Law Index for 2024 and 2025

The main factors		2024 (of 1)	2025 (of 1)	Change
1	Restrictions Imposed on Government Authorities	0.54	0.52	0.2-↓
2	Absence of Corruption	0.67	0.68	0.1+↑
3	Open Government	0.42	0.42	0
4	Basic Rights	0.45	0.44	0.1-↓
5	Order and Security	0.88	0.88	0
6	Regulatory Enforcement	0.65	0.65	0
7	Civil Justice	0.57	0.57	0
8	Criminal Justice	0.47	0.46	0.1-↓

The State of Kuwait maintained its 2025 score of (0.58 out of 1.00), noting that the World Competitiveness Ranking scores range between (0 and 1), with a score of (1) representing the highest level of commitment to the rule of law. Despite

the stability of the score, Kuwait dropped one place globally to rank (53rd out of 143 countries), compared to (52nd out of 142 countries) in 2024. This is due to the inclusion of new countries in 2025, which increased the total number of countries and changed Kuwait's ranking among them.

It should be noted that the published score of the Rule of Law Index (0.58 out of 100) is not used in calculating the Corruption Perceptions Index (CPI). Rather, Transparency International relies solely on expert scores across the four sub-factors under the main indicator "Absence of Corruption," which are not published publicly. The World Justice Project provides these scores to Transparency International, where they are converted to a scale of (0 to 100) in accordance with the CPI methodology. Kuwait's score based on this source was (47 out of 100).

Chapter Six

Institutional Support

First: Training

One of the most important requirements for building the capacities of Nazaha employees, and qualifying workers in government entities, specialists, and law school students, is the implementation of training programs in the fields of anti-corruption, integrity, and transparency. These programs are provided to various government entities, where Nazaha has been keen to offer them according to the needs of these entities. The training programs included the following details:

1. Training of Nazaha Staff (Locally / Externally):

The total number of training programs in which Nazaha employees participated and were implemented during the 2025-2026 training season reached (119) programs, with a total of (280) participants. Table No. (8) shows the number of programs and participants in local and international training activities.

Table (8) training programs participated in and implemented in 2025/2026 training season.

S.	Programs	No. of Training Programs	No. of Participants
1	Contractual programs	11	89
2	Individual programs	96	177
3	External programs	12	14
Total		119 Training Programs	280 Participants

2. Government Entities Training:

The total training for government entities reached (27) training programs. These programs and lectures conducted by Nazaha for other entities included topics related to integrity, transparency, and anti-corruption. This covers introducing Nazaha's role in combating corruption, laws regarding the Right to Access Information, Conflict of Interest, the Professional Code of Conduct, and Governance. Table No. (9) shows the training programs, lectures, and workshops for government entities:

Table 9: training programs, lectures, and workshops for government entities implemented in the 2025-2026 training season.

S.	Programs	No. of Programs	No. of Entities	No. of Participants
1	Lectures and Training Programs for Government Agencies per their request	23	13	1066
2	Nazaha Integrated National AntiCorruption Program	1	8	23
3	Training Program: "Code of Conduct and Laws Promoting Integrity and	3	16	353
Total		27 Programs	37 Entities	1442 Trainees

3. Field Training for Students

As a continuation of Nazaha’s role in the training system, field training programs were launched for students from the College of Law at Kuwait University and the Kuwait International Law School (KILAW). Table No. (10) shows the number of field training programs implemented during the first semester of the academic year 2025-2026:

Table (10): field training programs implemented during the 2025-2026 training season

S.	Programs	Period	No. of Participants
1	Field Training for Faculty of Law	25 September 2025	55
	Students for the First Semester 2025/2026	11 December 2025	
2	Field Training for Kuwait International	14 September 2025	14
	Law School Students for the First Semester of 2025/2026	07 December 2025	
Total			69 Trainees

The training programs covered the following topics:

- The United Nations Convention against Corruption (UNCAC), the Review Mechanism, and the Authority’s role at the international level.
- The Law establishing the Kuwait Anti-Corruption Authority.
- The Professional Code of Conduct.
- Corporate Governance.
- Identifying corruption crimes.
- Reviewing the most common corruption crimes—practical applications.
- Investigations, evidence collection, and related procedures.
- How to prepare memos on the disposition of reports.
- Monitoring corruption crimes and whistleblower protection.
- The Financial Disclosure System.
- Types of contracts.
- Administrative Law – Right to Access Information Law – Artificial Intelligence in legal work.
- Ethics of a lawyer’s work – Corruption prevention (Risks of corruption in legal work).
- Digital corruption (Cybersecurity).

4. Outstanding Students Training Project

A total of (2) outstanding students from the Kuwait International Law School were trained during the period from August 3–21, 2025.

Second: Appointment

The recruitment plan for new vacant positions in Nazaha was prepared based on the needs of all sectors in terms of required expertise and specializations, and the extent of the job's need for them. Work was also carried out to ensure the highest levels of transparency, integrity, justice, and equal opportunity in the advertising, testing, and recruitment processes at "Nazaha," in accordance with the requirements of the Right to Access Information Law regarding the importance of announcing vacant positions, and the terms and regulations for recruitment therein, including announcing the results of tests and personal interviews for those accepted.

Nazaha also emphasizes its keenness in recruitment procedures and job fulfillment to conduct specialized tests, personality trait tests, and personal interviews, in addition to determining the appropriate specialization for each applicant for job fulfillment before starting the testing processes, to ensure that every applicant undergoes the appropriate tests for their specialization.



نـزاهة Nazaha



الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority



@nazaha_gov_kw



www.nazaha.gov.kw

